تعدد الوجوه الإعرابية للأسماء المرفوعة

في القرآن الكريم

إعداد

زهراء سعيد غضبان

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار – ٢٠٠٦م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تعدّد الأوجه الإعرابية للأسماء المرفوعة في القرآن الكريم"
وأجيزت بتاريخ ٤ / ١/ ٢٠٠٦م. وأثره على المعني

أعضاء لجنة المناقشة: التوقيع

الدكتور **محمد حسن عواد** رئيساً
أستاذ النحو العربي.

الدكتور **محمد أحمد القضاة** عضواً
أستاذ مشارك في الأدب الحديث.

الدكتور **محمود جفّال الحديد** عضواً
أستاذ مشارك في فقه اللغة.

الدكتور **حسن خميس الملخ** عضواً
أستاذ النحو العربي المشارك في جامعة آل البيت.

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .... التاريخ ....

الإهداء

إليكَ ...

يا من منحتنا ذبالة روحك .. يا من كنت لنا أباً ومعلّماً وموجهاً .. بفضلك عرفتُ لذة العلم .. وروعة الكتب ..بمكتبتك التي فتحنا أعيننا لنجدها أمامنا زاخرة بكل علمٍ وفن ..

جدي الحبيب .. أبا نجيب ..

إليكِ ...

يا جدولاً ينساب سلسلاً رقراقاً .. يفيض حباً وحناناً وعطاء .. يا من لم تقف لحظة عن التفكير بنا .. والتضحية لأجلنا .. يا من وسع قلبها كل من حولها .. وأحبها كل من طالعها ..

جدتي الحبيبة .. أم نجيب ..

إليكما ..

القريبان على بعد .. الدانيان على نأي .. أهدي باكورة علمي .. وأول نتاجي .. فأنتما لي حقاً كما قال الشاعر :

وكل امرئ يولي الجميل محبب   وكل مكان ينبت العز طيب

سبطكما ..

زهراء

شكر وتقدير

أتقدم بخالص وأجلّ الشكر والتقدير، لأساتذتي الذين تكرموا بقراءة هذه الرسالة ، وإبداء الملاحظات، وأبدأ بشكر أستاذي الفاضل الدكتور محمد عواد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة مذ كانت فكرة إلى أن استوت على سوقها. كما أشكر أساتذتي: الدكتور محمد القضاة، والدكتور محمود جفال الحديد، والدكتور حسن الملخ، أن شرفوني بأن يكونوا أعضاء لجنة المناقشة، فأفيد من توجيهاتهم وأتخذها لي نبراساً. ولا يفوتني أخيراً أن أزجي شكراً خاصاً لعمي الدكتور علي العتوم على آرائه وتوجيهاته الحكيمة التي فتّحت علي ما استغلق من مسائل النحو، ومتابعته لهذا العمل منذ أن كان وليداً حتّى أُتم وآتى أُكله بفضل الله.

فهرس المحتويات

* قرار لجنة المناقشة.. ب

* الإهداء... ج

* شكر وتقدير.. د

* فهرس المحتويات..................................... هـ

* الملخّص..ز

* المقدمة... ح

* التمهيد... ١

* الفصل الأول:تبادل المرفوع مع المرفوع......................... ٢٢

أولاً: تبادل المبتدأ مع الخبر ٢٤

ثانياً: تبادل المبتدأ والخبر مع الفاعل ٣٨

ثالثاً: تبادل المبتدأ والخبر مع التوابع ٤٩

مما يتّصل بالأبواب السابقة ٦١

رابعاً: التبادل بين الفاعل ونائب الفاعل ٦٦

أ. إذا كان الضمير متّصلاً ٦٦

ب. إذا كان الضمير مستتراً ٦٧

ج. إذا كان اسماً ظاهراً ٧٠

* الفصل الثّاني: تبادل المرفوع مع المنصوب ٧٣

أولاً:تبادل الرفع والنصب والأصل النصب ٧٤

أ. مع تغير الفعل ٧٤

ب. دون تغير الفعل ٧٩

ثانياً:تبادل الرفع والنصب والأصل الرفع ٩٥

أ. مع تغير الفعل ٩٥

ب. دون تغير الفعل ١٠٣

* الفصل الثالث: تبادل المرفوع مع المجرور ١١٤

أولاً: تبادل الرفع والجر والأصل الرفع ١١٥

ثانياً: تبادل الرفع والجر والأصل الجر ١٢٥

* الفصل الرابع: ما تبادل إعرابه بين الرفع والنصب والجر.......... ١٣٠

أولاً: أسماء متفرقة ١٣١

ثانياً: الأسماء الموصولة ١٤٨

ثالثاً: الأسماء المعطوفة ١٥٥

رابعاً: المصادر المؤولة ١٦٩

* الخـاتمة ١٧٥

* قائمة المصادر والمراجع ١٧٨

* الملخّص باللغة الانجليزية ١٨٩

عنوان الرسالة

تعدد الوجوه الإعرابية للأسماء المرفوعة في القرآن الكريم

إعداد

زهراء سعيد غضبان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد

ملخص

يدور موضوع الدراسة حول الوجوه الإعرابية للكلمة الواحدة في كتاب الله، وتختص ببيان هذا التّعدد في الكلمات المرفوعة، وإبراز آراء النّحاة والمعربين في تحليل هذا الموقع، وتوضيح الاختلاف الواقع في القراءة الواحدة، أو في القراءات المتعددة، وأثر ذلك في المعنى من خلال السياق.

وتقع هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة. ففي التّمهيد تحدثتُ عن أثر الإعراب في المعنى، وظاهرة تعدد الإعراب، وأسس التّرجيح، كما تحدثت عن الأسماء المرفوعة وعلامات إعرابها.

وفي الفصل الأول تناولتُ تناوب إعراب الاسم المرفوع مع الاسم المرفوع، وقد ذكرت أمثلةً على هذا التّناوب بالاعتماد على كتب التّفسير وإعراب القرآن وذكر المعاني المترتّبة على هذا الاختلاف.

وتناولتُ في الفصل الثّاني تناوب إعراب الاسم المرفوع مع الاسم المنصوب، ويشمل ذكر الأسماء المرفوعة التي تُقرأ في قراءات أخرى بالنّصب، ثم ترجيح وجه من الوجوه وتوجيه الدلالة إليه.

وتناولتُ في الفصل الثّالث تناوب إعراب الاسم المرفوع مع المجرور، وضم أمثلة كلمات قرئت بالرفع والجر، وترجيح أحد الوجوه، وتوجيه المعنى إليه.

وأما الفصل الرابع فقد تناول الكلمات التي تبادل إعرابها بين الرفع والنّصب والجر، وأوجه إعرابها في كلّ حالة، والمعاني المترتّبة على هذه الإعرابات، ثم توجيه إعراب يناسب السياق.

وخرجت الدراسة بنتائج منها؛ أن الاختلاف في الإعراب يعطي معاني جديدة للنّص. كما خرجت الدراسة بأن النّصب هو أكثر الوجوه الإعرابية تداولاً واحتمالاً للمعاني؛ إذ يتغير معنى الجملة ويتقلّب بتغير المحذوف المقدر.

مقدمة

الحمد لله الذي جعل القلم أول مخلوقاته، وجعل اقرأ أولى آياته، وبعث نبيه صلى الله عليه وسلّم معلّماً وهادياً. أحمده أن جعل المعجزة الكبرى لنبينا العظيم كتاباً أعجز البلغاء والفصحاء أن يأتوا بمثله، ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيراً. ورزق نبيه صلّى الله عليه وسلّم جوامع الكلم، فدانت له المعاني، وخضعت له روائع الأساليب، ومنح أعظم التّأثير وحسن القبول، وهو القائل: (إن من البيان لسحرا)، بلّغ الرسالة بأرفع بيانٍ وأوضح برهان، فتلقّاها الصحابة ووعوها بعقولهم وقلوبهم، فأدوا حقّها علْماً وعملاً.

فإن من أجلّ نعم الله على طالب العلم، أن ينْزِله الرحمن في ضيافته، ويجلسه على مائدته، ينهل من رقراقها، ويعب من معينها.

وإن من رحمة الله بالمسلمين أن جعل من القرآن محكماً ومتشابهاً، وجعل للمجتهد المصيب أجرين، وللمخطئ أجراً، فاختاف العلماء بذلك في تأويلاتهم طرائق قددا، وتشعبت أقوالهم وتفسيراتهم لبعض آيات الله، وكلّ هذه الطّرائق والسبل تعود في تفصيلها ومجملها وبيانها إلى اللغة التي نزل بها كتاب الله، وجاءت به سنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. تلك هي لغة العرب التي اختارها الله ليودعها من الأسرار البيانية والخصائص المعنوية وتحمل الأوجه المختلفة ما جعلها تفي بكلّ بالأفهام والاختلافات.

ومهما اختلفت الآراء وتعددت، فإنّها كالجداول والأنهر التي لا بد لها – مهما طال مسيرها – أن تصب أخيراً في بحر واحد، كل يأخذ منه بقدر، ويملأ منه ما يكفيه، فتبدو المنظومة المسلمة كلّها مع اختلافاتها وتعدداتها موحدةً متآلفة تسير على محجة بيضاء لا يحيد عنها إلاّ هالك. ولم يألُ العلماء في السابق واللاحق جهداً، فنذروا أعمارهم، ووهبوا حياتهم لخدمة كتاب الله وخدمة لغته، حتّى أوصلوا إلينا نتاجهم بما قذف الله في روعهم، وأمدهم به من منن وعطايا ، أوصلوه لنا بأبهى حلّة وأجمل رونق.

وقد تتابعت جهود العلماء ، وجاء الدارسون خَلَفاً بعد سلف، وجيلاً بعد آخر ، لينهل من معين القرآن الذي لا ينضب ، والذي لا يخلق على كثرة الرد ولا تنتهي غرائبه ، أو تنقضي عجائبه.

وإن مما أكرمني الله به أن أودع في قلبي حب لغته وحب كتابه ، فانكببت عليه حفظاً وتمحيصاً ، حتّى ملأ علي كياني، وأسرني بحلاوة ألفاظه، وطلاوة أسلوبه. فما استعذبت إلا ما اتّصل به ، ولا انسجمت إلا بدراسته ودراسته بيانه، فمان هذا الموضوع الذي يتعلّق بوشائج اللغة والقرآن ، ويجمع في جوانبه تطبيق قواعد النحو ، وعلم القراءات وتفسير آيات الله ، وليس أجلّ ولا أرفع مما اتصل بركته ببركة الكتاب العزيز ، وحسب هذه الدراسة شرفاً أنها كذلك .

وقد اقتضى موضوع بحثي هذا تقسيمه إلى أربعة فصول وتمهيد وخاتمة ..

- فالتمهيد تحدثت به عن علاقات علم القراءات بعلم النحو ، منذ بداية وضع النحو وظهور اللحن ، وأصول القراءة الصحيحة ، وموقف النحاة من بعض القراء .. ثم أتبعته بمقدمة عن الرفع ووجوهه وعلاماته .

- الفصل الأول : اختص الحديثُ فيه عن تبادل إعراب الأسماء المرفوعة بين الرفع والرفع ، فمنها ما اختلف إعرابها بين أن تكون مبتدأ مثلاً أو خبراً لمبتدأ محذوف، أو تكون فاعلاً أو نائب فاعل . وقد قسمته إلى قسمين ، فالأول : ما تبادل إعرابه بسبب تغير في الفعل . والثاني : ما تبادل إعرابه دون تغير في الفعل .

- الفصل الثاني : وتحدثت فيه عن تبادل إعراب الأسماء بين الرفع والنصب ، كأن يختلف إعراب أحدهما بين أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، أو خبراً أو حالاً ... وقد قسمته كذلك إلى قسمين . أولهما : ما تبادل إعرابه بين الرفع والنصب وكان الأصل في قراءته الرفع [1] . والثاني : ما تبادل إعرابه بين الرفع والنصب وكان أصل قراءته النصب.

- الفصل الثالث : تناول هذا الفصل تبادل إعراب الأسماء بين الرفع والجر ، كأن يعرب فاعلاً أو تابعاً مجروراً لكلمة سابقة مثلاً ...وقد قسمته إلى قسمين : الأول : ما تبادل إعرابه بين الرفع والجر ، وكان أصله الرفع . والثاني : ما تبادل إعرابه بين الرفع والجر ، وكان أصله الجر .

---

[1] على قراءتنا؛ قراءة حفص .

- الفصل الرابع : تناولت فيه الحديث عن الأسماء التي قرئت بالرفع والنصب والجر ، وقد قسمتها إلى أقسام عدة تسهيلاً لتناولها ، وهي :

- تبادل كلمات متفرقة .
- تبادل الأسماء الموصولة .
- تبادل المصادر المؤولة .
- تبادل الأسماء المعطوفة

- وأما الخاتمة ، فقد لخصتُ فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من خلال هذا البحث .

وهذا جهد المقلّ .. ونتاج المبتدئ .. فما كان من صواب فهو بفضل الله، وما كان فيه من هفوات فمن نفسي .. وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلتُ وإليه أنيب .

التمهيد

بين القرآن واللغة أواصر قربى وتلاحم ، وبين علوم القرآن المختلفة من تفسير وقراءات وغيرها وبين علوم العربية وشائج لا تنفصل .

فقد نشأ علم النحو وترعرع ونما في ظلال القرآن الوارفة ، وقد أجمع العلماء أن سبب وضع النحو إنما هو فشو اللحن[1] نتيجة فساد الألسنة بعد انتشار الفتوحات واختلاط العرب الأقحاح بغيرهم من الأمم الأخرى ، يقول الزبيدي : "ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالاً ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة واللغات المختلفة ، ففشا الفساد في العربية ، واستبان منها في الإعراب الذي هو صلبها والموضح لمعانيها فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فشو ذلك وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أن سببوا الأسباب في تقنينها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه".[2]

وقد تشعب القول وتعددت الآراء في الحادثة التي وضع لأجلها علم النحو، وكلها تدل على اتساع اللحن وشموله جميع الطبقات وتهديده سلامة اللغة العربية لذلك كان لابد من علاج لهذه الحالة التي استشرت للحفاظ على هذه اللغة التي وسعت كلام الله تعالى.

وقد اهتم علماء اللغة بالقرآن الكريم ، فقاموا بضبط كلماته بنقط يكتبونها على آخر الكلمات من أجل تلاوة كتاب الله تلاوة سليمة خالية من اللحن، كما تجاوزوا ذلك فخاضوا في وجوه إعجازه، وبيانه وتحليله، وقد كُتبت في ذلك كتب كثيرة ككتاب (إعجاز القرآن) للباقلاّني، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن، وغيرها.

---

[1] اللحن: بالفتح وسكون الحاء عند القراء واللغويين، وهو خلل يطرأ على الألفاظ فيخلّ بالمعنى، وهو جلي وخفي.

[2] طبقات الزبيدي: ١٥.

ومن أهم العلوم المتعلقة بالقرآن علم التفسير ، وعلاقته بالإعراب علاقة وطيدة ارتبطت به منذ النشأة ، ولعل في الرجوع إلى المعنى اللغوي بيان لذلك ، فالتفسير من الفَسر وهو الإبانة وكشف المغطى ، ومدلول الإعراب هو الإفصاح والإبانة[١].

كما أن كلا العلمين يوضح معاني القرآن ويفك غموضه ، ومن ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً "أعربوا القرآن فإنه يدلكم على تأويله "[٢]، ولا ينحصر التفسير بالإعراب واللغة، فقد روى الإمام الطبري عن ابن عباس قوله: " التفسير على أربعة أوجه ، وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلاّ الله تعالى "[٣]، وعلى هذا فإن ما يتصل باللغة هو الذي : تعرفه العرب من كلامها وهو ما يرجع فيه إلى لسان العرب وأساليبها في الخطاب ومرجعه إلى اللغة والإعراب[٤] ، وهو ما يعرف بالتفسير اللغوي لذلك فقد اشترط العلماء أن يكون المفسر جامعاً عالماً بعلم اللغة والاشتقاق والصرف والنحو والمعاني ، متمكناً منها ، وذلك لمعرفة معاني الكلمات المفردة ووجوه استعمالها وتركيب بنيتها ومآخذها، وهي مهمة للتبصر بمعاني القرآن والسير في عملية التفسير سيراً مستقيماً[5] .

ومثلما ارتبط النحو بالتفسير ، فقد ارتبط كذلك بعلم الفقه ، وتأثرت الأحكام الفقهية بالأحكام النحوية ، كما قيست أحكام نحوية على مسائل فقهية ، ومن ذلك أنه لا يجوز للمقتدي بإمام في الصلاة أن يتقدم على إمامه لا في محل الوقوف، ولا في أفعال الصلاة؛ لأنه تابع له[٦] ، وقد قيس على هذا في النحو : أن التابع لا يتقدم على متبوعه.

ومن ذلك أيضاً المناظرة بين أبي يوسف والكسائي ، فقد سأله الكسائي : "يا أبا يوسف هل لك في مسألة ؟ قال: نحو أو فقه ؟ قال : بل فقه .. ثم قال : تلقي على أبي يوسف فقهاً ! قال : نعم ؟ قال : ما تقول في رجل قال لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار ؟ قال : إن دخلت الدار طُلقت . قال : أخطأت يا أبا يوسف .. ثم قال : كيف الصواب ؟

---

[1] القاموس المحيط، الفيروزابادي ، مادة (فسر) و(عرب).

[2] الجمان في علوم القرآن، محيي الدين رمضان، ص١٤٦.

[3] جامع البيان في تفسير الطبري، ابن جرير الطبري، ج١، ص٥٧.

[4] النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة ،ص٥٦٠.

[5] المصدر السابق، ص٥٧٠ ،٥٧١. وينظر: مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص١٩٦.

[6] الزيادة في القرآن الكريم، سهير سيف، ص١٢.

قال : إذا قال (أن) فقد وجب الفعل ، وإذا قال : (إن) ، فلم يجب ، ولم يقع الطلاق"[1]، ومثل هذه الأمثلة كثير .

كما أثر النحو في أصول الفقه تأثيراً لا يخفى، وتأثر علم أصول النحو بعلم أصول الفقه، لأن علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة الفقه " وأدلة الفقه إنما هي الكتاب والسنة ، وهذا المصدران عربيان ، فإذا لم يكن الناظر فيهما عالماً باللغة وأحوالها ، تعذر عليه النظر السليم فيها ، ومن ثم تعذر عليه استنباط الأحكام الشرعية منهما ، لذلك صار النحو شرطاً في رتبة الاجتهاد ، وصارت معرفة اللغة والنحو والصرف فرض كفاية"[2].

وفي ذلك يقول الرازي : "اعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلتها ، فإذن توقف العلم بالأحكام على الأدلة ، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف ، وما يتوقف على الواجب المطلق ، وهو مقدور للمكلف فهو واجب ، فإذن معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[3].

كما بدا التأثر والتأثير واضحاً في تشابه المصطلحات ، فإن الفقهاء قد ذهبوا إلى تقسيم الحكم الشرعي إلى واجب ومحظور ومندوب ومكروه ومباح ، فكذلك قد ذهب النحويون في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى ، وإذا كانت أدلة الفقه الرئيسة هي النقل والإجماع والقياس ، فكذلك أدلة النحو الرئيسية هي النقل والإجماع والقياس ، وكذلك الأدلة الفرعية في الفقه التي ليست محل الاتفاق كالاستحسان ، فإن لها مثيلاً في النحو ليست محل اتفاق كالاستحسان[4] .

ارتبط النحو بعلوم القرآن ارتباطاً وثيق العرى ، عميق الصلة ، واهتم النحاة بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، واختلفوا في وجوه إعراب مفرداته ، وبناء القواعد على تلك القراءات.

---

[1] الكوكب الدري، جمال الدين الأسنوي، ص٤٧.

[2] الكوكب الدري، ص٣٢، ٤٣.

[3] التفسير الكبير:١: ١٩.

[4] الكوكب الدري، الأسنوي، ص٥٠، وانظر للتوسع: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام، عبد القادر السعدي، ص٢٩، ٣١.

والعلاقة العامة الجامعة بين العلمين (النحو والقراءات) هي تلك الشروط الثلاثة التي وضعها العلماء:

١- صحة السند بها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.

٢- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه.

٣- موافقتها وجهاً من وجوه اللغة العربية .[١]

فإن كانت موافقة القراءة وجهاً من وجوه اللغة العربية شرطاً من شروط صحتها ، فهذا - بلا شك - يبين لنا الأثر البالغ للنحو في تقويم القراءة الواحدة ، وهو ما نستطيع به أن نقول : إنها العلاقة الوثيقة التي ربطت هذا بذاك ، يقول اللبدي : "وإذا أردنا أن نبين علاقة أوثق من تلك فلن نجدها إلا بعد أن أصبح النحو علماً كاملاً ، له أصوله وقواعده، كما أن له أمثلته وشواهده" [٢].

وجاء في مقدمة كتاب: (حجة القراءات) : "بين علوم القرآن وعلوم اللغة العربية ترابط محكم ، فمهما تتقن من علوم اللغة العربية وأنت خاوي الوفاض من علوم القرآن فعلمك بها ناقص .. وسبب ذلك واضح لكل من ألم بتاريخ العربية : فهو يعلم حق العلم أنها جميعاً نشأت حول القرآن وخدمة له ، فمتن اللغة اهتم قبل كل شيء بشرح المفردات .. والنحو والصرف أنشئا لعصمة اللسان عن الخطأ في التلاوة أول الأمر ، وكان الحافز على التفكير في وضعهما أخطاء في التلاوة بلغت مسامع المسؤولين فتنادوا لتدارك الأمر ... لذا كان أمراً طبيعياً قيام أئمة القراء بعلوم العربية ، وكان كبارهم أئمة في العربية كأبي عمرو بن العلاء ، ويعقوب الحضرمي وابن محيصن واليزيدي ، وقبله الخليل بن أحمد ، وحتى الكسائي في كوفيته مع ضعف ملكته ، وكذلك الرواة عنهم .

وهذا الإمام ابن مجاهد يقول : (لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات ، عالم بالتفسير... عالم باللغة التي نزل فيها القرآن)"[٣].

فالقراءة : علم يعرف به كيفية أداء كلمات القرآن ، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله ، أما ثمرته وفائدته : فصيانة كتاب الله عن التحريف والتغيير، مع

---

[1] في أصول النحو،سعيد الأفغاني، ص٢٩ ، ٣٠.

[2] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، محمد اللبدي، ص٣٢٠.

[3] حجة القراءات، ابن زنجلة، ص١٩ - ٢٠.

ما فيه من فوائد أخرى في التشريع والأحكام ، وهو مرتبط بعلوم الحديث وعلوم اللغة وآدابها من حيث إن القرآن عربي ، ولابد لقبول القراءة من موافقتها لوجه صحيح من أوجه اللغة العربية ، وهو الركن الثاني من أركان القراءة المقبولة.[1]

"ويرجع عهد القراء الذين أقاموا الناس على طرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة ، فقد اشتهر بالإقراء منهم : أُبي ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وابن مسعود ، وأبو موسى الأشعري ، وغيرهم ، وعنهم أخذ كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار، وكلهم يستند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ".[2]

وفي عهد التابعين في المائة الهجرية الأولى صارت القراءات علماً ، والقراء علماء يرتَحل إليهم ، ويقتبس من نورهم ، اشتهر منهم بعد ذلك أئمة سبعة هم : أبو عمرو بن العلاء[3] ، ونافع المدني[4]، وعاصم بن أبي النجود الكوفي[5] ، وحمزة بن حبيب الزيات[6] ، والكسائي[7] ، وابن عامر الدمشقي[1] ، وابن كثير المكي[2] .

---

[1] الميسر في القراءات الأربع عشرة، محمد فهد خاروف، ومحمد راجح، ص (ز).

[2] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان ، ص١٧٠.

[3] هو زبان بن العلاء التميمي المازنيّ البصري (٦٨ هـ - ١٥٤ هـ) ولد بمكّة ونشأ بالبصرة، تلقّى القراءة عن أبي جعفر ونافع بن أبي نعيم، وعبد الله بن كثير، وعاصم بن أبي النجود. وهو من الطّبقة الرابعة، وقيل إنه من الطبقة الثّالثة؛ لأنه قرأ على ابن كثير، وابن كثير من التابعين، إلاّ أنه كان صغيراً. وقال عنه الإمام الجزري: (كان أعلم الناس بالقرآن والعربية). ينظَر: تقريب النشر، لابن الجزري، ص ٢٣. وكذلك: النجوم الزاهرة، صابر حسن أبو سليمان، ص ١٣، وكذلك: الميسر في القراءات الأربع عشرة، محمد فهد خاروف، صفحة (س).

[4] هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم المدني (٧٠ هـ - ١٦٩ هـ) أحد الأئمة السبعة والأعلام، الثّقات. أصله من أصفهان، كان محتسباً. أخذ القراءة عن سبعين من التابعين من أهل المدينة، وهو من الطّبقة الثّالثة بعد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

[5] هو أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي الكوفيّ (.... – ١٢٧ هـ) كان شيخ القراءة بالكوفة، وأحد الأئمة السبعة، وهو أستاذ أبي حنيفة النعمان.

[6] هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ التيمي بالولاء (٨٠ هـ - ١٥٦ هـ). حبر القرآن، زاهد عابد. أدرك بعض الصحابة فهو من التابعين.

[7] هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن تميم بن فيروز الكسائي الكوفيّ. والكسائي لقب له؛ لأنه أحرم وهو لابس كساء. (١١٩ هـ - ١٨٩ هـ) إمام الناس في القراءة في زمانه، وأعلمهم بالقراءات، وبالنحو ولغة العرب. وانتهت إليه رياسة الإقراء بعد حمزة. روى عنه جلّ العلماء مثل أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين.

ويذكر ابن عاشور في مقدمة تفسيره أن من معاني القراءات : "اختلاف وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل **عَذَابي** [3] بسكون الياء وفتحها ، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل **حَتَّى يَقولَ الرَّسُولُ** [4] بفتح لام (يقول) وضمها[5] ... ومزية القراءات عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها وهو لهجات النطق .. وفيه أيضاً سعة من بيان وجوه الإعراب في العربية ، فهي لذلك مادة كبرى لعلوم اللغة العربية".[6]

مما سبق يمكننا ارتضاء تعريف محمد اللبدي في إذ يقول : "إنها الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن ، وهي وجوه صدرت عن الرسول صلى الله عليه وسلم وقرأ بها وأقرأها للصحابة وعلّمهم إياها"[7].

وإنما كانت هذه الوجوه تخفيفاً على العباد وتسهيلاً لهم حتى يستطيعوا تناول كتاب الله بما لديهم من مقدرة على ذلك.

والقراءات منها المتواتر[8] ومنها الآحاد[9] والشاذ[10]، وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياتها، سواء أكانت متواترة أم آحاداً أم شاذة ، والقراءة الشاذة التي منع التعبد بها يحتج بها في اللغة والنحو إذ هي كما يقول سعيد الأفغاني : "أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن."[11]

---

[1] هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي. (٨ هـ - ١١٨ هـ) إمام أهل الشام بالقراءة، وهو من التابعين. جمع بين الإمامة والقضاء والإقراء.

[2] عبد الله بن كثير بن عمر الداري، إمام أهل مكّة في القراءة (٤٥ هـ - ١٢٠ هـ). كان فصيحاً بليغاً.

[3] الأعراف:١٥٦.

[4] البقرة:٢١٤.

[5] إذ تكون (حتى) ناصبة في الأولى، وابتدائية في الثانية.

[6] التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج١ ، ص٥٠.

[7] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، اللبدي، ص٣١٦.

[8] وهو ما يرويه جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، ويكفر جاحده.

[9] ما تفرد بنقله بعض أهل الرواية ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به.

[10] ما توافر فيها صحة السند وموافقة العربية وخالفت رسم المصحف، أو التي فقدت التواتر.

[11] في أصول النحو،سعيد الأفغاني، ص٢٩.

وهذا القول صحيح فهي إنما لغة الثلّة الأولى من الصحابة والتابعين ممن يحتج بكلامهم في حياتهم العادية ، فكيف وهم ينقلون إلينا آيات الله ؟

وقد شاع عن بعض النحاة أنهم ردوا بعض القراءات ، وفضلوا أقوال العرب على القراءة المتواترة ، أو استهانوا بالقراءات ، خاصة ما أشكل متنها ، بسبب اعتقادهم أنها آراء تنبثق من أصحابها وليست متواترة عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وقد قال بهذا علماء منهم قدامى ومحدثون، فمن ذلك ما قاله الرازي : "إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى ، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفْقها دليلاً على صحتها ، فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى".[١]

ومنهم كذلك ابن حزم حيث قال : " ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أنباء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه".[٢]

ومنهم سعيد الأفغاني الذي ذم منهج النحويين ونعته بأن فيه ثغَراً عدة ينفذ منها إلى الصميم ووصف استقراءهم بالناقص. ويورد هؤلاء وغيرهم أمثلة من نقد النحاة لقراءات القرآن الكريم ، ومن ذلك نقد الزمخشري في رده لقراءة ابن عامر بالفصل بين المتضايفين في قوله تعالى: **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتلَ أولادِهِم شُرَكَاؤُهُمْ** [٣] برفع (قتل) وجر (شركائهم) على أنها مضاف إليه، واعتبرها رأياً منه[٤].

ومن ذلك أيضاً قول المازني حين قال :" إن نافعاً لم يدر ما العربية" تعقيباً على قراءته للآية : **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيْهَا مَعَايِشَ** بـ (معائش) بالهمز، وبذلك خطّأ جميع نحاة

---

[1] التفسير الكبير، الرازي، : ١: ٦٣.

[2] الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، ج٣، ص٢٣٠ – ٢٣١ .

[3] الأنعام:١٣٧.

[4] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، اللبدي ص٣٢١.

البصرة بما قاله الزجاج بعدم جواز قلب حرف العلة الزائد في الخماسي إلى همزة كما في الرباعي[١]. وفي هذا يقول ابن حيان:" ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[٢]. وأمثلة أخرى على هذه الشاكلة.

وقد نحا منّاع القطان منحى سابقيه في الاعتداد بالقراءات وجعلها أصلاً لا فرعاً فقال : " ومن عجب أن يذهب بعض النحاة بعد ذلك إلى تخطئة القراءة الصحيحة التي تتوافر فيها تلك الضوابط لمجرد مخالفتها لقواعدهم النحوية التي يقيسون عليها صحة اللغة. لا أن نجعل هذه القواعد حكماً على القرآن . إذ القرآن هو المصدر الأول لاقتباس قواعد اللغة ، وهو يعتمد على صحة النقل والرواية فيما استند إليه القراء على أي وجه من وجوه العربية"[٣].

ويقول ابن عاشور في مقدمة تفسيره:" وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي ، لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب فيما صار إلى نحاة البصرة والكوفة، وبهذا نبطل كثيراً مما زيفه الزمخشري من القراءات بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة "[٤].

ومع هذا كله، فهل يصح أن نحكم على البصريين كلهم بأن مذهبهم هو رد القراءات، أو أن منهجهم غير دقيق؟!

ويدافع الدكتور شوقي ضيف عن ذلك ويرى أن معارضتهم للقراءات محدودة في عدد قليل منها لا يتجاوز أصابع اليد، ويعتمد على كتاب سيبويه في إثباته ودفاعه قائلاً :" إنه لا يوجد في هذا الكتاب وهو مرجع في مذهب البصرة ونحوها أي شاهد واحد يؤيد هذه التهمة"[٥].

---

[1] القاعدة أن حرف العلة لا يقلب إلا إذا كان زائدا، أما إذا كان أصلياً فلا يقلب، ومن هنا كان خطأ هذه القراءة.

[2] المثال بتصرف من كتاب: في أصول النحو،سعيد الأفغاني، ص٣٦ ، ٣٧.

[3] مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، ص١٧٧.

[4] التحرير والتنوير،ابن عاشور، ج١، ص٦٠.

[5] المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٩.

ويوافقه في هذا اللبدي ويذكر أنه ليس من المنطق أن نغفل أن من نحاة البصرة المؤسسين من هم قراء مشهورون مثل أبي عمرو بن العلاء، و يعقوب بن إسحاق الحضرمي[١]. وعيسى بن عمر، وهو من أبرز نحاة البصرة.[٢]

وهكذا فقد رأينا اختلاف العلماء حول قضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية . وأرى أنه قد وقع على النحاة في هذا بعض الظلم ، ومن الإنصاف أن نذكر أن تلك الآراء كانت لبعض النحاة في بعض الآيات، وأن أحداً منهم لم ينكر الاستشهاد بالقراءات أبداً .

الإعراب وتوجيه المعنى

يعد الإعراب من أهم خصائص العربية، فبه يميز السامع بين المعاني المختلفة، وعليه يوقّف على قصد المتكلم، ويرى قطرب أن حركات الإعراب لوصل الكلام[٣].

والإعراب لغة : الإبانة والإفصاح [٤]. أما في الاصطلاح فإن له معاني عدة، فقد يطلق على علم النحو إعراب، وقد يسمى الإعراب نحواً[5]، وذلك من باب إطلاق الكل على الجزء أحياناً ، أو إطلاق الجزء على الكل أحياناً أخرى، لكنه في الحقيقة جزء منه ، يقول ابن جني في تعريفه النحو: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير ، والإضافة، والنسب ، والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم".[٦]

وفي اصطلاح النحاة قد يطلق الإعراب فيما يقابل (البناء) ، فهو: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع ، فيكون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً حسب ما يقتضيه ذلك العامل. أما البناء فهو ضد الإعراب، وهو: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفظاً وتقديراً "[٧].

---

[1] هو أبو محمد يعقوب بن إسحق بن زيد الحضرمي (١١٧ – ٢٠٥ هـ) إمام أهل البصرة، ومقرئها. ثقة عالم.

[2] أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، اللبدي، ص٣٢٩.

[3] ينظَر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٩٠، والصاحبي لابن فارس، ودلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانيّ.

[4] القاموس المحيط، مادة (عرب).

[5] الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص٩١.

[6] الخصائص، ابن جني، ج١، ص٨٨.

[7] الإعراب والبناء، عصام نور الدين، ص٩.

وقد يطلق الإعراب كذلك على علم من علوم النحو الذي يبحث في مواقع الكلمات ووظائفها النحوية ، وتغير أواخرها ، ودلالات ذلك في التركيب ، وهو بهذا يقابل (علم الصرف) الذي يبحث في صيغ الكلمات وأبنيتها وأوزانها ودلالات ذلك في نفسها مجردة أو مزيدة ، وما طرأ عليها من تغيرات في بِنْيتها من إعلال وإبدال وقلب وحذف.[١]

وقد يعبر مصطلح الإعراب عن (العلامة الإعرابية) فحسب، فهو: " تغير أواخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً "[٢].

وهناك كثير من النحاة ممن ربط الإعراب بالمعنى و جعله دليلاً عليه، فيقول ابن يعيش: " والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم"[٣]. ووافقه الزجاجي إذ يقول:" الإعراب الحركات المبينة عن معاني اللغة"[٤]. ومعاني اللغة قد يقصد بها المعاني النحوية أو الوظيفية التي تَبين عنها حركات الإعراب، كمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة والحال.

وليس للإعراب قيمة إلا إذا ارتبط بالتركيب، فسياق الكلام هو الذي يدل على المعاني ويعطي الإعراب معناه، ومما لا يخفى أن نظرية النظم قد قامت على هذا الأساس، وهو أساس التعليق؛ " أي تتعلق الكلمات بعضها ببعض ، ويبنى بعضها على بعض، وتَجعلُ هذه بسبب تلك "[5]. وهو الإشارة إلى علاقات الإسناد والتخصيص والتبعية والمخالفة ، فبهذا يكون " اللفظ تبعاً للمعنى في النظم" [٦].

وهذه العلاقة (علاقة المعنى والتركيب) ودلالة حركات الإعراب عليها يوضحها ابن فارس إذ يقول: " من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب : الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر

---

[1] ينظر: الحلواني، المغني الجديد في علم الصرف، ص ١٤.

[2] أسرار العربية، الأنباري، ص١٨.

[3] شرح المفصل، ابن يعيش، ج١، ص٧٢.

[4] الإيضاح، الزجاجي، ص٦٩.

[5] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٥٤.

[6] المصدر السابق.

من مصدر ، ولا نعت من تأكيد "[1]. ثم يوضح كلامه السابق بضرب بعض الأمثلة فيقول: " فأما الإعراب فبه تُميز المعاني ، ويوقّف على أغراض المتكلمين، ذلك أن قائلاً لو قال: ما أحسن زيد، غير معرب، أو ضرب زيد عمرو غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال: ما أحسن زيداً، أو ما أحسن زيدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"[2]. وربما أراد بغيرها تنغيم الكلام من تعجب أو استفهام أو خبر أو إنشاء.

وحركات الإعراب تتيح لنا التقديم والتأخير، والحذف دون اختلال المعنى ، ومن ذلك قول الله تعالى: **إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ** [3] فلفظ (العلماء) ورد مرفوعاً على الفاعلية في القراءة المتواترة، ولذلك حكم بشذوذ القراءة التي قُرِئ فيها هذا اللفظ بالنصب على المفعولية، لأن المراد بالآية حصر الخوف من الله تعالى بالعلماء وهو ما تعطيه القراءة المتواترة ، وليس المقصود حصر الخوف بالله من العلماء ، كما توحي به القراءة الشاذة[4].

وللزجاجي في توضيح ذلك كلام جميل ، يقول فيه : " إن الأسماء لما كانت تعتورها من المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا: ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمروٍ على أن الفعل واقع به وقالوا: ضُرِب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد ، على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا: هذا غلام زيدٍ، فدلوا بخفض (زيدٍ) على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالّةً على المعاني"[5].

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس،ص٤٣.

[2] المصدر السابق، ص١٣٣.، ولعل في قصة وضع النحو بين أبي الأسود وابنته مثال شبيه من ذلك.

[3] فاطر : ٢٨

[4] أثر الدلالة النحوية، السعدي، ص٤٣.

[5] الإيضاح، الزجاجي، ص: ٦٩، ٧٠.

والزجاجي في قوله السابق يركز على فكرة دلالة الحركات على المعاني ، سواء أكانت هذه الحركات علامات إعراب ، أم تغيراً في بنية الكلمة ، فتغيير حركات كلمة (ضرب) إلى (ضُرِب) دلت على أن الفعل قد بني للمجهول ، وبذلك اختلفت دلالته باختلاف حركات حروفه. ومن هنا فإنه كما تدل حركات الإعراب على المعنى ، فإن بنية الكلمة الصرفية كذلك قد تدل على المعاني المختلفة ، وكذلك النبر والتنغيم ، والتلوينات الصوتية ، وفق ما تقتضيه العبارة من استفهام وتعجب ونفيٍ وأمر وغير ذلك، وهذا ما أشرنا إليه في التعليق على قول ابن فارس السابق . يضاف إلى ذلك سياقا : المقام والمقال ، وهذه القرائن جميعها تتضافر لتؤثر في المعنى وتكشف عنه ، وقد حاول تمام حسان أن يصل بذلك إلى الاستعاضة عن نظرية العامل في النحو العربي بقوله بتضافر القرائن؛ قرائن التعليق : اللفظية والمعنوية والحالية[1] .

ومما يضاف إلى ذلك اختلاف المعاني وتعاورها باختلاف القراءات المختلفة واللغات المختلفة لقبائل العرب ، لاسيما في آيات كتاب الله تعالى ، وبها يختلف التفسير وتوجيه الآية ، فمن ذلك قوله تعالى : **وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** [2] ،ففي هذه الآية ثلاثُ قراءات:

١- **وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لكثيرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قتلَ أولادهم شركاؤُهم** ، وهي قراءة الجمهور فـ (زين) مبني للمعلوم و(قتلَ) منصوب بـ زين ، و(أولادهم) بالجر على الإضافة، و(شركاؤهم) بالرفع على الفاعلية أي : (زين الشركاء لكثير من المشركين أن قتلوا أولادهم بنحرهم لآلهتهم أو الوأد) .

٢- **وكذلك زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قتلُ أولادَهم شركائِهم** ، وهي قراءة ابن عامر ، أي (زين) بالبناء للمجهول ، و(قتلُ) برفع اللام بالنيابة عن الفاعل ، و(أولادهم) بالنصب على المفعول للمصدر ، و(شركائِهم) بالجر

---

[1] أثر المعنى في الخلافات النحوية وتوجيه الإعراب،عبد الرحمن فحماوي ، ص٢٠، وللتوسع انظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، ص ١٧٧-١٩١.

[2] الأنعام : ١٣٧ .

على أنه مضاف للمصدر ، فهو فاعل في المعنى . أي : (زين لكثير من المشركين أن يقتل الشركاء أولادهم) ، والضمير عائد على المشركين.

٣- وكذلك **زُيِّنَ لِكَثِيْرٍ مِنَ المُشْرِكِيْنَ قَتْلُ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ** ، (شركاؤُهم مرفوعة بتقدير فعل محذوف ، أي : (زينه شركاؤُهم)[1] .

ولترجيح قراءة على أخرى ، واعتماد معنى دون آخر ، كان لا بد من اتباع بعض الأسس ، ومنها : النظر في معنى الكلمات من خلال معناها المعجمي ، واختلاف إعرابها من قبل العلماء ، والنظر كذلك إلى بنيتها الصرفية ، ثم لا بد من النظر إلى العامل في الإعراب ، على ألاّ يقودنا ذلك إلى التقيد الصارم في تسويغ إعراب ما ، ولا يمكن الاستغناء عن النظر إلى الجانب التفسيري أو سبب نزول الآية ، وكذلك الجانب البلاغي.

ومن الأمور التي نحاول اتباعها : عدم تقدير المحذوف إلا عند دلالة السياق عليه ، وارتباطه بقرينة لفظية أو سياقية ، كذلك عدم افتراض التقديم والتأخير مسبقاً ، بل الأصل الترتيب الأصلي للجملة إلا إذا اقتضى السياق أيضاً غير ذلك[2]. وبعد كل هذا فإن صعب الاختيار بين وجوه الإعراب فإن قبول الأوجه المختلفة تدل على اتساع المعاني في كتاب الله ، وقبول التفاسير المتباينة رحمةٌ وليس تضييقاً أو خلافاً .

---

[1] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، م٤،٦٠. وكذلك: الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب القيسي، ج١، ص٤٧٤.

[2] بتصرف: تعدد الأوجه الإعرابية في سورة البقرة، فؤاد عبيدات، ص٨٣.

الرفع وعلاماته

الرفع في اللغة : ضد الوضع ، رفعته فارتفع فهو نقيض الخفض في كل شيء[١].

والرفع في الإعراب : كالضم في البناء ، وهو من أوضاع النحويين ، والرفع في العربية : خلاف الجر والنصب ، والمبتدأ مرافع للخبر لأن كلاً منهما يرفع صاحبه[٢] .

وهكذا فإن الرفع واحد من علامات الإعراب التي اتفق النحويون بعد سيبويه[٣] على أنها أربعة : الرفع والنصب والجر والجزم .

الرفع: وهو إعراب العمد ، والنصب : وهو إعراب الفَضلات ، ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد لأنها أقل ، إذ هي راجعة للفاعل والمبتدأ والخبر ، والفضلات كثيرة"[٤].

كما يشترك الفعل المضارع مع الاسم في الرفع ما لم يسبق بجازم أو ناصب ، ولم يبن بلحوق نون النسوة ونون التوكيد به[5] ، على أن بحثي هذا سيخصص للحديث عن الأسماء المرفوعة دون الفعل المضارع .

جاء في المفصل : "فالرفع علَم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إن وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ".[٦]

ونلحظ في كلام ابن يعيش أنه جعل الفاعل أعلى مرتبة من غيره ، وجعل باقي المرفوعات ملحقات به ، فكأنما هي أدنى منزلة منه.

وجعل بعض النحاة الإسناد علة رفع الأسماء ، فالاسم المسند إليه ، سواء أكان فاعلاً أم مبتدأ أو نائب فاعل مرفوع دائماً . وهذا ما عبر عنه السيوطي في كلامه حين

---

[1] لسان العرب، مادة (رفع).

[2] المصدر السابق.

[3] يرى سيبويه أن مجاري أواخر الكلم تجري على ثمانية مجارٍ: النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، للتوسع، ينظر: الكتاب : ١ : ١٣.

[4] همع الهوامع ،السيوطي : ١ : ٦٤.

5 مع مراعاة أن الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد لا يبن إلا عند إفراده.

[6] شرح المفصل، ابن يعيش، ص : ١ : ١٩٦.

قال : " أنواع الإعراب ، رفع للعمد ، .. ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد ، لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر ، والفضلات كثيرة ... فالأخفّ أولى بها ، والجر وهو لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب ..." [1]

وتتوضح في كلام السيوطي السابق علتان للإعراب: علة الثقل وعلة العدد ، فالرفع عنده أثقل الحركات لذلك خص به العمد ، ثم الجر لذلك اشترك فيه العمد والفضلة ، والنصب أخفها لذلك كان للفضلات .

أما علة العدد فقد كانت أقل الأسماء هي المرفوعة ، والمنصوبة كثيرة.. والعلتان متداخلتان ، وفي كلامه – في رأيي- شيء من التناقض ، إذ الثقل قد ارتبط بقلة العدد ، والأسماء المرفوعة قليلة لأن الرفع ثقيل ، والأسماء المنصوبة كثيرة لأن النصب أخف ، فلو سلمنا بذلك لكان الأوجه أن تكون الأسماء المجرورة أكثر من المرفوعة ، وأقل من المنصوبة ، وهي كما نعلم أقل من المنصوبة ، فالأصل عنده أن تكون العلاقتان مطّردتين ، لكن ذلك قد اختل بين الرفع والجر.

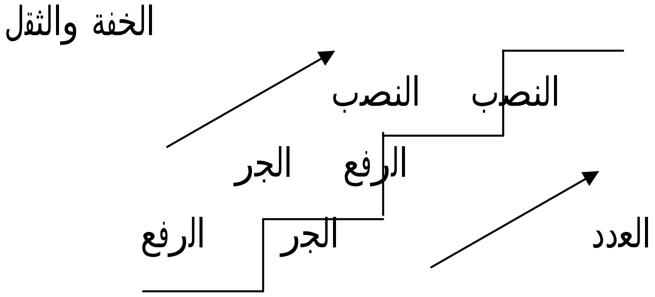

وأمر آخر هو ثقل الحركة ، فإن الضمة ثقيلة في النطق ، لكن قوله بأن الكسرة أثقل من الفتحة بحاجة إلى إعادة نظر ، فإن نطق الفتحة أهون على اللفظ من نطق الكسرة ، ويظهر ذلك في تقدير الحركات على الاسم المنقوص.

---

[1] همع الهوامع، السيوطي، ص: ١ : ٦٤.

الأسماء المرفوعة

١- الفاعل :

وقد بدأ معظم النحويين حديثهم عن المرفوعات به ، وخالفهم في ذلك ابن مالك إذ ابتدأ حديثه عن المعرب من الأسماء بالمبتدأ والخبر ، وكأنه قد اختار تقسيم أبوابه حسب الجمل وقد قدم الجملة الاسمية على الفعلية.

وهو " ما قُدم الفعل أو شبهه عليه ، وأُسند إليه على جهة قيامه به ، أو وقوعه منه كـ (علم زيد) و(ماتَ بكر) و (ضرب عمرو) و(مختلفٌ ألوانه) "[١] .

فهو على هذا : "اسم مرفوع قبله فعل تام ، أو ما يشبهه، وهذا الاسم هو الذي فعل الفعل أو قام به "[٢] .

ومن أحكام الفاعل : أن يكون مرفوعاً[٣] ، وأن يكون موجوداً : ظاهراً أو مستتراً ، ويجب أن يتأخر عن عامله ، وأن يتجرد هذا العامل من علامة في آخره تدل على التثنية أو الجمع حين يكون الفاعل اسماً ظاهراً مثنى أو جمعاً[٤] .

٢- نائب الفاعل :

وهو ما يسميه النحاة قبل ابن مالك[5] (مفعول ما لم يسم فاعله) وهو اسم مرفوع ناب عن الفاعل ، وقد حذف الفاعل دون فعله لدواعٍ مثل الجهل به أو شهرته أو غير ذلك، ويترتب على حذف الفاعل أمران : تغير يطرأ على فعله[٦] ، والأمر الآخر إقامة نائب عنه يحل محله ويجري عليه كثير من أحكامه ، كأن

---

[1] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٥٢.

[2] النحو الوافي، عباس حسن ،ج٢، ص٦٣.

[3] قد يكون مجروراً لفظاً.

[4] قد يصح ذلك في لغة من لغات العرب (أكلوني البراغيث)، ينظر للتوسع: النحو الوافي، ص٤٩،٦٤.

[5] أول من قال بمصطلح نائب الفاعل: ابن مالك ، ينظر شرح ابن عقيل، ج٢ ص: ١١١ – ١٢٣، والتسهيل، ص٧٧

[6] الفعل الماضي: يضم أوله ويكسر ما قبل آخره، أما المضارع: فيضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل آخره.

يصير جزءاً أساسياً في الجملة لا يمكن الاستغناء عنه ويرفع مثاله ويتأخر عن عامله، ويتجرد عامله من علاقة تثنية أو جمع ، ويؤنث عامله ولا يتعدد ، وقد يغني عن الخبر أحياناً .[1]

٣- **المبتدأ** :

وهو المجرد من العوامل اللفظية ، مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به كـ (زيد قائم) و **وَأَنْ تَصُوْمُوْا خَيْرٌ لَكُمْ** ، والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو : (أقائم الزيدان) و (ما مضروب العمران)[2] .

فهو : اسم مرفوع في أول جملته ، مجرد من العوامل اللفظية الأصلية ، محكوم عليه بأمرٍ، وقد يكون وصفاً مستغنياً بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة [3].

والمبتدأ قد يكون اسماً صريحاً ، أو اسماً بالتأويل ، وللمبتدأ أحكام تتعلق بمجيئه وصفاً أو مجيئه نكرة ، أو حذفه وجوباً أو جوازاً ، أو تقدمه وتأخره .

٤- **الخبر** :

وهو ما تحصل به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في حد المبتدأ[4] ، فهو لفظ يكمل الجملة مع المبتدأ ويتمم معناها الأساسي ، شرط أن يكون المبتدأ غير وصف .

والخبر إما أن يكون مفرداً وهو ما ليس جملة أو شبه جملة، أو يكون جملةً إما فعلية أو اسمية على أن يعود منها رابط يربطها بالمبتدأ ، والقسم الثالث أن يكون شبه جملة من ظرف زماني أو مكاني أو جار أو مجرور[5].

---

[1] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٥٧-١٦٠. والنحو الوافي، عباس حسن، ج٢، ص٩٧-٩٨.

[2] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٧٣-١٧٣.

[3] النحو الوافي، عباس حسن ،ج١،ص٤٤٢.

[4] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٧٦.

[5] للتوسع: ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج١، ص ٤٦١-٤٨٤.

وكما الحال في المبتدأ فهو في الخبر ، إذ إن للخبر أحكاماً عديدة تتعلق بجواز حذفه ووجوبه أو جواز ذكره ووجوبه ، وأحكام تتعلق بتقدمه وتأخره جوازاً ووجوباً ، وتعدد الخبر للمبتدأ الواحد ، واقترانه بالفاء.

٥- **اسم كان وأخواتها** :

وأخوات كان هي : أمسى ، أصبح ، أضحى ، ظلّ ، صار ، بات، ليس، وتالية لنفيٍ أو شبهه: زال: ماضي يزال ، وبرح ، وفتئ، وانفك، وصلة لما : دام ، وإذا دخلت كان أو أحد أخواتها على المبتدأ والخبر ، رفعت المبتدأ و سمي اسمها ونصبت الخبر وسمي خبرها[١] .

وتشترك هذه الأفعال في أمور منها : ألا يكون اسمها شبه جملة ، وأن عملها ليس مقصوراً على الفعل الماضي منها ، بل يشمله ويشمل ما قد يكون لمصدرها من مشتقات أخرى ، وهذه المشتقات لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها ، وأن يكون خبرها غير إنشائي ، وأن يكون الاسم والخبر مذكورين معاً ولا يصح حذفهما معاً أو حذف أحدهما [٢]، كذلك ألا يتقدم الخبر عليها إذا كان اسماً متضمناً معنى الاستفهام وهي مسبوقة بأحد حرفي النفي (ما) و (إن)[٣] ، وهناك أحكام خاصة تتصل بكل فعل منها وتختص بها ، ولا يتسع المجال هنا لشرحها[٤] ، ومثال ذلك **وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيْرَاً** [٥] .

٦- **اسم أفعال المقاربة** :

وهي : كاد – وكرب- وأوشك ، وعسى ، واخلولق ، وحرى ، وطفق ، وعلقَ، وأنشأ ، وأخذ ، وهب، وهلهل ، ويكون خبرها مضارعاً.

---

[1] شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص١٧٧.

[2] إلا ليس فيجوز حذف خبرها النكرة العامة ، و(كان) يجوز في أسلوبها أنواع من الحذف.

[3] مثلاً: لا يقال (أين ما يكون الصديق؟) ولا (إنْ يكون الصديق؟)

[4] ينظر للتوسع: النحو الوافي،عباس حسن، ج١، ص٥٤٣-٥٦٨.

[5] الفرقان : ٥٤.

وهي تنقسم باعتبار معانيها إلى ثلاثة أقسام :

- ما يدل على مقاربة المسمى باسمها الخبر ، وهي ثلاثة : كاد ، وكرب ، وأوشك .
- ما يدل على ترجي المتكلم للخبر : وهي ثلاثة أيضاً : عسى ، وحرى ، واخلولق .
- ما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها : وهي السبعة الباقية.

وهذه الأفعال الثلاثة عشر تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، إلا أن خبرها لا يكون إلا فعلاً مضارعاً ، كقول الله تعالى : **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيْءُ** [١].[٢]

٧_ **اسم ما حُمل على ليس**:

وهي أربعة أحرف مشبهة بليس في العمل وهي: (ما) الحجازية و (لا) و (لات) و(إن)، ولكل منها شروط عمل، فـ (ما) تعمل بعدة شروط هي: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخراً، و أن لا يقترن الاسم بـ (إن) الزائدة، الخبر بـ (إلا).

ولعمل (لات) شرطان: أنها لا تعمل إلا في ثلاث كلمات هي: (الحين) بكثرة، و(الساعة) و (الأوان) بقلة ، والثاني :أن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها.

كما إن شرط عمل (ما) و (لا) و (إن) نفي الخبر وتأخيره، وذلك نحو قوله تعالى: **مَا هَذَا بَشَرًا** [٣].

٨_ **خبر إن وأخواتها**:

وأخوات إن هي: لكن، وكأن، وليت، ولعل، وهذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

---

[1] النور : ٣٥.

[2] ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ١٨١، ١٨٢.

[3] يوسف :٣١.

ومن أحكامها أنه لا يجوز أن تتقدم أخبارها عليها مطلقاً، ولا على أسمائها إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز توسطه بينها وبين اسمها، مثل قوله تعالى: **إنَّ لَدَيْنَا أنْكَالاً** [١].

٩_ **خبر (لا) النافية للجنس:**

وهي تعمل عمل (إن) ويشترط لعملها: أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يدخل عليها حرف جر، ومثالها القول: "لا صاحب علمٍ ممقوتٌ".[٢]

ومما يتصل بالحديث عن الرفع والأسماء المرفوعة، الحديث عن علامات الرفع.

علامات الرفع

علامة الرفع الأصلية هي الضمة، وعلامات الرفع الفرعية هي: الألف والواو والنون[٣] .

فالضمة تظهر على:

* الاسم المفرد المرفوع.

* جمع التكسير المرفوع.

* جمع المؤنث السالم المرفوع.

وتقدر الضمة على:

* الاسم المقصور[٤] المرفوع، ويمنع ظهورها التعذر.

---

[1] للتوسع: المصدر السابق، ص١٨٤ ، ١٩٣.

[2] ينظر للتوسع: شرح شذور الذهب، ابن هشام، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

[3] يرفع بالنون الأفعال الخمسة.

[4] وهو الاسم المعرب ، الذي في آخره ألف لازمة.

* الاسم المنقوص[١] المرفوع، ويمنع ظهورها الثقل.

* الاسم المتصل به ياء المتكلم ، ويمنع ظهورها اشتغالُ المحل بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة.

أما الأسماء الأخرى وهي:

* الاسم المثنى وما يلحق به، ويرفع بالألف.

* جمع المذكر السالم وما ألحق به، ويرفع بالواو.

* الأسماء الخمسة[٢]، وهي: أب، حم، أخ، ذو، فو، فترفع -عند اكتمال شروط عملها- بالواو، وإلا فإنها تعرب بالحركات.[٣]

---

[1] وهو الاسم المعرب المنتهي بياء لازمة غير مشددة ، قبلها كسرة.

[2] وهي في الأصل ستة: أب ، أخ ، حم ، هن ، ذو ، فو.

[3] للتوسع ينظر: كتاب الإعراب والبناء ، عصام نور الدين ، ص٢٠ .

الفصل الأول

تبادل المرفوع مع المرفوع

هذا الفصل يشمل بعضاً من آيات الله التي اختلف النحاة والمفسرون في وجه رفعها، لكنها بقيت على الرفع ، وقد قسمت هذا الفصل إلى أقسام عدة هي :

- **أولاً : تبادل المبتدأ مع الخبر :**

أي الكلمات التي تعرب إما مبتدأ أو خبراً وغالباً ما تكون مبتدأ أو خبراً لمبتدأ محذوف، ومثل ذلك قوله تعالى : **ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ** [١].

- **ثانياً : تبادل المبتدأ أو الخبر مع أحد التوابع المرفوعة :**

أي أن يكون الاختلاف في رفع الكلمة بين أن تكون خبراً مثلاً أو بدلاً ، ومثال ذلك قوله تعالى : **ذَلِكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فِيْهِ** [٢].

- **ثالثاً : تبادل المبتدأ والخبر مع الفاعل:**

أي اختلاف وجه إعراب الكلمة بين أن تكون مبتدأ أو فاعلاً ، أو خبراً أو فاعلاً: ومثال ذلك قوله تعالى : **فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ** [٣].

- **رابعاً : تبادل الفاعل مع نائب الفاعل:**

ومعناه الاختلاف في إعراب كلمة مرفوعة بين أن تكون فاعلاً لفعلٍ مبنيٍ للمعلوم ، أو نائب فاعل عن اختلاف قراءة الفعل إلى مبنيٍ للمجهول، ومثال ذلك قوله تعالى : **وَمِنْهَا تَخرُجُوْنَ** [٤] وعلى قراءة **تُخرَجُوْنَ** .

- **خامساً : تبادل التوابع المرفوعة فيما بينها:**

فقد تعرب كلمة مرفوعة بدلاً أوعطف بيان ، ومثال ذلك قوله تعالى : **إِنَّمَا المَسِيْحُ عِيْسَى ابن مريم رسول الله وكلمته** [٥] .

في هذا الباب سأورد بعض الأمثلة التي توضح كلاً من الأقسام الخمسة السابقة ، وسأبدؤها بتبادل المبتدأ مع الخبر، مرتّبةً الآيات حسب ترتيبها في القرآن الكريم.

---

[1] الكهف: ١٠٦

[2] البقرة: ٢

[3] البقرة: ٢٦٥.

[4] الأعراف: ٢٥.

[5] النساء: ١٧١.

أولاً: تبادل المبتدأ مع الخبر:

١. قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ الذينَ هَادُوْا سَمّاعُوْنَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُوْنَ لِقَوْمٍ آخَرِيْنَ ﴾ [١]

يورد الزمخشري رأيين في إعراب (سماعون) فيقول: "ويرتفع سماعون على : هم سماعون، أو أن (من الذين هادوا) منقطع عما قبله خبر لـ (سماعون)، أي من اليهود قوم سماعون".[٢]

ويوافقه العكبري إذ يقول: "(سماعون): خبر مبتدأ محذوف، أي هم سماعون، وقيل : سماعون: مبتدأ ومن الذين هادوا خبره".[٣]

ويقول الفراء كذلك: "إن شئت رفعت (سماعون) بمن، ولم تجعلها متصله بما قبلها ، وإن شئت كان المعنى ، لا يحزنك الذين يسارعون في الكفرمن هولاء ولا من (الذين هادوا) فترفع حينئذٍ (سماعون) على الاستئناف".[٤]

والأخفش يقول بالإعرابين كذلك: "سماعون للكذب: أي هم سماعون ومثله (طوافون عليكم)، ويجوز أن يكون المعنى : ومن الذين هادوا قوم سماعون للكذب".[٥]

ويقول الأنباري : "(سماعون) للكذب مرفوع لوجهين : أن يكون مبتدأ ، وخبره (من الذين هادوا) ، والثاني : أن يكون مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره : هم سماعون للكذب".[٦]

ومن المحدثين الذين قالوا بإعرابها على الوجهين عبد الكريم الأسعد ، والدرويش ، إذ يقول الأسعد : "(سماعون) : خبر مرفوع بالواو لمبتدأ محذوف أي (هم سماعون)، والضمير (هم) يعود على الذين هادوا، أو سماعون : مبتدأ مؤخر وخبره

---

[1] المائدة : ٤١ .

[2] الكشاف : ١ : ٦٢٠ .

[3] التبيان: ٢ : ٣٢٧.

[4] معاني القرآن : ١ : ٣٠٨ – ٣٠٨ .

[5] إعراب القرآن : ١ : ٢٦٨.

[6] البيان : ٢ : ٢٤٩.

(من الذين هادوا) وسوغ الابتداء بالنكره تأخرها وتقدم خبرها عليها، وكونه شبه جملة".[١]

تُجمع الآراء السابقة على إعراب (سماعون) بالرفع على وجهين:

- مبتدأ مؤخر ، وخبره (من الذين هادوا).
- أو خبر لمبتدأ محذوف أي (هم سماعون).

فالفراء والأخفش، وكذلك الزمخشري والعكبري يرون ذلك دون ترجيح لرأي على آخر، فهما متعادلان ، ومسوغان.

٢. قوله تعالى : ﴿ **قال يا قوم هؤلاء بناتي هنَّ أطهرُ لكم** ﴾ [٢].

يقول العكبري : "هؤلاء : مبتدأ ...، وبناتي: عطف بيان أو بدل، وهن: فصل، وأطهر: الخبر ، ويجوز أن يكون (هن) مبتدأ ثانياً ، وأطهر خبره.

ويجوز أن يكون (بناتي) خبراً ، و(هن أطهر) : مبتدأ وخبر ".[٣]

وكذا أورد ابن الأنباري هذين الإعرابين لـ(هن) بأنها ضمير فصل أو خبر

لـ(هؤلاء)[٤]، وابن جني كذلك[٥] .

ورجح ابن حيان أن تكون (هؤلاء بناتي) جملة منفصلة عن (هن أطهر لكم) ، فقال: "والأحسن في الإعراب أن يكون جملتان كل منهما مبتدأ وخبر ، وجوز في بناتي أن يكون بدلاً ، أو عطف بيان ، وهن : فصل ، وأطهر الخبر ".[٦]

---

[1] معرض الإبريز : ١ : ٤٨٩.

[2] هود : ٧٨.

[3] التبيان: ٢ : ٣٩.

[4] البيان : ٢ : ١٩ .

[5] المشكل : ١ : ٤١٢.

[6] البحر المحيط : ٦ : ١٧٨ .

وكذلك القرطبي[١] والزمخشري[٢] والطبري[٣] أن تكون الجملتان منفصلتين ، ويوضح الطبري قائلاً : "كأن قيل : أطهر لكم مما تريدون من الفاحشة من الرجال " .

أما ابن عاشور فلم يذكر سوى أن تعرب (بناتي) : بدلاً ، فيقول : "والإشارة بـ(هؤلاء) إلى (بناتي) ، وبناتي بدل من اسم الإشارة".[٤]

فعلى هذا إما أن تكون (هن) الخبر ، أو جملة (هن أطهر لكم) خبر المبتدأ (هؤلاء).

ويذكر الدرويش الإعرابين دون ترجيح لأحدهما على الآخر، فيقول: "هؤلاء مبتدأ، وبناتي: خبر ، وكذلك قوله : هن أطهر لكم، وجوزوا في بناتي أن يكون بدلاً، أو عطف بيان، وهن ضمير فصل لا محل له ، وأطهر خبر هؤلاء".[٥]

وهكذا فقد رجح بعض المفسرين والنحويين كالقرطبي وأبي حيان والزمخشري أن تعرب الجملتان بانفصال عن بعضهما ، فجملة (هؤلاء بناتي) تامة المعنى ، وكذلك (هن أطهر لكم) ، وفي قراءة (هن أطهر لكم) بنصب أطهر كلام عن الاختلاف الواقع بين النحاة في إعراب (هن) ، وسيأتي ذكره في باب : تبادل المرفوع مع المنصوب - بإذنه تعالى-

3. قال تعالى: **قالوا جزاؤه من وُجِدَ في رحله فهو جزاؤه﴾**[٦]

يقول الفراء : "(من) في معنى جزاء ، وموضعها رفع بالهاء التي عادت وجواب الجزاء الفاء في قوله : (فهو جزاؤه) ويكون قوله (جزاؤه) الثانية مرتفعة بالمعنى المحمل في الجزاء وجوابه، ومثله في الكلام أن تقول : ماذا لي عندك؟ فيقول :

---

[1] الجامع لأحكام القرآن : ٩ : ٥١.

[2] الكشاف : ٢: ٣٩٨ .

[3] الطبري : ٧ : ٨٣.

[4] التحرير والتنوير: ١١: ٣٠٢ .

[5] إعراب القرآن : ٣: ٤٦٥.

[6] يوسف : ٧٥ .

لك عندي إن بشّرتني فلك ألف درهم ، كأنه قال : لك عندي هذا ، وإن شئت جعلت (من) في مذهب (الذي) كما تقول : الذي يقوم فإنا نقوم معه".[1]

فقد رد الفراء الاختلاف في الإعراب إلى معنى (من) وعملها فإن كانت شرطية، فتكون (فهو جزاؤه) جواب الشرط ، وإن كانت موصولة فإنها تكون خبراً .

ويذكر الزمخشري آراء عدة لإعراب (من) و (جزاؤه) فيقول : "ويجوز أن يقول (جزاؤه) مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره ، على إقامة الظاهر فيها مكان المضمر ، والأصل : جزاؤه من وجد في رحله فهو هو ، فوضع الجزاء موضع هو ، كما تقول لصاحبك من أخو زيد؟ فيقول لك: أخوه من قعد إلى جنبه، فهو هو ، يرجع الضمير الأول إلى من ، والثاني إلى الأخ ، ثم تقول (فهو جزاؤه) مقيماً للمظهر مقام المضمر. ويحتمل أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف أي : المسؤول عنه جزاؤه ، ثم أفتوا بقولهم: من وجد في رحله فهو جزاؤه، كما يقول: من يستفتي في جزاء صيد المحرم جزاء صيد المحرم، ثم يقول : ﴿ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم[2]﴾ ".[3]

ويقول ابن النحاس في هذه الآية : "وهذا مشكل من النحو وفيه ثلاثة أقوال: منها أن يكون (جزاؤه) مبتدأ وخبره محذوفاً ، والتقدير : جزاؤه عندنا كجزائه عندكم.. والقول الثاني : أن يكون (جزاؤه) مبتدأ و(من وجِد) مبتدأ ثانياً، (فهو جزاؤه) خبر الثاني، والجملة خبر الأول ، و(من) شرط، وإن شئت بمعنى (الذي) والذي يعود على المبتدأ الأول (جزاؤه) الثاني ، والتقدير (فهو) هو، ثم أظهر الضمير، وأنشد سيبويه :

لعمرُك ما معن بتَاركِ حقهِ   ولا مُنْسِئٌ معن ولا متيسرُ[4]

---

[1] معاني القرآن : ٢ : ٥٣.

[2] المائدة : ٩٥

[3] الكشاف : ٢ : ٤٧١ – ٤٧٢ .

[4] ديوان الفرزدق، شرح على مهدي زيتون، ج١، ص ٤١٠.

إلا أنه في الآية أحسن لأنه لو أضمر فيها لأشكل المعنى ، فكان الإظهار أحسن لهذا ، والقول الثالث: أن يكون (جزاؤه) مبتدأ ، و(من وجد في رحله) كناية عن رحله وخبره، والتقدير : جزاؤه استعباد من وجد في رحله ، كناية عن الاستعباد".[١]

" في الجملة معنى التوكيد ، كما نقول : جزاء من سرق القطع ، فهو جزاؤه".[٢]

وكذا يعرض ابن حيان لأربعة وجوه في إعراب هذه الآية فيقول : "أن يكون جزاؤه مبتدأ ، ومن شرطية أو موصولة مبتدأ ثان، (فهو جزاؤه) جواب الشرط أو خبر (من) الموصولة ، والجملة : خبر المبتدأ الأول ... و الثاني : أن المعنى قالوا : جزاء سرقته ، ويكون جزاؤه مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبر على إقامة الظاهر فيهما مقام المضمر ... والثالث : أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف أي المسؤول عنه جزاؤه ... والرابع : أن يكون جزاؤه: مبتدأ ، أي : جزاء سرقة الصاع ، والخبر : من وجد في رحله، أي : أَخْذُ من وجِد في رحله ، وقولهم : فهو جزاؤه، تقرير لحكم ، أي: فأخذ السارق نفسه هو جزاؤه لا غير ، كقولك: حق زيد أن يكسى ويطعم وينعم عليه فذلك جزاؤه ..."[٣].

ويعرض ابن حيان رأيه في كل من الآراء الأربعة السابقة ، فيضعف الثلاثة الأولى ، ويرجح الرابع ، وهو رأي الزمخشري وابن عطية[٤]، ويورد ابن الأنباري رأياً واحداً في هذه الآية وهو : "جزاؤه: (الأول) : مبتدأ والهاء فيه يراد به السرق[5] ، وتقديره : جزاء السرق فهو جزاؤه: أي فالاستعباد جزاء السرق"[٦] .

أما العكبري فرأى في إعرابها ثلاثةَ وجوه هي :"أحدها : أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره : جزاؤه عندنا كجزائه عندكم ، والهاء تعود على السارق ، أو على السرق ، وفي الكلام المتقدم دليل عليهما ، فعلى هذا يكون (من وجِد) مبتدأ، و(فهو)

---

[1] إعراب القرآن: ٢ : ٢١٠ .

[2] القرطبي : ٩ – ١٠ : ١٥٣ .

[3] البحر المحيط : ٦ : ٣٠٥ – ٣٠٦ .

[4] الكشاف: ٢ : ٤٧١ – ٤٧٢.

[5] أي السرقة

[6] البيان : ١- ٢ : ٣٥٠.

مبتدأ ثان، و(جزاؤه) خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، و(من) شرطية ، والفاء جوابها.

والوجه الثاني : أن يكون (جزاؤه) مبتدأ ، و(من وجد) خبره ، والتقدير: استعباد من وجِد في رحله ، و(فهو جزاؤه) مبتدأ وخبر مؤكد للمعنى الأول.

والوجه الثالث : أن يكون جزاؤه مبتدأ ، ومن وجد : مبتدأ ثان ، و(فهو) مبتدأ ثالث، و(جزاؤه) خبر الثالث ، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة وعلى الثاني هو"[1].

وكأنما يلخّص الدرويش هذه الآراء فيقول : "جزاؤه مبتدأ، ومن شرطية أو موصولة مبتدأ ثان ووجد صلة ، أو فعل شرط ، وفي رحله : متعلقان بوجد ، والفاء رابطة على الوجهين ، وهو مبتدأ ، وجزاؤه خبر ، وجملة (فهو جزاؤه) خبر من ، ومن وما في حيزها خبر المبتدأ الأول ، والضمير على هذا الإعراب يعود على السارق ويجوز أن يكون جزاؤه مبتدأ ، والهاء تعود على المسروق، و(من وجد) في رحله خبره ، و(من) بمعنى الذي ، والتقدير : وجزاء الصواع الذي وجد في رحله ، ويجوز أن يكون جزاؤه خبر مبتدأ محذوف، أي : المسؤول عنه جزاؤه، أي : استرقاقه جزاؤه"[2].

والآراء في إعراب هذه الآية متباينة متداخلة ، على أن هناك من يجعل منها جملتين منفصلتين هما : (جزاؤه من وجد في رحله) و (فهو جزاؤه) ، ومنهم من يجعلهما جملةً واحدة ، فيجعل (جزاؤه) الأولى: مبتدأ ، و(فهو جزاؤه) خبرها ، ومنهم من يقدر كلمة محذوفة كأن تكون (أَخْذ) أو (استرقاق) قبل (من وجد في رحله) وفي هذا تكون (جزاؤه) الأولى مبتدأ أيضاً، على أني أرى أن هذا الرأي أضعف من سابقيه مع أن فيه توضيحاً للمعنى ، لأن عدم تقدير المحذوف أولى من تقديره ، وإذا استطعنا الاستغناء عنه فذلك أفضل .

ولعلي أرجح الرأي القائل بأن (جزاؤه) الأولى : مبتدأ و(من) مبتدأ ثان ، وهي شرط بمعنى الذي و (فهو جزاؤه) خبر الثاني ، والثاني وخبره خبر لـ (جزاؤه) الأولى .

---

[1] التبيان: ٢ : ٦٢ .

[2] إعراب القرآن : ٤ : ١٩ .

ولست أرى أن تعرب (جزاؤه) خبراً لمبتدأ محذوف ، إذ إن معناها وهي مبتدأ أوضح وأقل إبهاماً من جعلها خبراً .

٤. قوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ** ﴾[1]

" قوله تعالى : (ذلك) ، أي الأمر كذلك ، وما بعده مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون (ذلك) مبتدأ، و(وجزاؤهم) مبتدأ ثان ، و(جهنم) : خبر، والجملة خبر الأول ، والعائد محذوف، أي جزاؤهم به .

ويجوز أن يكون (ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) بدلاً أو عطف بيان و(جهنم) الخبر، ويجوز أن تكون (جهنم) بدلاً من جزاء، أو خبر ابتداء محذوف، أي هو جهنم "[2]

وجاء في كتاب البرهان في إعراب آيات القرآن : "(ذلك): مبتدأ أول ، (جزاؤهم): مبتدأ ثان ، والهاء مضاف إليه، (جهنم بالرفع خبر الثاني، والثاني خبره: خبر الأول ، والعائد محذوف، أي جزاؤهم به ، ويجوز أن يكون (ذلك) خبر مبتدأ محذوف أي : الأمر ذلك ، و(جزاؤهم: بالرفع مبتدأ، و(هم) مضاف إليه، و(جهنم) : خبره، ويجوز أن يكون (ذلك) مبتدأ ، وجزاؤهم خبره وجهنم: بدل أو عطف بيان"[3].

أما ابن عاشور في تفسيره فيرى أن : "قوله (جزاؤهم) خبر عن اسم الإشارة وقوله (جهنم) بدل من (جزاؤهم) بدلاً مطابقاً لأن إعداد جهنم هو عين جهنم ، وإعادة اللفظ أكسبه قوة التأكيد، وإما إلى مقدر في الذهن دل عليه السياق يبينه ما بعده على نحو استعمال ضمير الشأن مع تقدير مبتدأ محذوف. والتقدير : الأمر والشأن ذلك جزاؤهم جهنم"[4].

ويجوز أن يكون "محل (ذلك) الرفع بالابتداء؛ والخبر (جزاؤهم)، و(جهنم) عطف بيان للخبر ، أو بخبر ابتداء محذوف، أي الأمر ذلك الذي وصفنا من حبوط

---

[1] الكهف : ١٠٦

[2] العكبري: ٢: ١٦٢

[3] البرهان: ٤: ٤٩٣

[4] ابن عاشور: ١٥: ١٤٣

أعمالهم وخسة قدرهم ، ثم استأنف –جل ذكره- فقال: (جزاؤهم جهنم) على الابتداء والخبر"[1].

ويرى أبو حيان أن "(ذلك جزاؤهم) مبتدأ وخبر ، و(جهنم) بدل"[2] ثم يعرض رأي العكبري ويقول: "ويحتاج هذا التوجيه : إلى نظر"[3] وذلك إشارة منه إلى إعراب جزاؤهم بدل أو عطف بيان.

ويذكر الدرويش "أن (ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) خبر ، وجهنم بدل أو عطف بيان، لقوله : (جزاؤهم) ويجوز أن يعرب (ذلك) خبر لمبتدأ محذوف، أي الأمر ذلك ، جزاؤهم جهنم : مبتدأ وخبر ، فتكون كل من الجملتين جملة برأسها ، ويجوز أن يعرب (ذلك) مبتدأ، و(جزاؤهم) مبتدأ ثان ، و(جهنم) خبر جزاؤهم ، والجملة خبر المبتدأ الأول وهو: ذلك " ويقول عن هذه الأوجه الثلاثة أنها متساوية الرجحان[4]

هذه هي الآراء التي ذكرها النحاة والمفسرون لإعراب (ذلك) و (جهنم) و(جزاؤهم) وهي :

- ذلك : مبتدأ، وخبره : جزاؤهم ، وجهنم : بدل أو عطف بيان.

وهو رأي أبي حيان ، وابن أبي العز الهمداني. وكذلك هو رأي ابن عاشور ، والدرويش ، وغيرهما من المحدثين.

- ذلك : مبتدأ، وخبره : جهنم، وجزاؤهم : بدل أو عطف بيان.

وهو أحد آراء العكبري ، وقد ضعفه أبو حيان .

- ذلك : مبتدأ أول، وجزاؤهم : مبتدأ ثان، وخبره : جهنم، والجملة (جزاؤهم جهنم) : خبر المبتدأ الأول.

وهو أحد آراء الدرويش وأحمد ميقري ، وكلاهما محدث.

---

[1] الفريد: ٣: ٣٧٦

[2] البحر المحيط: ٧ : ٢٣١.

[3] التبيان: ٢ : ١٦٢.

[4] إعراب القرآن الكريم: ٤: ٥٥١.

- ذلك : خبر مبتدأ محذوف، و(جزاؤهم جهنم) : مبتدأ و خبر.

وهو رأي للعكبري ، وابن أبي العز الهمداني.

وهكذا فإن جملة هذه الآراء تجعل الرجحان صعباً ، على أنني أرى بأن يعرب اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ، والخبر (جزاؤهم)، في قوله تعالى : ﴿ذلك جزاؤهم﴾ لأن التركيب تركيب إسنادي ، عنصره المسند والمسند إليه ، فكلمة (ذلك) احتلت صدر الجملة ، وهي موضوع الحديث ومفتتحه وعمدته ، لذلك أعربت مبتدأ ، وأخبر عن المشار إليه بالجزاء ، فصار جزاؤهم خبراً للمبتدأ ، وبالتالي تشكلت لدينا جملة اسمية مكونة من المبتدأ والخبر ، على أنني لا أضعف الرأيين اللّذين يقولان بجعل (ذلك) خبراً، و(جزاؤهم جهنم) مبتدأ وخبراً، أي أنهما جملتان مستقلتان ، لكني أضعف رأي العكبري الذي يقول إن (جهنم) هي خبر (ذلك)، لأن معنى الجملة قد تم بـ(جزاؤهم) كما أنه قد أُشير إليه بـ(ذلك) والأولى أن يشار إليه بـ(تلك)، ليستقيم المعنى ، أضف إلى ذلك أن العكبري قد استقل بهذا الرأي.

٥. قوله تعالى : ﴿ **ذكرُ رحمةِ ربِّك عبدهُ زكريا** ﴾ [١]

يقول الطبري : "اختلف أهل العربية في الرافع للذكر، ... ، فقال بعض نحويي البصرة في معنى ذلك كأنه قال : مما نقص عليك ذكر رحمة ربك عبده ، ... وقال بعض نحويي الكوفة : رفعت (الذكر) بـ (كهيعص)، وإن شئت أضمرت ذكر رحمة ربك ، قال : والمعنى ذكر ربك عبده برحمته تقديم وتأخير ، قال أبو جعفر، والقول الذي هو الصواب عندي في ذلك أن يقال: الذكر مرفوع بمضمر محذوف ، وهو هذا ، كما فعل ذلك في غيرها من السور ..."[٢]

---

[1] سورة مريم: ٢

[2] الطبري : ٨ : ٣٠٥

ويقول ابن الأنباري : "ذكْر: مرفوع من وجهين: أحدهما لأنه محذوف الخبر ، وتقديره فيما يملّى عليكم ذكر رحمة ربك ، والثاني : لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره : هذا ذكر رحمة ربك ، وقيل : المبتدأ : (كهيعص)، و(ذكر رحمة ربك) : خبره "[١].

ويوافقه العكبري إذ يقول : " في ارتفاعه ثلاثةُ أوجه ، أحدها: هو خبر مبتدأ محذوف، أي : هذا ذكر ، والثاني: هو مبتدأ والخبر محذوف، أي: فيما يتلى عليكم ذكر، والثالث: هو خبر الحروف المقطعة، ذكره الفراء[٢]، وفيه بعد ، لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، وليس في الحروف المقطعة ذكر الرحمة ، ولا في ذكر الرحمة معناها "[٣].

وكذلك ورد في إعراب القرآن : "و(ذكر) خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هذا المتلو عليك من القرآن ، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي : فيما يتلى عليك ذكر".[٤]

وينفرد ابن عاشور بذكر إعراب آخر لكلمة (ذكر) : إذ يقول : "هو بمعنى اذْكُر، ويجوز أن يكون أصله مفعولاً مطلقاً نائباً عن عامله بمعنى الأمر ، أي اذكر ذكراً ، ثم حول عن النصب إلى الرفع للدلالة على الثبات كما حول في قوله تعالى : ﴿الحمد لله﴾، ويرجحه عطف: ﴿واذكر في الكتاب مريم﴾ ونظائره".[٥]

وعلى هذا فإن المفسرين والنحويين يجمعون – تقريباً – على إعراب (ذكر) بكونها إما مبتدأ لخبر محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، مع إضعاف رأي الفراء في جعل (ذكر) خبراً لـ(كهيعص) لتباعد المعنيين ، وشذّ رأي ابن عاشور عنهم جميعاً .

٦. قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد [6]﴾

---

[1] البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ : ٩٧.

[2] يقول الفراء : الذكر مرفوع بـ (كهيعص) ، وإن شئت أضمرت : هذا ذكر [معاني القرآن: ٢ : ١٦١].

[3] التبيان: ٢ : ١٦٣

[4] إعراب القرآن: ٤ : ٥٦٥.

[5] التحرير والتنوير: ١٦ : ٨ .

[6] سورة الإخلاص : ١ .

تعددت الآراء في إعراب كلمة (هو) ولفظ الجلالة (الله) و (أحد) في هذه الآية.

يقول العكبري : " (هو) فيه وجهان: أحدهما : هو ضمير الشأن ، و(الله أحد) : مبتدأ وخبر في موضع خبر هو ، والثاني : هو مبتدأ بمعنى المسؤول عنه ، لأنهم قالوا : أربك من نحاس أم من ذهب؟ فعلى هذا يكون يجوز أن يكون (الله) خبر المبتدأ ، و(أحد) : بدل أو خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز أن يكون (الله) بدلاً ، و(أحد) : الخبر"[١].

ويورد القرطبي رأيين في إعراب كلمة (أحد) ، إذ يرى أن (هو) : ضمير شأن ، و"(أحد) مرفوع على معنى : هو أحد" أي خبر هو " وقيل المعنى : قل الأمر والشأن اللهُ أحد . و قالوا : (أحد) بدل من قوله (الله) ."[٢]

ويورد الفراء رأياً للكسائي يقول عنه : وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً " وقول الكسائي كما يقوله الفراء هو : "قال هو عماد مثل قوله : (إنه أنا الله)[٣] فجعل (أحد) مرفوعاً بالله وجعل هو بمنزلة الهاء في (أنه) ". وسبب إضعاف في هذا الرأي كما يقول الفراء :" ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها ، أو كان أو الظن".[٤]

والحق أن قول الكسائي هذا بعيد عن الصحة ، إذ لا شبه بين الهاء في (إنه أنا الله) و (هو الله أحد) ، ولربما قصد الكسائي اعتبار هو ضمير فصل ليس لشبهه بـ(الهاء) في (إنه أنا الله) بل لشبهه بـ(أنا) إذ يمكن أن تعرب (أنا) ضمير فصل: أي إنه الله، كما يمكن أن تقول: (قل هو الله أحد) باعتبار هو ضمير فصل أيضاً . أي : قل الله أحد.

لكن أحداً من المفسرين أو النحاة لم يقل بهذا الرأي ، بل قد أجمعوا تقريباً على اعتبار هو : مبتدأ أو خبراً ، ولم يرد عن أحد منهم أنه اعتبرها ضمير فصل.

---

[1] التبيان ٢: ٥١٦ .

[2] القرطبي : ١٩ – ٢٠: ١٦٧ .

[3] النمل : ٩ .

[4] معاني القرآن : ٣ : ٢٩٩ .

ويرى الزمخشري والأنباري و أبو حيان أن (هو) ضمير شأن مبتدأ، ولفظ (الله) إما أن تكون مبتدأ ثانياً أو بدل من هو، و (أحد): إما خبر لمبتدأ الثاني، والجملة (الله أحد) خبر (هو) ، أو أن تكون خبراً لـ (هو).[١]

ويقدم الأنباري والزمخشري مسوغين لعدم وجود عائد يعود على المبتدأ الأول، فيقول الأنباري: "وليس في هذه الجملة التي وقعت خبراً للمبتدأ ضمير يعود إليه، لأن المبتدأ ضمير الشأن ، وضمير الشأن إذا وقع مبتدأ لم يعد من الجملة التي وقعت خبراً عنه ضمير، لأن الجملة بعده وقعت مفسرة له ، فلا يفتَقر فيها إلى عائد يعود منها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن، والدليل على أن هذه الجملة وقعت مفسرة له ، أنه لا يجوز تقديمها عليه ، وإن كان يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه – جملة كان أو مفرداً – إلا أنه لا يجوز تقديم المفسر على المفَسر، لأن المفسر يقتضي أن يكون بعد المفسر، فلذلك لا يجوز تقديمها عليه".[٢]

ويقول الزمخشري : "فإن قلت : والجملة الواقعة خبراً لا بد فيها من راجع على المبتدأ ، فأين الراجع؟ قلت : حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك : زيد غلامك، في أنه هو المبتدأ في المعنى ، وذلك : أن قوله : الله أحد هو الشأن الذي هو عبارة عنه ، وليس كذلك : زيد أبوه منطلق ، فإن زيداً والجملة يدلان على معنيين مختلفين ، فلا بد مما يصل إليهما".[٣]

فـ(هو) إما أن تعرب "مبتدأ لأنها ضمير شأن كأنّه قيل : الشأن هو ، أو ضمير عائد على ما يفهم من السياق ، لأنه يروى في سبب النزول أنهم قالوا : صفْ لنا ربك وانسبه وقيل : أَمن نُحاسٍ هو أو من حديد؟ "[٤]

ولفظ الجلالة (الله) يعرب إما مبتدأ ثانياً أو خبراً لـ (هو)، أو بدل من (هو).

---

[1] البحر المحيط : ١٠ : ٥٧١ .

[2] البيان : ١- ٢ : ٤٦١.

[3] الكشاف : ٤ : ٨١٢ .

[4] إعراب القرآن : ٨ : ٤٤٦ .

و(أحد) تعرب خبراً لـ(الله) أو خبراً لـ(هو) أو خبراً ثانياً ، وقد قال الزمخشري وابن النحاس والأخفش : (أحد) بدل من قوله (الله) كأنه قال (هو أحد).[١]

ولعلي أرجح الرأي الذي ذكره جميع من استدللْتُ برأيهم ، وأجتنب ما اختلفوا فيه ، فقد ذكروا جميعاً الإعراب الذي يجعل (هو) ضمير شأن مبتدأ ، و(الله) : مبتدأ ثان ، و(أحد) خبره ، والجملة من (الله أحد) خبر المبتدأ الأول ، وفي هذا الرأي تعظيم وإجلال للحق سبحانه تعالى .

وقد اختلف النحاة والمفسرون في إعراب الآية التي تليها وهي "اللهُ الصمد" والاختلاف فيها يشبه الاختلاف في "الله أحد".[٢]

---

[1] معاني القرآن : ٢ : ٥٨٩ ، الكشاف : ٤ : ٨١٢ ، إعراب القرآن : ٥ : ١٩٥ .

[2] ينظر: إعراب القرآن لابن النحاس : ٥ : ١٩٤.

ثانياً : تبادل المبتدأ و الخبر مع الفاعل :

١. قوله - تعالى - : ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ **لَوْنُهَا** تَسُرُّ النَّاظِرِيْنَ[1]﴾ .

ذهب النحاة والمفسرون في إعراب كلمة (لونُها) مذهبين، فالأول أن تعرب فاعلاً لـ(فاقع) وقد قال بهذا الرأي جميع النحاة والمفسرين.

والثاني : أن تعرب مبتدأ، واختلفوا في خبرها هل هو (فاقع) ، أو أن تكون الجملة مستأنفة وخبرها (تسر الناظرين)؟

وفيما يلي عرض لبعض آراء النحاة والمفسرين:

يقول ابن الأنباري: "و(لونها) مرفوع بفاقع، ارتفاع الفاعل بفعله : وجاز ذلك لعود الضمير من (لونها) إلى (البقرة)، وهذا كقوله – تعالى - :﴿**أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلُها**﴾[2]، ويجوز أن يكون مستأنفاً مرفوعاً بالابتداء ، وخبره (تسر الناظرين)".[٣]

وقد أجاز العكبري إعراب (لونُها) مبتدأ مؤخراً ، وخبرها (فاقع)[٤]، والزمخشري يرجح رأياً واحداً وهو اعتبار (لونُها) فاعل لـ(فاقع) فقط ، وينفي أن تكون مبتدأ وخبرها فاقع، فيقول : "يقال في التوكيد : أصفر فاقع ... فإن قلت: فاقع ههنا خبراً عن اللون، فلم يقع توكيداً لصفراء، قلت : لم يقع خبراً عن اللون إنما وقع توكيداً لصفراء، إلا أنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل ، واللون من سببها وملتبس بها ، فلم يكن فرق بين قولك صفراء فاقعة وصفراء فاقع لونُها. فإن قلت : فهلاّ قيل صفراء فاقعة؟ وأي فائدة في ذكر اللون ؟ قلت : الفائدة فيه التوكيد، لأن اللون اسم للهيئة، وهي

---

[1] البقرة : ٦٩.

[2] النساء : ٧٥ .

[3] البيان : ١ : ٩٢ .

[4] إملاء ما من به الرحمن : ١ : ٩٢ .

الصفرة ، فكأنه قيل: شديدة الصفرة صفرتها ، فهو من قولك جد جده ، وجنونك مجنون".[١]

وهذا يؤيد رأي ابن النحاس الذي لم يذكر في إعرابها إلا أن تعرب فاعلاً رفع بـ(فاقع).[٢]

أما الألوسي وابن عاشور والدرويش فهم يقولون بالرأيين على السواء. ذكر الألوسي في تفسيره : "و(لونها) : مرفوع بفاقع ، ... وجوز بعضهم أن يكون (لونها) مبتدأ ، وخبره إما (فاقع) أو الجملة بعده "[٣].

وابن عاشور يذكر الرأيين على أنه يجعل معنى الجملة (فاقع لونُها) تأكيداً للصفرة اقتفاء لأثر الزمخشري : "و(لونها) إما فاعل بفاقع أو مبتدأ مؤخر ... ، وقد احتيج إلى تأكيد الصفرة بالفقوع وهو شدة الصفرة ... وأما تمثيل صاحب الكشاف بقوله (جد جِده) فهو تنظير في مجرد إفادة التأكيد"[٤].

ويقول الدرويش كذلك : " (لونُها) فاعل فاقع ، ويجوز أن يكون (فاقع) خبراً مقدماً ولونها مبتدأ مؤخر ، والجملة صفة ثانية للبقرة ، وكلاهما جيد"[٥].

فالدرويش يساوي بين الرأيين، بينما يميز الزمخشري بينهما ويرجح أن تكون فاعلاً فقط، أما الأنباري والألوسي فهما يجوزان أن تكون (لونها) مبتدأ خبرها (تسر الناظرين) ويقدمان المسوغات لمجيئه بلفظ المؤنث.

٢. قوله تعالى: **فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ**[٦]

---

[1] الكشاف : ١ : ١٥٢.

[2] إعراب القرآن : ١ : ٦٠ .

[3] روح المعاني : ١ : ٣٩٢ .

[4] التحرير والتنوير : ١ : ٥٣٦ .

[5] إعراب القرآن الكريم: ١ : ١٢١.

[6] البقرة: ٢٦٥.

لم يتعرض كثير من النحويين والمفسرين للاختلاف في تقدير إعراب كلمة (طلّ)، وإن ذكر بعضهم ذلك. والذين قالوا بوجوه إعرابها هم: العكبري و أبو حيان الأندلسي ومن المحدثين الدكتور الأسعد.

يقول العكبري: "(فَطَلّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالذي يصيبها طَلّ، أو فالمصيب لها، أو فمصيبها، ويجوز أن يكون فاعلاً، تقديره: فيصيبها طَلّ، وحذف الفعل لدلالة فعل الشرط عليه"[1].

ويفصل أبو حيان قائلاً: "وقوله: (فطلّ): جواب للشرط، فيحتاج إلى تقدير بحيث تصير جملة، فقدره المبرد مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه، أي: فطَل يصيبها، وابتدئ بالنّكرة لأنها جاءت في جواب الشرط، وذكر بعضهم أن هذا من مسوغات جواز الابتداء بالنّكرة، ومثله جاء في المثل: إن ذهب عير فَعير في الرباط(٢) ، وقدره غير المبرد: خبر مبتدأ محذوف، أي فالذي يصيبها، أو فمصيبها طَلّ، وقدره بعضهم فاعلاً، أي فيصيبها طَلّ، وكلّ هذه التقادير سائغة، والآخر يحتاج فيه إلى حذف الجملة الواقعة جواباً، وإبقاء معمول لبعضها، لأنّه متى دخلت الفاء على المضارع فإنما هو على إضمار مبتدأ، كقوله تعالى: **وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ** (٣). أي فهو ينتقم. فكذلك يحتاج إلى هذا التقدير هنا ، أي: فهي، أي: الجنة يصيبها طَلّ، وأما في التقديرين السابقين فلا يحتاج إلا إلى حذف أحد جزئي الجملة، ونظير ما في الآية قوله:

ألا إن لا تكُن إبلٌ فَمِعزى   كأن قُرُون جِلِتِها العِصِي(٤) "٥

ويقول الدكتور الأسعد: "فطل: أي مطر خفيف وهو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: فمصيبها طل، والجملة في موضع جزم جواب الشرط واقترن بالفاء الرابطة لأنه جملة اسمية. أو (طل) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير: فسيصيبها طل ، والجملة

---

[1] التبيان: ١ : ١٧٦.

(2) جاء في مجمع الأمثال: الرباط: ما تشد به الدابة، يقال قطع الظّبي رباطه: أي حبالته، ويقال للصائد: إن ذهب عير فلم يعلَق في الحبالة فاقتصر على ما علق، يضرب بالرضا في الحاضر وترك الغائب: مجمع الأمثال، الميداني ج١، ٥٦.

(3) المائدة: ٩٥.

(4) البيت لامرئ القيس، ديوانه: ص١٣٦.

[5] البحر المحيط: ٢ : ٦٧١.

الفعلية في موضع جزم جواب الشرط، والفاء رابطة لهذا الجواب لأنه مبدوء بالسين، وقد حذف هذا الفعل لدلالة فعل الشرط عليه."[1]

أما الدرويش في إعرابه فلا يذكر إلا وجهاً واحداً لإعراب هذه الكلمة، يقول: "(فطل) : الفاء رابطة للجواب، و(طل) خبر لمبتدأ محذوف ، أي: فالذي يصيبها طل، والجملة في محل جزم جواب الشرط"[2].

مما سبق نجد أن أبا حيان قد عرض لثلاثة آراء في إعراب هذه الكلمة هي:

١. مبتدأ وخبره محذوف وهو رأي المبرد.
٢. خبر لمبتدأ محذوف.
٣. فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

أما العكبري والأسعد، فقد عرضا لرأيين هما: الخبر والفاعل.

والدرويش عرض لرأي واحد، وهو إعرابها خبراً والرأيان في نظري متساويان وسائغان فسواء أكانت جملة جواب الشرط اسمية أو خبرية فإنها توضح المعنى ولا تضر السياق.

٣. قوله – تعالى-: **ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا __كَثِيرٌ__ مِنْهُم** [3]

عرض النحاة لهذه الآية، وفصلوا في أوجه إعرابها،و ألخّص آراءهم في إعرابهم فيها على النحو الآتي:

١. بدلٌ من واو الجماعة في (عموا وصموا).
٢. خبر لمبتدأ محذوف وتقدير الكلام: العمي والصم كثير منهم.
٣. فاعل للفعل (عموا، صموا) على لغة (أكلوني البراغيث).

وذكر أبو حيان و الأسعد وجهاً رابعاً وهو: مبتدأ، والجملة قبله في موضع الخبر.

يقول الفراء: "فقد يكون رفع (الكثير) من جهتين: إحداهما أن تكر⁽٤⁾ الفعل عليها... وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلاً للكثير، كما قال الشاعر:

---

[1] معرض الإبريز : ١: ٢١٢-٢١٣.

[2] إعراب القرآن :١:٣٥٤.

[3] المائدة :٧١.

(4) يقول الشارح: يريد أن يكون بدلاً من الفاعل في (عموا وصموا).

يلومونني في اشترائي النّخَيْـ ـلَ أهلي فَكُلُّهُمُ ألْومُ(١)

وهذا لمن قال: قاموا قومك، وإن شئتَ جعلت الكثير مصدراً فقلت: أي ذلك كثير منهم(٢)، وهذا وجه ثالث، ... ومثله قول الله – تبارك وتعالى- : **وَأَسَرّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٣) "٤.

وكذا يقول الأخفش: "ولم يقل: ثم عمي وصم، وهو فعل مقدم ، لأنه أخبر عن قوم: أنهم عموا وصموا، ثم فسر كم صنع ذلك منهم، كما يقول: (رأيتُ قومك ثُلُثَيهم)، ومثل ذلك: **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٥) وإن شئتَ جعلت الفعل للآخر، فجعلته على لغة الذين يقولون: (أكلوني البراغيث) كما قال الفرزدق:

ولكِن ديافي أبوهُ وأمهُ بحوران يعصِرن السليطَ أقاربُه٦"(٧)

وقد أورد ابن النحاس رأي الأخفش هذا من كتابه، وزاد عليه قوله: "...وإن شئتَ كانت على إضمار مبتدأ، أي العمي والصم منهم كثير"٨.

وهذه الأوجه الثلاثة أعرب بها الزمخشري وابن الأنباري(٩) وأبو حيان١٠، فيقول الزمخشري: "كثير منهم، بدل من الضمير، أو على قولهم: (أكلوني البراغيث) أو هو خبر مبتدأ محذوف"١١.

وقد ذكر هذا الرأي الأسعد في تفسيره إذ يقول: "... أو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه والتقدير: (كثير منهم عموا وصموا) وسوغ مجيء المبتدأ نكرة تأخيره عن الخبر ونعته بالجار والمجرور (منهم)...."١

---

(1) البيت (لأحيحة بن الجُلاح) ينظر: كتاب التسهيل ، ص٧٦.

(2) يقول الشارح: فيكون كثير خبر مبتدأ محذوف هو (ذلك) وهم العمى والصمم.

(3) الأنبياء: ٣.

[4] معاني القرآن: ١ : ٣٦١.

(5) الأنبياء: ٣.

[6] ديوان الفرزدق، دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٩٩٧، م١، ص٨٠، ووردت كذلك في خزانة الأدب، ج5،ص٢٣٧

(7) معاني القرآن : ١ : ٢٨٦.

[8] إعراب القرآن : ١ : ٢٧٧.

(9) البيان: ١ : ٢٥٧.

[10] ينظر : البحر المحيط : ٤ : ٣٢٨.

[11] الكشاف : ١ : ٦٥٠.

وحول آية: **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٢) المشابهة للآية السابقة، يقول سيبويه : "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتّاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة. قال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكن ديافي أبوهُ وأمهُ　　بحوران يعصرن السليطَ أقاربُه[3]

وأما قوله – تعالى- : **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٤) فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جلّ وعز: **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٥) [6] .

أما ترجيح الآراء، فإنني أرجح إعراب (كثير) بدلاً من الضمير في (عموا وصموا) وذلك لأن النحاة والمفسرين قد أشاروا إلى أن لغة (أكلوني البراغيث) لغة غير فصيحة وقليلة وقد أوردتُ كلام سيبويه في هذا لأدلّل على صحة هذا الرأي وكذلك ما ورد في تفسير البحر المحيط من ترجيح لهذا الرأي إذ يقول "... وجوزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضميراً على لغة أكلوني البراغيث، ولا ينبغي ذلك لقلة هذه اللغة... والوجه هو الإعراب الأول"[7] أي البدل.

وقد أشار ابن الأنباري إلى ذلك بقوله: "... إنه مرفوع لأنه فاعل (عموا وصموا) وتجعل الواو للجمعية، لا للفاعل على لغة من قال: أكلوني البراغيث، وهذا ضعيف، لأنها لغة غير فصيحة"[8] .

---

[1] معرض الإبريز: ١ : ٥١٥.

(2) الأنبياء: ٣.

[3] ديوان الفرزدق، دار الجيل ، بيروت، ط١، ١٩٩٧، م١، ص٨٠.

(4) الأنبياء: ٣.

(5) الأنبياء: ٣.

[6] الكتاب : ٢ : ٤١.

(7) البحر المحيط : ٤ : ٣٢٨.

(8) البيان : ١ : ٢٥٧.

وهكذا فقد تضافرت ثلاث إشارات لقلة هذه اللغة وضعفها عند النحويين وهي إشارة سيبويه واختياره لإعرابها (بدلاً) وإشارة أبي حيان وإشارة ابن الأنباري.

ومما يقوي الرأي النحوي الإعرابي، الرأي التفسيري. ولابن عاشور رأي طريف سأورده هنا وآخذ به لاستحقاقه ذلك إذ يقول: "... وقد علم أن الذين عموا وصموا ثانية غير الذين عموا وصموا أول مرة، لكنهم لما كانوا خلفاً عن سلف، وكانوا قد أورثوا أخلاقهم أبناءهم اعتُبِرا كالشيء الواحد... وقوله: (كثير منهم) بدل من الضمير في قوله: (ثم عموا وصموا) قصد منه تخصيص أهل الفضل والصلاح منهم،... وإذ كان مرجع الضميرين الأخيرين في قوله: (ثم عموا وصموا) هو عين مرجع الضميرين الأولين في قوله: (عموا وصموا) كان الإبدال من الضميرين الأخيرين المفيد تخصيصاً من عمومهما، مفيداً تخصيصاً من عموم الضميرين الذين قبلهما بحكم المساواة بين الضمائر إذ قد اعتبرت ضمائر أمةٍ واحدة، فإن مرجع تلك الضمائر قوله: (بني إسرائيل)(١)"[٢].

وهكذا فإن تضافر الدليل المعنوي بجانب الدليل النحوي يقوي الآراء ويثبتها ويثري المعنى والدلالة.

على أنه لا بد من التنويه أنّي أستنكر وجود رأي يقضي بإعرابها مبتدأ والجملة قبلها الخبر، إذ لا يمكن أن يأتي المبتدأ مؤخراً والجملة قبله جملة فعلية، وإلاّ فإنّه يعرب فاعلاً، إذ تتغير الجملة من اسمية إلى فعلية، وقد قال به الكسائي، وهو رأي يخالف به جلّة العلماء.

والغريب أنه يعيد رأيه هذا في إعراب (الذين) في قوله – تعالى- : **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا**(٣) إذ يقول:

---

(1) الزمر: ٢٨.

(2) التحرير والتنوير : ٥ : ١٦٩.

(3) الأنبياء: ٣.

"... أو على أن (الذين) مبتدأ، و (أسروا النجوى) خبره، قاله الكسائي مقدم عليه، والمعنى: وهؤلاء (أسروا النجوى) فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم أنه ظُلْم"[١].

وهذا الرأي بين الضعف ومنكر على أبي حيان، وإن اقتضى المعنى ذلك، فليس من داع لتقدير (هؤلاء)، إذ يكتمل المعنى ويستقيم دونما تقدير محذوف؛ لذلك فإنني لا أعده من الآراء الجيدة، لكن الأمانة العلمية تقتضي ذكره.

٤. قوله – تعالى - : **وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الذِينَ كَفَرُوْا المَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوْهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ** [٢].

يقول الزمخشري في إعراب هذه الكلمة "و (الملائكة) رفعها بالفعل، ويضربون حال منه، ويجوز أن يكون في (يتوفى) ضمير الله عز وجل، و (الملائكة) مرفوعة بالابتداء، و (يضربون) خبر"[٣].

وكذا العكبري أورد هذين الإعرابين، فيقول: "(يتوفى) يقرأ بالياء، وفي الفاعل وجهان: أحدهما (الملائكة) ولم يؤنث للفصل بينهما، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي، فعلى هذا يكون (يضربون وجوههم) حالاً من الملائكة، أو حالاً من الذين كفروا، لأن فيها ضميراً يعود عليهما، والثاني أن يكون الفاعل مضمراً أي إذ يتوفى الله؛ والملائكة على هذا مبتدأ، ويضربون: الخبر"[٤].

وأبو حيان كذلك يقول: "والظاهر أن (الملائكة) فاعل يتوفى... وقيل: الفاعل في هذه القراءة ضمير الله، والملائكة مبتدأ"[٥].

ومن المحدثين الذين قالوا بهذين الإعرابين: الدرويش(١) والدكتور عبد الكريم الأسعد(٢).

---

(1) البحر المحيط : ٧ : ٤٠٨.

(2) الأنفال : ٥٠.

(3) الكشاف : ٢ : ٢٢١.

(4) التبيان : ١ : ٤٦٥.

(5) البحر المحيط : ٥ : ٣٣٦.

والذي أرجحه أن تعرب كلمة (الملائكة) فاعل يتوفى، ومما يعضد هذا الرأي، قراءة ابن عامر الشامي، التي يقرأ فيها يتوفى بالمؤنث لتصبح (تتوفى)، وعند ذلك لا مناص من إعراب الملائكة فاعلاً. وكذلك حديث النبي ﷺ في سبب نزول هذه الآية، وهي يوم بدر، والآية ضمن سياق الحديث عن معركة بدر وما جرى فيها. جاء في تفسير الطبري: "حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا عباد بن راشد، عن الحسن قال: قال رجل: يا رسول الله إني رأيت بظهر أبي جهل مثل الشّراك! قال: (ما ذاك ؟) قال: ضرب الملائكة. وحديث آخر: حدثنا محمد قال: حدثنا عبد الرحمن قال: حدثنا إسرائيل عن منصور عن مجاهد أن رجلاً قال للنبيﷺ: إني حملت على رجل من المشركين فذهبت لأضربه، فَنَدر(٣) رأسه؟ فقال: سبقك إليه الملك"[4].

لذلك فإنني أرى أن إعراب (الملائكة) فاعلاً للفعل (يتوفى) أقوى وأظهر لعون الله تعالى للمؤمنين يوم بدر.

٥. قوله – تعالى- : **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ** [5].

قال العكبري: "(حسبك الله) مبتدأ وخبر، وقال قوم: (حسبك) مبتدأ (الله) فاعله، أي يكفيك الله"[6].

وجاء في البحر المحيط: "حسبك: مبتدأ مضاف إلى الضمير... وقال الزجاج: حسبك اسم فعل والكاف نصب، فعلى هذا يكون (الله) فاعلاً لحسبك"[7].

---

(1) إعراب القرآن: ٣ : ١٥١.

(2) معرض الإبريز: ٢ : ١٨٥.

(3) أي: سقط.

(4) الطبري : ٦ : ٢٦٨.

(5) الأنفال : ٦٤.

(6) التبيان : ١ : ٤٦٧.

(7) البحر المحيط : ٥ : ٣٤٩.

وكذلك أورد هذين الإعرابين الدرويش وعبد الكريم الأسعد إذ يقول: "حسبك الله: مبتدأ وخبر، وقيل حسبك اسم فعل مضارع بمعنى يكفيك، ولفظ الجلالة فاعله"[١].

وللدرويش رأي في إعراب (حسبك الله) وهو: "(حسبك): خبر مقدم، والله مبتدأ مؤخر، أو بالعكس..."[٢].

ولعلّي أؤيد الرأي الذي يعرب (الله) لفظ الجلالة فاعلاً لـ (حسبك) لأنها اسم فعل بمعنى يكفيك في هذه الآية، يقول سيبويه: "قالوا: حسبك وزيداً درهم لما كان فيه من معنى كفاك"[٣].

على أنها قد تكون في موضعٍ اسم فعل، وفي موضع آخر اسماً غير اسم فعل كرويد، لأنه يسمح بدخول العوامل عليه فيمكن القول: بحسبك درهم(٤)

ومثال ذلك قوله تعالى: **فَإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ**[٥].

٦. قوله – تعالى- : **وَيَسْتَنْبِئُوْنَكَ أَحَقٌّ هُوَ**[٦].

أجاز أبو حيان وابن النحاس والعكبري أن تعرب هذه الكلمة فاعلاً سد مسد الخبر، أو أن تكون مبتدأ مؤخّراً، وخبرها (حق)، يقول ابن النحاس: "(أحقٌ) ابتداء، (هو) فاعل سد مسد الخبر، ويجوز أن يكون (هو) مبتدأ، وأحق خبره"[٧].

ويقول العكبري: "(أحقٌ هو) مبتدأ، و(هو) مرفوع به، يجوز أن يكون (هو) مبتدأ و (أحقٌ) الخبر"[٨].

وقوله (مرفوع به) فيه لبس، فقد يعني بذلك أنّه خبر مرفوع بالمبتدأ (حقٌ)، أو أنّه فاعل ارتفع بـ (حقٌ)، على أن ما يرجح قصده بأنه فاعل قولُ أبي حيان: "وارتفع

---

(1) معرض الإبريز: ٢ : ١٩٤.

(2) إعراب القرآن : ٣ : ١٦٥.

(3) سيبويه : ٤ : ٢٣١.

(4) البحر المحيط، ٥ : ٣٤٩.

(5) الأنفال : ٦٢.

[6] يونس: ٥٣.

[7] إعراب القرآن: ٢ : ١٥٠.

[8] التبيان : ٢ : ١٤.

(هو) على أنه مبتدأ، و(حق) خبره، وأجاز الحوفي وأبو البقاء أن يكون حق مبتدأ و(هو) فاعل سد مسد الخبر"[١].

ويؤكد الألوسي هذين الرأيين: ويقول: "حقٌ: خبر على المبتدأ الذي هو (هو)،... وجوز أن يكون مبتدأ وهو يرتفع به سد مسد الخبر، لأنّه بمعنى ثابت، فهو حينئذٍ صفةٌ وقعت بعد الاستفهام فتعمل ويكتفَى بمرفوعها عن الخبر إذا كان اسماً ظاهراً، أو في حكمه، كالضمير المنفصل هنا"[٢] .

وأما ابن عاشور[٣] والدرويش[٤]: فلا يتعرضان للرأي الذي يقول بإعراب (هو) فاعل سد مسد خبره، بل يجعلونه مبتدأ فقط.

وقد أميل إلى الرأي الذي يرى بأعراب (هو) فاعلاً، لأن (حقٌ) أعطت معنى الثبوت، وسبقت باستفهام فبإمكانها أن تأخذ فاعلاً يسد مسد خبرها،كما إن دلالة الآية، يؤكّد ذلك، فالحديث هنا عن القرآن أو الرسالة التي يستنبئ المشركون بشأنها أهي حقٌ أم كذب، و(هو) أي القرآن محور الحديث. فتؤول (حقّ) باسم الفاعل (حاقّ)، وتعرب (هو) فاعل سد مسد الخبر.

ثالثاً: تبادل المبتدأ والخبر مع التّوابع:

١. قوله – تعالى - : **إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لا فَارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ** .

يقول الأخفش في إعراب هذه الكلمة: "فارتفع ، ولم يعد نصباً كما ينتصب النفي، لأن هذه صفة في المعنى للبقرة".[٥]

ويقصد بقوله (لم يعد نصباً كما ينتصب النفي) أي أن يكون اسماً لـلا النافية للجنس إذ هي كقولك: مررت برجل لا قائمٍ ولا جالسٍ، ويضيف ابن النحاس إعراباً

---

[1] البحر المحيط : ٦ : ٧١.

[2] روح المعاني: ١١ : ١٧٩.

[3] التحرير والتنوير : ١١ : ١٠٤ – ١٠٥.

[4] إعراب القرآن الكريم: ٣ : ٣٤٧.

[5] معاني القرآن: ١ : ١١٠.

آخر فيقول: "ويجوز أن يكون التقدير ولا هي فارض، ويقال على هذا: مررت برجلٍ لا قائم ولا جالس".[١] فهو بهذا يجعلها خبراً لمبتدأ محذوف.

ويقول الأنباري: " (لا فارض) في رفعه وجهان: أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: لا هي فارض، والثاني أن يكون صفة بقرة"[٢] .

وكذلك العكبري(٣) يورد هذين الإعرابين دون ترجيح لأحدهما على الآخر.

أما الزمخشري(٤)، فإنه يقول بإعرابها على وجه واحد ألا وهو أن تكون صفة، ويرجح أبو حيان هذا القول، فقد جاء في البحر المحيط: "(لا فارض ولا بكر) صفة لبقرة، والصفة إذا كانت منفية بلا، وجب تكرارها كما قال:

وفتْيانِ صدق لا ضِعاف ولا عُزل[٥]

فإن جاءت غير مكررة، فبابها الشعر، ومن جعل ذلك من الوصف بالمجمل ، فقدر مبتدأ محذوفاً، أي (لا هي فارض ولا بكر) فقد أبعد، لأن الأصل الوصف بالمفرد والأصل ألا حذف"[٦] .

ويفصل ابن عاشور في شرح الإعراب وأحوال وقوع وتكرار (لا) في نفي الصفة فيقول: "ووقع قوله (لا فارض ولا بكر) موقع الصفة لبقرة وأقحم فيها حرف (لا) لكون الصفة بنفي وصف ثم بنفي آخر على معنى إثبات وصف واسطة بين الوصفين المنفيين فلما جيء بحرف (لا) أجري الإعراب على ما بعده، لأن (لا) غير عاملة شيئاً

---

[1] إعراب القرآن : ١ : ٥٩.

[2] البيان : ١ : ٩١.

(3) التبيان: ١ : ٦٥.

(4) الكشاف: ١ : ١٥٠.

(5) البيت لزهير ولكن باختلاف وهو : يحشونا بالمشرفية والقنا وفتيان صدق لا ضعاف ولا نكل
ويوجد بيت آخر لزهير يشبهه وهو : إذا فزعوا طاروا إلى مستغيثهم طوال الرماح لا ضعاف ولا عزل
ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى ص...........

(٢) البحر المحيط : ١ : ٤٠٦-٤١٢.

فيعتبر ما قبل (لا) على عمله فيما بعدها سواء أكان وصفاً هنا و في قوله – تعالى-: "زيتونة لا شرقية لا غربية"(١) وقول جويرية أو حويرثة بن بدر الرامي:

وقد أدركتْني والحوادِثُ جمةٌ   أسنةُ قومٍ لا ضِعاف ولا عُزل[٢]

أم حالاً كقول الشاعر:

قهرتَ العِدا لا مُستَعِيناً بِعُصبة   ولكن بأنواعِ الخَدائِعِ والمكْرِ[٣]

أم مضافاً كقول النابغة:

وشِيمة لا وانٍ ولا واهِن القِوى   وجد إذا خَاب المُفِيدُون صاعِدِ[٤]

أم خبر مبتدأ كما وقع في حديث أم زرع قول الأولى: "لا سهلٌ فيرتقى ، ولا سمين فينتقل" على رواية الرفع – أي هو الزوج – لا سهل ولا سمين. "[٥]

وقد ذكرت أحوال تكرار (لا) لأرجح إعراب (فارض) صفة لبقرة وليست خبراً، إذ القاعدة النحوية العامة أن ما لا يحتاج إلى تقدير أقوى مما يحتاج إلى تقدير، كذلك فقد جاءت الآية المماثلة لها بالجر على الصفة ، وليس لها قراءة أخرى بالرفع ، وهذا يقوي إعرابها صفة وهي الآية (٣٥) من سورة النور: (زيتونة لا شرقية ولا غربية).

أما المثال الذي جاء به ابن عاشور على الخبر، فإنه يوجب تقدير مبتدأ لأنه لا يعود على شيء سبق، فيدور السؤال: من هو الذي لا سهل ولا سمين؟؟ فلا بد من تقدير ضمير يعود على الزوج ليستقيم المعنى.

٢. وقوله –تعالى- : **وَلَكِنَّ البِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ وَالمَلائِكَةِ وَالكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَأتَى المَالَ عَلَى حبِّهِ ذَوِي القُرْبَى وَاليَتَامَى وَالمَسَاكِينَ وابنَ**

---

(1) النور : ٣٥.

(2)ينظر : شرح التسهيل ، ج٢ ، ص ٢٩٠ .

(3)البيت بدون نسبة في شرح التسهيل ، ج١ ، ص٤٤٧ ، ج٢ ، ص٢٦٦ .

(4) ديوان النابغة الذبياني ، ص٥٢

(5) التحرير والتنوير : ١ : ٥٣٢ .

السَّبِيلِ والسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا [١]

لابن النحاس خمسة وجوه لإعراب هذه الكلمة، وهي: "أن يكون (والموفون) رفعاً عطفاً على من...، أو يكون (والموفون) رفعاً بمعنى: وهم الموفون مدحاً للمضمرين...، ويكون (والموفون) رفعاً على وهم الموفون، وقال الكسائي : يجوز أن يكون و (الموفون) نسقاً على من (أي عطفاً)... والوجه الخامس: أن يكون و (الموفون) عطفاً على المضمر الذي في (آمن)".[٢]

على أن هذه الأوجه الخمسة هي في الحقيقة أربعة، فقد قال في أولها: رفعت عطفاً على من، وكذلك الوجه الرابع وهو رأي الكسائي.

كما أن الرأي الثاني والثالث كلاهما يعرب خبراً لمبتدأ محذوف ، إلا أن الأول لإنشاء المدح أو للتعظيم ، وليس كل خبر مبتدؤه محذوف هو للتعظيم. فبذلك يمكن تلخيص آرائه إلى:

- مرفوع عطفاً على من.
- مرفوع لأنه خبر لمبتدأ محذوف إما لمعنى التعظيم، أو ليس لمعنى التعظيم.
- مرفوع عطفاً على المضمر الذي في (آمن).

وهذه الآراء الثلاثة هي آراء جملة النحويين والمفسرين ومنهم: العكبري إذ يقول: "(والموفون) في رفعه ثلاثة أوجه: أن يكون معطوفاً على من آمن، والتقدير: ولكن البر المؤمنون والموفون، والثاني هو خبر مبتدأ محذوف تقديره وهم الموفون... والثالث: أن يعطف (الموفون) على الضمير في آمن".[٣]

وكذلك قال الأنباري(٤) وأبو حيان(٥) ، وأورد الزمخشري رأياً واحداً لإعرابها وهو أن يكون عطف على من آمن(١).

---

[1] البقرة : ١٧٧

[2] إعراب القرآن : ١ : ٩٢ .

[3] التبيان : ١ : ١٢٠ .

(4) التبيان: ١ – ٢ : ١٣٠

(5) البحر المحيط: ٢ : ١٣٩.

وقد أورد الأخفش رأياً لم يذكره غيره ممن اطلعت على كتبهم وهو :و(الموفون)رفع على :ولكن الموفون يريد :(بر الموفين) فلما لم يذكر البر، أقام (الموفون) مقام (البر)،كما قال :(وسل القرية)[٢] فنصبها على (سل) وهو يريد :أهل القرية. "[٣]

ويختار ابن عاشور(٤) رأي الزمخشري[5] ويورده وحده دون الآراء الأخرى ، أما الدرويش فإنه يذكر رأيين هما : " (والموفون) : عطف على (من آمن) ، ولك أن تعربه خبراً لمبتدأ محذوف لبعده ، أي : (هم الموفون)"[٦] .

والترجيح عندي للرأي الذي اختاره الزمخشري وابن عاشور ، إذ إعرابها معطوفة على (من آمن) لا يحتاج إلى تقدير ، أما إعرابها خبراً لمبتدأ ، يحتاج إلى تقدير المبتدأ المحذوف . كذلك إعرابها عطفاً على الضمير في آمن يحتاج إلى تقدير فاعل مضمر ، والعطف عليه ، وهذا بعيد . وإعرابها خبراً أقرب ، لذلك فإنني أضعف كلا الرأيين لحاجتهما إلى تقدير محذوف ، وما أعرب دون تقدير أولى مما أعرب بتقدير محذوف .

٣. قوله -تعالى- : **إنّ ذلكَ لَحَقّ تَخَاصُمُ أهْلِ النَّارِ** .[٧]

ذكر النحاة والمفسرون آراء عدة في إعراب كلمة (تخاصم) ، فقد ذكر ابن النحاس أربعة أوجه لإعرابها فقال: "بمعنى هو تخاصم، ويجوز أن يكون بدلاً من الحق، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، ويجوز أن يكون بدلاً من ذلك على الموضع".[٨]

وكذلك ابن الأنباري يذكر هذه الأوجه الأربعة فيقول، "تخاصم مرفوع من أربعة أوجه، أن يكون مرفوعاً على البدل من (حق)، أو أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره:

---

(1) الكشاف: ١ : ٢١٨.

(2) يوسف : ٨٢ . وهي قراءة ابن كثير والكسائي وخلف ، وهي في قراءة حفص (واسأل القرية) .

(3) إعراب القرآن : ١ :١٦٧ .

(٧) التحرير والتنوير : ٢ : ١٣٠ .

(5) الكشاف : ١ : ٢١٨ .

(6) إعراب القرآن الكريم : ١ : ٢٢٦ .

(7) ص : ٦٤

(8) إعراب القرآن : ٣ : ٣١٦ .

هو تخاصم، والثالث أن يكون خبراً بعد خبر لـ (إن)، والرابع أن يكون بدلاً من (ذلك) على الموضع".[١]

أما العكبري، فيذكر رأيين منهما فقط وهما: "بدلٌ من (حق)، أو خبر مبتدأ محذوف أي هو تخاصم".[٢]

ومن المفسرين الطبري، فهو يذكر الأوجه الأربعة(٣) ، وأبو حيان ينقل عن ابن عطية بأنها بدل من (حق)، ويورد أوجهاً أخرى في النصب،(٤) أما الزمخشري فهو يعربها صفة إن قرئت بالنصب ويجعلها منونة ، أي مصدراً عاملاً فيما بعده بقراءة الرفع(5).

وابن عاشور يذكر آراء ثلاثة منها هي: "إما خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو تخاصم أهل النار، والجملة استئناف لزيادة بيان مدلول اسم الإشارة، أو هو مرفوع على أنه خبر ثان عن (إن)، أو على أنه بدل من (لَحقٌ).[٦]

أما الدرويش فلا يذكر منها إلا: "بدلاً من (حق)، أو خبراً لمبتدأ محذوف"[٧].

تلك مجمل الآراء التي جاءت في إعراب هذه الكلمة،على أن النحاة والمفسرين قد ذكروا جميعاً إعرابها إما:

- خبراً لمبتدأ محذوف.

أو – بدلاً من (حق).

واختلفوا بعد ذلك طرقاً شتى في ذكر أوجه أخرى، والرأيان السابقان لا تفاضل بينهما على أني أقوي الأول، لأن المعنى يقف إلى جانبه أكثر من الثاني، فليس التخاصم هو الحق، بل تخاصم جاءت توضيحاً لاسم الإشارة (ذلك)، وفي هذا إشارة إلى الإعراب الثالث الذي يجعل من (تخاصم) بدلاً من ذلك على الموضع . أي على

---

(1) البيان : ١ : ٢٦٧

(2) التبيان : ٢ : ٣٦١ .

(3) الطبري: ٨ : ٥٤.

(4) البحر المحيط ، الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط: ٥ : ٩٧.

(5) الكشاف: ٤ : ٩٩ .

(6) التحرير والتنوير : ٢٣ : ١٨٤ .

(7) إعراب القرآن : ٦ : ٤٧٩ .

الموضع الأصلي قبل دخول عامل النصب عليها أي على كونها مبتدأ، ولذلك فهي مرفوعة.

وللنحاة في تضاعيف كتبهم رأي في هذا، وسأنقل عبارة ابن مالك(١) لأنها الأشمل فيقول: "ويجوز رفع المعطوف على اسم (إن) و (لكن) بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقاً، خلافاً للكسائي ولا بشرط إخفاء إعراب الاسم خلافاً للفراء، وإن تُوهم ما رأياه قُدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله، و(أن) في ذلك كـ (إن) على الأصح، وكذا البواقي عند الفراء والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق (أي عطف النسق) عند الجرمي والفراء والزجاج. (٢)".

والمعلوم أن التوابع خمسة: النعت وعطف البيان وعطف النسق والتوكيد، والبدل، والنحاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ولا يذكرون بقية التوابع، ويستشهدون على ذلك بقوله –تعالى-: "أن الله برئ من المشركين ورسولُه"٣. ووجه الاستدلال جواز العطف على اسم إن المنصوب بالرفع لاستكمال الخبر ، وكون العامل (إن).

وقد نقل الرضي وابن مالك عن الجرمي والزجاج والفراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق، وذكر الرضي أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق لمنع ولا إجازة، وقال الرضي: "والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم في ذلك منعاً ولا إجازة، والأصل الجواز، إذ لا فارق".٤

---

(1) التسهيل :٦٦.

(2) أوضح المسالك : ١ : ٤٤٢.

(3) التوبة : ٣

(4) شرح الرضي على الكافية في النحو : ٢ : ٣٥٤ .

ومما حمل الزجاج على هذا ، قوله – تعالى: - " قُلْ إن ربي يقْذفُ بالحق علام الغُيوب"[١] ، فجعل جملة (يقذف بالحق) خبر إن، وجعل (علام الغيوب) بالرفع نعتاً لربي الذي هو اسم إن، نظراً إلى المحل.[٢]

"وليس هذا الإعراب متعيناً في هذه الآية الكريمة، بل يجوز أن يكون الفعل (يقذف) خالياً من الضمير، ويكون علام الغيوب فاعلاً للفعل (يقذف).

وغاية ما في هذا الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير، لأن (ربي) و (علام الغيوب) بمعنى واحد، فالرابط بين اسم إن الذي أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبراً هو إعادة المبتدأ بمرادفه"[٣]

من هنا جاء إعراب الزمخشري بأنها صفة لذلك، لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس وقد أورد الزمخشري وأبو حيان قراءتها بالنصب وهي قراءة ابن أبي عبلة.(٤)

وهذا الرأي (إعرابها بدلاً من ذلك) رأي يقويه المعنى، لكنه لو قرئ بالنصب لكان أقوى لكنني لم أجد (فيما بحثت) قراءة بالنصب لا في القراءات المتواترة ولا الشاذة، لذلك فإنني أرجح الرأي القائل بإعرابها على الاستئناف خبراً لمبتدأ محذوف يوضح اسم الإشارة ويدل عليه.

٤. قوله – تعالى- : **وَلا مَولُودٌ هُوَ جازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيئاً** .[٥]

أورد بعض النحاة والمفسرين الاختلاف في هذه الكلمة من الآية ، ورأوا أنها تعرب على وجهين :

أحدهما : معطوف على (والد) .

---

(1) سبأ : ٤٨ .

(2) ينظر للتوسع في هذه المسألة وهي : (رفع المعطوف والمنعوت على اسم إنّ) : مغني اللبيب : ١ : ٢٦٥ ، شرح المفصل للزمخشري : ٢ : ١٠٩ ، شرح ابن عقيل : ١ : ١٧ ، النحو الشافي : ٢٣٩ ، معاني النحو : ١ : ٣٨٢.

(3) شرح أوضح المسالك : ١ : ٤٤٣ .

(4) الإعراب المحيط : ٥ : ٩٧ ، الكشاف : ٤ : ٩٩ .

(5) لقمان : ٣٣ .

والثاني : مبتدأ .

فيقول أبو حيان : "ويجوز في (ولا مولود) وجهان : أحدهما أن يكون معطوفا على (والد) ، ... والثاني أن يكون مبتدأ ، و (هو) مبتدأ ثان ، و (جاز) خبره".[١]

وكذا العكبري يقول : " (مولود) يجوز أن يعطف على (والد) فيكون ما بعده صفة له ، ويجوز أن يكون مبتدأ وإن كان نكرة لأنه في سياق النفي ، والجملة بعده الخبر".[٢]

أما الزمخشري[٣] والأنباري[٤] فقد ذكرا وجهاً واحداً وهو أن تعرب عطفاً على (والد) ، وكذلك الأمر عند ابن عاشور[٥] والدرويش[٦] .

وعلى اعتبار (مولود) مبتدأ ، يصبح للجملة معنى جديد غير الذي يتأتى للذهن من إعرابها بالعطف على (والد) .

فبالعطف يصير المعنى (لا والد ولا مولود يجزي عن الآخر شيئاً) ، أما إعرابها مبتدأ فيصير به المعنى (لا والد يجزي عن ولده ، ولا مولود يجزي عن والده كذلك).

وهي في المعنى الثاني آكد وأوثق والمعنى فيه مكتمل أكثر ، كما أن مجيء (هو) في الجملة التي تتحدث عن المولود ، وعدم مجيئها في الجملة المتحدثة عن (الوالد) فيه نوع من التأكيد المعنوي ، وهي لفتة بلاغية تحدث عنها المفسرون ، وقد أوسعها الزمخشري حديثاً .[٧]

لذلك فإعرابها مبتدأ، أي إنشاء جملة جديدة أرجح عندي ،وذلك للمعنى الأكمل الذي يقتضيه هذا الإعراب .

---

(1) الإعراب المحيط : ٥ : ١٣ .

(2) التبيان : ٢ : ٣١٢ .

(3) الكشاف : ٣ : ٤٨٨ .

(4) البيان : ٢ : ٢١٤ .

(5) التحرير والتنوير : ٢١ : ١٣٢ .

(6) إعراب القرآن الكريم : ٦ : ١١٠ .

[7] ينظر للتوسع : الكشاف : ٣ : ٤٨٨.

ومما يندرج تحت هذا الباب (أي تبادل التوابع مع المبتدأ والخبر) لبعض الآيات الأخر التي سأسردها مع ذكرٍ مختصرٍ لأوجه إعرابها، فمن ذلك قوله تعالى:-

- **قالَ بَل ربُّكُم ربُّ السَّمَاواتِ والأرضِ** [١]

- **قل إنَّما أنا مُنذرٌ وما مُنْ إلـهٍ إلّا اللهُ الواحدُ القهَّارُ* ربُّ السَّمَاواتِ والأرضِ وما بينَهُمَا العزيزُ الغفَّارُ** [٢]

تعرب كلمة (رب) خبراً لمبتدأ محذوف أو صفة أو بدلاً ، أو مبتدأ والخبر ما بعده ، ككلمة (العزيز) التي وردت في الآية السابقة من سورة (ص).[٣]

- **ذَلِكَ هُدَى اللهِ يَهدِي بِهِ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ** [٤]
- **كتابٌ فصِّلَت آيَاتُهُ قُرآناً عَرَبيّاً** [٥]
- **رسولٌ من الله يتلو صحفاً مُطَهَّرَةً** [٦]
- **حِكمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِي النُّذُر** [٧]

تعرب (هدى ، كتاب ، رسولٌ ، حكمةٌ) إما بدلاً مما قبلها ، أو خبراً لمبتدأ محذوف .

- **وَمَن قتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ ما قتَلَ مِنَ النَّعَمِ يحكُمُ بِهِ ذوا عَدلٍ مِنكُم هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أو كفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ** [١]

---

[1] الأنبياء : ٥٦ .

[2] ص : ٦٥، ٦٦ .

[3] التبيان : ٢ : ٣٦١ .

[4] الأنعام : ٨٨ ، ينظر في إعرابها التبيان : ١ : ٣٨٥ .

[5] فصلت : ٣ ، ينظر في إعرابها التبيان : ٢ : ٣٧٦ .

6 البينة : ٢ ، ينظر التبيان : ٢ : ٥٠٨ .

[7] القمر : ٥ ، ينظر في إعرابها البحر المحيط : ١٠ : ٣٥ .

تعرب كلمة (كفارة) بدلاً من جزاء، أو خبراً لمبتدأ محذوف أو عطفاً.[٢]

- **لَقد جَاءَكُم رَسُولٌ مِن أنفُسِكُم عَزِيزٌ عَلَيهِ مَا عَنِتُّم** [٣]
- **تنَزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** [٤]
- **تنَزِيلٌ مِن حَكِيمٍ حَمِيدِ** [٥]
- **وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ، ذَوَاتَا أفنَانٍ** [٦]
- **تَنزِيلٌ مِن رَّبِّ العَالَمِينَ** [٧]

تعرب (عزيز ، تنزيلٌ، ذواتا) صفةً، أو خبراً لمبتدأ محذوف.[٨]

- **ومَن عِندَهُ لا يَستَكبِرُونَ عَن عِبَادَتِهِ** [٩]
- **وآخَرُونَ اعتَرَفُوا بِذُنوبِهِم** [١٠]

تعرب كلمة (من، آخرون) مبتدأ أو معطوفاً على ما قبلها.[١١]

- **رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذو العَرْشِ** [١٢]

---

[1] المائدة : ٩٥ .

[2] التبيان : ١ : ٣٤٤ .

[3] التوبة : ١٢٨ ، ينظر في إعرابها التبيان : ١ : ٤٩٤ .

[4] فصلت : ٢ .

[5] فصلت : ٤٢ .

[6] الرحمن : ٤٧-٤٨ ، ينظر التبيان : ٢ : ٤٣٥ .

[7] الواقعة : ٨٠ ، الحاقة : ٤٣ .

[8] التبيان : ٢ : ٤٣٩ .

[9] الأنبياء : ١٩ ، ينظر في إعرابها التبيان : ٢ : ٢٠١ .

[10] التوبة : ١٠٢ .

[11] التبيان : ١ : ٤٨٩ .

[12] غافر : ١٥ .

تعرب كلمة (رفيع) خبراً لمبتدأ محذوف أو مبتدأ وخبره (ذو).

أما (ذو) فتعرب خبراً لرفيع أو صفة لها.[١]

- **إنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأبتَر** [٢]

إما أن تكون (هو) فصلاً أو مبتدأ أو توكيداً.[٣]

- **مُصَدِّقاً لمِا بَينَ يَدَيهِ وَهُدَىً وبُشرَى للمُؤمِنين** [٤]
- **تِبيَاناً لِكُلِّ شَيءٍ وَهُدَىً وَبُشرَى لِلمُسلِمين** [٥]
- **تلِكَ آياتُ القُرآنِ وكِتابٍ مُبين ، هُدىً وَبُشرى لِلمُومنين** [٦]

في الآية الأخيرة، إما أن تعرب (هدى) : حالاً من كتاب أو حالاً من الـضمير في (مبين) ، أو خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوف.[٧]
والآيتان السابقتان مشابهتان لها.

---

[1] التبيان : ٢ : ٣٧٠ .

[2] الكوثر : ٣ .

[3] التبيان : ٢ : ٥١٤ .

[4] البقرة : ٩٧ .

[5] النحل : ٨٩ .

[6] النمل : ١-٢ .

[7] التبيان : ٢ : ٢٧٦ .

مما يتصل بالأبواب السابقة:

هناك كلمات تبادل إعرابها بين الفاعل والتوابع، أو نائب الفاعل والتوابع أو غير ذلك مما لم أفرد له باباً مستقلاً، ومن ذلك:

١. قوله –تعالى- : **فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيهِمُ الأَوْلَيَانِ**[1] (2)

يقول الزمخشري :"وارتفاعها على : هما الأوليان، كأنه قيل ومن هما؟ فقال: الأوليان. وقيل هي بدل من الضمير في يقومان أو من آخران ، ويجوز أن يرتفع باستحق"[3]

ويرى العكبري في ارتفاعها خمسة أوجه: "احدها: هو خبر مبتدأ محذوف: أي هما الأوليان ،والثاني هو مبتدأ وخبره (آخران) ، ...والثالث: هو فاعل استحق.. ، والرابع هو بدل من الضمير في يقومان ...، والخامس أن يكون صفة لـ (آخران)، لأنه وإن كان نكرة فقد وصف."[4]

أما الأنباري فيرى أن يعربها مبتدأ وخبره (آخران)، أو بدل من الضمير في يقومان أو خبر (آخران).[5]

وجاء عن ابن النحاس قوله: " (الأوليان) قراءة أهل المدينة يكون بدلاً من قوله (فآخران) أو من المضمر في (يقومان)"[1]

---

[1] المائدة : ١٠٧ .

(2) جاء في لسان العرب في أصل (الأوليان): وفي الحديث: "ألحقوا المال بالفرائض فما أبقت السهام فلأولى رجل ذكر" أي أدنى وأقرب في النسب إلى الموروث، ويقال: فلان أولى بهذا الأمر من فلان، أي أحق به، وهما الأوليان الأحقان، قال الله تعالى ":من الذين استحق عليهم الأوليان" قرأ بها علي وبها قرأ أبو عمرو ونافع وابن كثير، وقال الفراء : "من قرأ (الأوليان) أراد وليي الموروث" ، وقال الزجاج : " (الأوليان) في رأي أكثر البصريين يرتفعان على البدل مما في يقومان، المعنى :فليقم الأوليان بالميت مقام هذين الجائيين،... وفلان أولى بكذا أي أحرى به وأجدر، يقال هو الأولى، وهم الأوالي والأولون، على مثال الأعلى والأعالي والأعلون" ينظر: لسان العرب: ابن منظور: ج١٥ : مادة (ولي).

[3] الكشاف : ١ : ٦٧٤ .

[4] التبيان : ١ : ٣٥٠ .

[5] البيان : ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

ويرى القرطبي ارتفاع (الأوليان) على أنها فاعل لاستحق.[٢]

أما أبو حيان، فيجمع كل هذه الآراء بقوله: "وتلخص في إعراب (الأوليان) على هذه القراءة وجوه: الابتداء، والخبر لمبتدأ محذوف، والبدل من ضمير (يقومان)، والبدل من آخران، والوصف لآخران،... والارتفاع باستحق".[٣]

ومن المحدثين من عرض لهذه الكلمة وأوجهها المختلفة، فيقول الدرويش: والأوليان خبر لمبتدأ محذوف، أي هما الأوليان، أو فاعل استحق".[٤]

وفي الكلمة أوجه قراءة مختلفة فقد قرأت (الأولين) (٥) بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وفتح النون، وهي قراءة بالجر وقرئت (الأولان) (٦) مثنى (أول) وتعرب فاعلاً لاستحق.

كما أن في الآية قراءة أخرى سأنوه لها هنا وهي قراءة (استحق) بالمبني للمجهول، وبذلك تكون (الأوليان) نائب فاعل لاستحق، يقول ابن النحاس: "هو اسم لما لم يسم فاعله أي: استُحق عليهم إثم الأولَيين مثل (واسأل القرية) والمعنى عند قائل هذا: (من الذين استحق عليهم الإثم بالخيانة)".[٧]

فتشعب الآراء وتعددها بين في هذه الآية ، لكني أضعف وجوها وأقوي أخرى، فإن إعرابها (مثلاً) بالوصف لآخران، إعراب ضعيف لأنه صفة لموصوف نكرة –وإن دنت من المعرفة بالتخصيص- فهذا رأي أقل من بقية الآراء، ويختلف المعنى باختلاف الإعراب، وعند الرجوع إلى التفسير وسبب نزول هذه الآية. أما إعرابها فاعل استحق فهو الأرجح لأن المعنى اللغوي والسياقي يستقيم به .

---

(1) إعراب القرآن : ١ : ٢٨٧ .

(2) القرطبي : ٣ : ٢٣٢ .

(3) إعراب البحر المحيط : ٢ : ٣١٥ ، ٣١٦ .

(4) إعراب القرآن الكريم : ٢ : ٣٠٩ .

(5) وهي قراءة أبو بكر وحمزة ويعقوب وخلف.

(6) هي قراءة الحسن.

(7) إعراب القرآن : ١ : ٢٨٧ .

قوله –تعالى-: **هذا ذِكْرٌ وإنَّ للمُتّقينَ لَحُسنَ مآب * جنَّاتِ عَدنٍ مُفَتَّحَةً لهم الأبوابُ** [١]

يرى الأنباري في هذه الكلمة وجهان للإعراب، فيقول: " و (الأبواب) مرفوع من وجهين: أحدهما أن يكون مرفوعاً على البدل من الضمير في (مفتحة)، لأنك تقول : فتحت الجنان إذا فتحت أبوابها، قال تعالى: (وفتحت السماء فكانت أبواباً) (٢) . والثاني: أن يكون مرفوعاً بقوله (مفتحة) ولا يكون في (مفتحة) ضمير، وتقديره: مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف (منها)".[٣]

وكذا العكبري يرى الوجهين في إعرابها فيقول: "وأما ارتفاع الأبواب، فأحدها أن يكون فاعل(٤) (مفتحة) والعائد محذوف أي مفتحة لهم الأبواب منها فحذف كما حذف في قوله (فإن الجنّة هي المأوى) (٥) أي لهم، والثاني هي بدل من الضمير في (مفتحة) وهو ضمير الجنات، و (الأبواب) غير أجنبي منها، لأنها من الجنة، نقول: فتحت الجنة فأنت تريد أبوابها، ومنه: (وفتحت السماء فكانت أبواباً) (٦)".[٧]

أما ابن النحاس فإنه يورد رأياً واحداً وهو إعرابها نائب فاعل فيقول: "رفعت الأبواب لأنها اسم لما لم يسم فاعله".[٨]

أما كتب التفسير فإن القرطبي يذكر إعراباً واحداً وهو أن تكون نائب فاعل. (٩)

وللزمخشري رأي آخر يقول فيه : "والأبواب بدل من الضمير، تقديره مفتحة هي الأبواب، كقولهم ضرب زيد اليد والرجل، وهو من بدل الاشتمال".[١٠]

---

(1) ص : ٥٠ .

(2) النبأ: ١٩.

(3) البيان : ٢ : ٢٦٥ .

(4) أظنه يقصد نائب فاعل، لأنه (مفتحة) اسم مفعول وهي تأخذ نائب فاعل.

(5) النازعات: ٤١.

(6) النبأ: ١٩.

(7) التبيان : ٢ : ٣٥٨- ٣٥٩ .

(8) إعراب القرآن : ٣ : ٣١٤ .

(9) القرطبي: ٨ : ١٤٢.

(10) الكشاف : ٤ : ٩٧ .

وكذلك الدرويش⁽¹⁾ وابن عاشور⁽²⁾ فإنهما يذكران بأنها تعرب بدلاً.

وأرى أن تعرب (الأبواب) نائب فاعل لاسم المفعول. و(مفتحة) حال على أرجح الآراء لذلك فهي تعمل فيما بعدها، وتأخذ نائب فاعل، وهي في المعنى أقرب من إعرابها بدلاً من الضمير في مفتحة، إذ يقتضي عند ذلك تقدير ضمير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، كما أن المعنى يحتمل أن تُعرب (الأبواب) مبتدأ مؤخراً، و(لهم) خبرها، و(مفتحة) حال، أي : أبواب الجنات مفتحةً لهم.

ولعل المقام مناسب لمناقشة القضية الخلافية بين البصريين والكوفيين التي وردت في هذه الآية، فيقول الفراء فيها: " ترفع الأبواب لأن المعنى: مفتحةً لهم أبوابها.والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون: مررت على رجل حسنةٍ العين قبيحٍ الأنفُ، والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه، ومنه قوله –تعالى- (فإن الجحيم هي المأوى) فالمعنى: مأواه، ومثله قول الشاعر:

مـا ولدتكم حيةُ بنتُ مالِك　　سِفَاحاً وما كانَت أحادِيثَ كاذِبِ
ولكِن نَرى أقْدامُنَا فِي نِعالِكُم　　وآنُفُنَا بين اللحى والحواجِبِ

ومعناه، ونرى آنفنا بين لِحاكم وحواجبكم في الشبه".[3]

فالكوفيون يرون جواز أن تقوم الألف واللام مقام الضمير، أما البصريون فلا يجيزون ذلك، وقد رد بعض النحاة على الفراء في هذه القضية، فقد جاء في كتاب ابن النحاس: "وزعم الفراء أن المعنى مفتحة لهم أبوابها، وأن الألف واللام بدل من الهاء والألف... قال أبو إسحاق: ولا يجوز أن تكون الألف واللام بدلاً من الهاء ، لأن الألف واللام حرف جاء لمعنى، والهاء والألف اسم محال أن يقوم أحدهما مقام صاحبه، وإنما المعنى: مفتحة لهم الأبواب منها".[4]

---

(1) إعراب القرآن: ٦ : ٤٧٥.

(2) التحرير والتنوير: ٢٣ : ١٧٤.

[3] معاني القرآن : ٢ : ٤٠٨ ، والشاهد فيه بلا نسبة.

[4] إعراب القرآن : ٣ : ٣١٥ .

وكذلك ابن الأنباري رد على الفراء والكوفيين، فقال: "وذهب الكوفيون إلى أن التقدير فيه: مفتحة لهم أبوابها فأقاموا الألف واللام مقام الضمير، وهذا لا يجوز عند البصريين ، لأن الحرف لا يكون بدلاً من الاسم".[١]
والعكبري يرى أن فيه بعداً، وهو قول الكوفيين(٢).

وربما يكون للبصريين وجهة في كلامهم، إذ لا يحل الحرف محل الاسم (وهو الضمير)، وهو تعليل مقبول، لكنهم في هذه المسألة يناقضون أنفسهم، فهم مثلاً يقبلون أن تحل (الـ) محل الاسم الموصول، وشاهدهم في هذا :

ما أَنتَ بِالحكَمِ الترضي حُكُومتُهُ   ولا الأَصِيلِ ولا ذِي الرأيِ والجدلِ[٣]

على أنهم يجعلون (الـ) الموصولة أدنى منزلة من (الذي) إذ لا تأخذ صلة إلا بشروط كما أنه عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، لكن ابن مالك زعم أنه لا يختص به،[٤] بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً، من الأول قوله:

مِنَ القَومِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُمُ   لهُم دأَنتَ رِقَابُ بنِي مَعد (٥)

ومن الثاني قوله:

من لا يزالُ شَاكِراً علَى المعه   فَهُو حُرِ بِعِيشَة ذَاتِ سعه[٦]

---

(1) البيان : ٢ : ٢٦٥ .

(2) ينظر التبيان: ٢: ٣٥٩.

(3) ديوان الفرزدق : ....

(4) كذا أورد ابن عقيل فيقول: "وزعم المصنف في غير هذا الكتاب – أنه لا يختص به". ينظر ابن عقيل : ١٥٥ .

(5) هذا البيت مجهول القائل أورده ابن مالك للاستشهاد به .

(6) لم ينسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ينظر للتوسع شرح ابن عقيل : ١٥٥ – ١٦٠ ، وهوامشه .

الباب الرابع: التبادل بين الفاعل ونائب الفاعل:

سأتحدث في هذا الباب عن الآيات الكريمة التي ورد فيها اختلاف في القراءات بين قراءة فعل ما بين أن يكون مبنياً للمعلوم أو مبنياً للمجهول، وهو بهذا إن تبعه اسم مرفوع، أو ضمير رفع متصل أو مستتر، كان في إعرابه وجهان: أن يكون فاعلاً للفعل، أو نائب فاعل له، وسأقسم هذا الباب إلى ثلاثة أقسام:

*** أولاً: إذا كان الضمير متصلاً:**

ومثال ذلك قوله –تعالى-: **قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخرَجُونَ**

١

والاختلاف في قراءة كلمة (تخرجون) هنا وفي و (كذلك تخرجون) في سورة الروم(٢) وفي سورة الزخرف(٣) وآخر الجاثية(٤)، فقرأ حمزة والكسائي وخلف (تَخرجون) ووافقهم الأعمش في الأربعة.

وقرأ ابن ذكوان ويعقوب (تُخرجون) هنا ووافقهما الحسن.

وقرأ ابن ذكوان أيضاً كذلك في الزخرف، واختلف عنه في الروم.

وروى سائر الرواة عن ابن ذكوان (تُخرجون) مبنياً للمفعول، وبه قرأ الباقون في الأربعة غير أن الحسن وافق ابن ذكوان في حرف الزخرف، ولاخلاف في بناء الفاعل لكل في سورة الروم(٥) ، وكذلك سورة الحشر (لا يخرجون معهم)(٦). وكذلك في سورة المعارج (يوم يخرجون من الأجداث) (٧).

ويقول ابن زنجلة في هذه الآية: "ومنها تخرجون، بفتح التاء .جعلوا الفعل لهم لأن الله جل وعز إذا بعثهم يوم القيامة فأحياهم وأخرجهم خرجوا، كما يقول (مات فلان)

---

(1) الأعراف : ٢٧ .

(2) الروم: ١٩.

(3) الزخرف: ١١.

(4) الجاثية: ٣٥.

(5) الروم: ٢٥.

(6) الحشر: ١٢.

(7) المعارج: ٤٣.

فتنسب الفعل إليه، وإنما أماته الله... والضم على ما لم يسم فاعله ، على أنهم مفعولون ولم يسم الفاعل، والمعنيان متداخلان لأن الله إذا أخرجهم خرجوا، وإذا خرجوا فبإخراج الله خرجوا، فهم فاعلون مفعولون".[١]

ويقول ابن منصور صاحب كتاب (كتاب معاني القراءات): من قرأ (تَخرجون) و (يخرجون) فهو من خرج يخرج خروجاً، ومن قرأ (تُخرجون) فهو من أَخرج يخرج، أي: يخرجكم الله ، وتخرجون أنتم بأمر الله خروجاً".[٢]

ومما يشابه هذه هذه الكلمة (تخرجون) في المواضع الأربعة السابقة ، مواضع أخرى في القرآن الكريم منها :

- قوله –تعالى-: **إِنَّ الّذِينَ يَأكُلُونَ أموَالَ اليَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَاراً وسَيَصْلَونَ سَعِيراً** [٣]

قرأ ابن عامر وأبو بكر بن عياش ووافقهما الحسن (وسيصلَون) وقرأ الباقون (وسيصلَون).[٤]

- قوله –تعالى-: **فَإِذَا أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى المُحْصَنَاتِ مِنَ العَذَاب** .[٥]

قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف ووافقهم الحسن والأعمش (أَحصن) مبيناً للفاعل أي أحصن فروجهن وأزواجهن، وقرأ الباقون (أُحصن) على البناء للمفعول على أن المحصن لهن الزوج.[٦]

تلك بعض الأمثلة القليلة ، وليس القصد هنا إحصاءها وإنما ذكر نماذج عليها.

* ثانياً : إذا كان الضمير مستتراً:

---

[1] حجة القراءات : ٢٨٠ .

[2] كتاب معاني القراءات : ١٧٧ .

[3] النساء : ١٠ .

[4] الميسر : ٧٨ .

[5] النساء : ٢٥ .

[6] الميسر : ٨٢ .

وهو كثير، ومثاله :

- قوله تعالى: **مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أو دَيْن** [١]

"قرأ ابن كثير وابن عامر، وعاصم في رواية، أبي بكر (يوصى) بفتح الصاد، وقرأ الباقون بالكسر وهو الاختيار، لأن الله قد ذكر الموصى قبله، وروى حفص عن عاصم الأول بالكسر والثاني بالفتح، فجمع بين اللغتين".[٢]

وقال أبو منصور: "من قرأ (يوصى بها) بفتح الصاد فهو من أوصي يوصى، ومن قرأ (يوصي) فهو من أوصى يوصي".[٣]

وعلى هاتين القراءتين، يعرب الضمير المستتر مرة فاعلاً، ومرة نائب فاعل.

ومن الأمثلة على مثل هذه الآية:

* قوله –تعالى-: **وَلا تُسْأَلُ عَن أَصْحَابِ الجَحِيم** [٤]

قرأ نافع ويعقوب (ولا تَسْأَلْ) بلا الناهية، وقرأ الباقون (ولا تُسأَلُ) بعد لا النافية، والجملة استئنافية، أي: لا تسأل عن الكفار ما لهم ما لم يؤمنوا ؛ لأن ذلك ليس إليك، إن عليك إلا البلاغ، وهو الأظهر.[٥]

* قوله –تعالى- : **وَمَا كَانَ لِنَبيٍّ أن يَغُلّ** [٦]

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم ووافقهم ابن محيصن واليزيدي (أن يغُل) أي لا يصح أن يقع من نبي غلول البتة، وقرأ الباقون (أن يغَلّ) أي ما صح لنبي أن يخونه غيره فهو نفي من جهة النبي.[٧]

* قوله –تعالى- : **وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُم** [٨]

---

[1] النساء : ١١ / ١٣ .

[2] إعراب القراءات السبع وعللها : ١ : ١٣٠ .

[3] كتاب معاني القراءات : ١٢١ .

[4] البقرة : ١١٩ .

[5] التبيان : ١ : ٩٣ .

[6] آل عمران : ١٦١ .

[7] التبيان : ١ : ٢٤٢ .

[8] النساء ٢٤ .

قرئت (وأَحل)[١]

* قوله –تعالى- : **فَتُقُبِّلَ مِن أحَدِهِمَا** [٢]

قرأ الحسن (فَتَقَبلَ) ، قرأ الباقون (فَتُقُبِلَ) .[٣]

* قوله-تعالى-: **مَن يُصْرَفْ عَنهُ يَوْمَئِذٍ فقَدْ رَحِمَهُ** [٤]

قرئت على قراءة حمزة و الكسائي وخلاف (يصرِفْ).[٥]

* قوله –تعالى-: **فَعُمِّيَتْ عليكُم، أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُون** [٦] .

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلاف (فعميت علَيكُم) وقرأ به أُبي. وقرأ الباقون بالتخفيف وفتح العين: (فَعميت عليكم) أي خفيت .[٧]

* قوله –تعالى-: **أن يَنقضَّ فَأَقامَه** [٨]

قرأ المطوعي (أن ينقَض) وقرأ باقي الأربعة عشر (أن ينقَض).[٩]

* ثالثاً: إذا كان اسماً ظاهراً:

ومثال ذلك قوله –تعالى- **يَوْمَئذٍ يَوَدُّ الَّذينَ كَفَروا لَو تِسَوَّى بِهِمُ الأَرضُ وَلا يَكتُمونَ اللهَ حَدِيثاً** [١٠]

"قرأ حمزة والكسائي وخلاف ووافقهم الأعمش (تَسوى)، وقرأ نافع وابن عامر وأبوجعفر ووافقهم الحسن (تَسوى) وقرأ الباقون (تُسوى)".[١]

---

[1] التبيان : ١ : ٢٦٩ .

[2] المائدة : ٢٧ .

[3] الميسر : ١١٢ .

[4] الأنعام : ١٦ .

[5] الميسر : ١٢٩ .

[6] هود : ٢٨ .

[7] التبيان : ٢ : ٢٨ .

[8] الكهف : ٧٧ .

[9] الميسر : ٣٠٢ .

(10) النساء :٤٢.

"من قرأ تَسوى فالأصل تتَسوى، فحذفت إحدى التائين، ومن قرأ (تسوى) فالأصل أيضاً تتَسوى فأدغمت التاء الثانية في السين وشُددت يقال: اسوى يسوى اسواء فهو مسو، وأصل (تسوى)، تتسوى كما يقال: ازمل، وادثر، واصدى، والأصل: تّزمل وتدثر وتّصدى، ومن قرأ (تُسوى) فهو من سويت به الأرض تُسوى، أي دفن فيها والمعنى في جميع هذه الوجوه: أن أهل النار يودون لو تُركوا تراباً ولم يبعثوا من القبور أحياء، ويقال: تَسوت به الأرض واستوت به الأرض، إذا دفن في بطنها"².

ولابن زنجله⁽³⁾ والكرماني⁽٤⁾ كلام مشابه.

وعلى قراءة (تسوى) و (تَسوى) تعرب الأرض فاعلاً للفعلين، أماعلى قراءة (تُسوى) فتعرب نائب فاعل.

* ومثال آخر قد ذكرته باقتضاب في الباب السابق، وهو قوله تعالى: **فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان** ⁵

فقرئت (استَحق) بالمبنى للمجهول، وأُعربت (الأوليان) نائب فاعل. ⁽٦⁾

* ومما يتصل بهذا الباب:

- قوله –تعالى- : **كَذَلكَ يُوحِي إليكَ وَإلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللهُ العَزيزُ الحَكيمَ** ٧

قرأ ابن كثير ووافقه ابن محيصن (يوحي)، وقرأ الباقون (يوحي) ⁸. فبـاختلاف قراءة كملة (يوحي) إلى (يوحى) يختلف إعراب لفظ الجلالة (الله)، وفي ذلك يقول أبـو

---

(1) الميسر : ٨٥.

(2) كتاب معاني القراءات : ١٢٨.

(3) حجة القراءات، ص٢٠٤.

(4) مفاتيح الأغاني: ص١٤٤.

(5) المائدة : ١٠٧.

(6) راجع ص٤٢ – ٤٤ من هذا البحث.

7 الشورى : ٣.

8 الميسر :٤٨٣.

منصور: "من قرأ (يوحي) فالمعنى كذلك يوحي اللهُ إليك، ومن قرأ (يوحى) فعلى إضمار فعل مكرر، وبه رفع (الله)، كأن لما قال: يوحى إليك، قيل من يوحي؟ فأجيب: يوحي اللهُ، ومثله قوله:

لِيُبكَ يزيد ضارع لِخُصُومِهِ ومُخْتَبِط مما تطيحُ الطوائِحُ⁽¹⁾

كأن قيل: من يبكيه؟ فقيل: يبكيه ضارع ومختبط، وهو الذي يأتيك طالب خير بلا وسيلة"².

ويقول ابن زنجلة، "من قال (يوحى) بالفتح بنى الفعل للمفعول ، به احتمل أمرين: جاء في التفسير: "أن (حم عسق) قد أُوحيت إلى كل نبي قبل محمد صلى الله عليه وسلم)، فعلى هذا يجوز أن يكون يوحى إليك السورة كما أوحي إلى الذين من قبلك، و يجوز أن يكون الجار والمجرور يقومان مقام الفاعل، وقوله (الله العزيز الحكيم) مبيين للفاعل كقوله: (يسبح له فيها) ³ثم قال (رجالٌ) كأنه قيل: من يسبح له؟ فقيل يسبح له فيها رجال .فأما من قرأ (يوحي) بكسر الحاء فإن اسم الله يرتفع بفعله وما بعده يرتفع بالوصف"⁴ .

مما سبق فإن لفظ الجلالة يكون فاعلاً في قراءة (يوحي)، ويعتبر فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور عند قراءة (يوحى).

- ومما يتصل بفصل الرفع، أن تقع كلمة ما على الخلاف بين اسم كان أو فعلها، وذلك يحدده تقدير النحاة لكان في هذه الآية، فإن اعتُبرت تامة يعرب المرفوع بعدها فاعلاً لها، وذلك مثل قوله –تعالى- : **وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَة** ⁽⁵⁾ أي:

⁽¹⁾ البيت منسوب للبيد، ينظر : شرح ديوان لبيد ، ص ٣٦٢.

[2] كتاب معاني القراءات : ٤٣٣.

[3] النور : ٣٧.

[4] حجة القراءات : ٦٣٩.

⁽⁵⁾ البقرة: ٢٨٠.

إن وجد ذو عسرة، وقوله –تعالى- ": **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ** (١) وقوله **فَسُبحَانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وحِينَ تُصبحُونَ** (٢).

وسأعرض مثالاً مفصلاً على هذا الاختلاف، في قوله –تعالى-: **أَنْ تَكونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِن أُمّةٍ** [٣]

فنعرب (أمة) اسم كان ، والجملة (هي أربى من أمة) خبرها، أو تعرب فاعلاً إن جعلت (كان) تامة، والجملة بعدها صفة لها[٤].

والإعراب الثاني أورده الأنباري ، فيقول: " (تكون) تامة، و(أمة) فاعلها، و(هي أربى من أمة) مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع لأنها صفة (أمة)"[٥].

ولم أعثر - فيما بحثت- على أحد تكلّم في إعرابها من المحدثين ، غير الدرويش[٦] الذي أعرب (كان) ناقصة و (أمة) اسمها و (هي أربي من أمة) خبرها.

ولعل هذه اللفتة تكون خاتمة لهذا الفصل الذي أدعوه تعالى أن أكون قد استوفيت مادته واستوعبت مداخله، والله الميسر.

---

(1) هود: ١٠٧.

(2) الروم: ١٧.

(3) النحل : ٩٢.

(4) التبيان : ٢ : ١١٦.

(5) البيان : ٢ :٦٨.

(6) إعراب القرآن الكريم : ٤ : ٢٩٤.

الفصل الثاني

تبادل المرفوع مع المنصوب

هذا الفصل يختص الحديث فيه بالكلمات التي تبادل فيها المرفوع مع المنصوب، وقد قسمته إلى قسمين، الأول: ما كان أصله الرفع في قراءة حفص عن عاصم(١)، وقرئ بالنصب في غير قراءة حفص. والثاني: ما كان أصله النصب وقرئ بالرفع في قراءات أخرى.

أولاً: تبادل الرفع والنّصب والأصلُ النّصب

---

(1) وهي القراءة التي اعتمدتا أصلاً، لأنا قراءة أهل الشام التي نقرأ بها.

(أ) تبادل الرفع والنّصب بسبب تغير الفعل:

هذه مجموعة من الكلمات تتناوبت قراءتها بين الرفع والنصب، والسبب في ذلك تغير في الفعل إما من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول، أو تغير إسناده من المخاطَب إلى الغائب، أو تغير آخر في هيئة الفعل، أو غير ذلك، ومثاله:

١. قال تعالى : **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا** [١]

قرئت: (وعلم آدم الأسماء كُلها)[٢]

يقول العكبري في إعراب القراءات الشواذ: "... يقرأ و(علم) على ما لم يسم فاعله (آدم) بالرفع، وإنما لم يذكر الفاعل لأنه معلوم"[٣]

ويقول القرطبي: "وقرئ (وعلم) غير مسمى الفاعلُ، والأول أظهر"[٤]

وكذا في البحر المحيط: "وقرأ اليماني[٥] ويزيد اليزيدي[٦] : وعلم آدم مبنياً للمفعول، وحذف الفعل للعلم به"[٧]

فاختلاف إعراب (آدم) من النصب على المفعولية، إلى الرفع على أنه نائب فاعل، وقد رجح القرطبي القراءة الأولى، وقال إنها أظهر، والقراءة الثانية شاذة، وقد أوردت كتب القراءات أنها قراءة الحسن[٨]، وزاد أبو حيان أنها ليزيد اليزيدي، ولليماني.

٢. قوله تعالى: **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ** [٩]

وقرئت: (ويشْهد اللهُ على ما في قلبه)

---

[1] البقرة : ٣١.

[2] قرأها الحسن ؛ وهي قراءة شاذة ، الميسر :٦.

[3] إعراب القراءات الشواذ: ١: ١٤٤.

[4] الجامع: ١: ١٩٢..

[5] هو يعقوب الحضرمي ابن إسحق بن زيد؛ إمام أهل البصرة ومقرئها؛ ثقةٌ عالمٌ صالحٌ، ت ٢٠٥ هـ.

[6] هو يحيى بن المبارك، أبو محمد العدوي البصري، نحوي مقرئ ثقة، ت ٢٠٢ هـ.

[7] البحر المحيط: ٢٣٤.

[8] وهو أبو سعيد بن يسار؛ الحسن البصري، ت ١١٠ هـ ، إمام زمانه علماً وعملاً = ينظَر: النجوم الزاهرة : ص ٥٠).

[9] البقرة : ٢٠٤.

في الأولى مفعولاً به، والثانية فاعلاً[١].

٣. قوله تعالى : **لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ** [٢]

قرئت: (لمن أراد أن تَتم الرضاعةُ)(٣)

أعربت كلمة (الرضاعة) في الأولى مفعولاً به، والفاعل مستتر تقديره (هو) وفي الثانية فاعلاً.

٤. قوله تعالى: **نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ بالحَقِّ** [٤]

قرئت: (نَزلَ عليك الكتاب)

أعربت في القراءة الأولى مفعولاً به، وفي الثانية فاعلاً[5].

٥. قوله تعالى : **فَلا تُشْمِتْ بيَ الأَعْدَاءَ** [٦]

قرئت: (فَلا تَشْمتْ بِي الأعداء) (٧)

فتعرب (الأعداء) في الأولى مفعولاً به، و الفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت) وفي الثانية فاعلاً.

٦. قوله تعالى : **إِذْ يُغَشِّيْكُمُ النَّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ** [٨]

قرئت: (إذ يغْشَاكُم النعاس أمنةً منه) (٩)

فتعرب كلمة (النعاس) في القراءة الأولى مفعولاً به ثانياً، وفي الثانية فاعلاً.

٧. قوله تعالى: **مَا نُنَزِّلُ المَلائِكَةَ إلاَّ بالحَقِّ** [١]

---

(1) ينظَر الميسر : ٣٢؛ التبيان : ١ : ١٣٥.

(2) البقرة : ٢٣٣.

(3) وهي قراءة ابن محيصن، من تم الثلاثي، ينظر : الميسر: ٣٧؛ والتبيان : ١: ١٤٩.

(4) آل عمران: ٣.

(5) ينظَر : الميسر : ٥٠، التبيان : ١ : ١٩١.

(6) الأعراف: ١٥٠.

(7) وهي قراءة ابن محيصن ، أي لا تفعل بي ما تشمت من أجله الأعداء، أي لا يكون ذلك منهم لفعل تفعله أنت بي، ينظر: التبيان: ١: ٤٤٤؛ الميسر: ١٦٩؛ الكشاف: ٢: ١٥٦.

(5) الأنفال : ١١.

(9) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ووافقهما ابن محيصن واليزيدي، ينظر: حجة القراءات : ٣٠٨؛ الكشف عن وجوه القراءات: ١: ٤٨٩؛ الكشاف: ٢: ١٩٦.

قرئت: (ما تُنزلُ الملائكةُ إلا بالحق)

ففي الأولى مفعولاً به، وفي الثانية نائب فاعل[٢].

٨. قوله تعالى: **وَيَوْمَ نُسيِّرُ الجِبَالَ** [٣]

قرئت: (ويوم تَسير الجِبالُ) (٤)

وقرئت كذلك : (ويوم تُسير الجبالُ)(٥)

فتعرب كلمة (الجبال) في القراءة الأولى: مفعولاً به، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (نحن) وفي الثانية: فاعلاً.

وفي الثالثة: نائب فاعل.

٩. قوله تعالى : **يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ** [٦]

قرئت: (يوم تُطْوى السماء كَطَي السجِل ِللْكُتُبِ)(٧)

(فالسماء) في القراءة الأولى مفعولاً به، وفي الثانية نائب فاعل.

١٠. قوله تعالى: **إِنَّكَ لا تُسْمِعُ المَوْتَى وَلا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ** [٨]

قرئت: (إنك لا تُسمع الموتى ولا يسمع الصم الدعاء)

فتعرب كلمة (الصم) في القراءة الأولى مفعولاً به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، أما في القراءة الثانية فتعرب فاعلاً ليسمع(١).

---

(1) الحجر : ٨.

(2) ينظَر: المُيسر : ٢٦٢؛ التبيان: ٢ : ٩٢.

(3) الكهف : ٤٧.

(4) وهي قراءة الحسن من سارت (تسير).

(5) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ووافقهم ابن محيص واليزيدي. ينظر: الكشاف: ٢: ٦٩٨؛ معاني القرآن ٢: ١٤٦ ؛ الميسر: ٢٩٩؛ الكشف: ٢: ٦٤؛ إعراب القراءات الشواذ: ٢: ٢٢؛ حجة القراءات : ٤١٩.

(6) الأنبياء : ١٠٤.

(7) وهذه قراءة أبي جعفر، ينظر: معاني القرآن: ٢: ٢١٣؛ الميسر: ٣٣١؛ إعراب القراءات الشواذ: ٢: ١١٩؛ الكشاف: ٣: ١٣٤.

(8) النمل : ٨٠.

١١. قوله تعالى: **يَوْمَ نَبْطِشُ البَطْشَةَ الكُبْرَى** [٢]

قرئت: (يوم يبطَشُ البطْشَةُ الكُبرى) (٣)

تعرب (البطشة) في القراءة الأولى مفعولاً به، وفي الثانية نائب فاعل، كما يجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً، لأن (بطش) لازم. وقد ذكّر الفعل لأن البطشة مؤنث مجازي.

١٢. قوله تعالى: **وَقَدْ أَخَذَ مِيْثَاقَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِيْنَ** [٤]

قرئت : (وقد ُأخذَ ميثاقُكُم إن كنتم مؤمنين)(٥)

يقول مكي بن أبي طالب: "قرأه أبو عمرو بضم الهمزة وكسر الخاء ورفع الميثاق على ما لم يسم فاعله، وارتفع الميثاق بقيامه مقام الفاعل لـِ (أخذ)، والفاعل هو الله عز وجل، وهو الذي َأخَذَ الكلام على خلقه، والكلام مفهوم لتقدم ذكر الله، لكن الفاعل حذف لدلالة الكلام عليه، وقام (الميثاق) مقامه، ورد الفعل إلى بناء ما لم يسم فاعله، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء، ونَصبِ (الميثاق) وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه، أضافوا الفعل إلى فاعله وهو الله جل ذكره، لتقدم ذكره في قوله: (وما لكم لا تؤمنون بالله) فانتصب (الميثاق) بوقوع الفعل عليه، وهو (أخذ) والتقدير: وقد أخذ الله ميثاقكم ثم أضمر الاسم لتقدم ذكره"(٦)

---

(1) والقراءة الثانية قراءة ابن كثير ووافقه ابن محيصن، ينظر: الميسر: ٣٨٤؛ إعراب القراءات الشواذ : ٢: ٢٤٥؛ حجة القراءات: ٥٣٦؛ الكشف: ٢: ١٦٥-١٦٦.

(2) الدخان : ١٦.

(3) وهي قراءة الحسن، ينظر: التبيان: ٢: ٣٩٣ ؛ الميسر: ٤٩٦؛ إعراب القراءات الشواذ: ٢: ٤٦٢؛ الكشاف: ٤: ٢٦٦-٢٦٧.

(4) الحديد : ٨.

(5) وهي قراءة أبي عمرو ووافقه اليزيدي والحسن.

(6) الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢ : ٣٠٧.

ويقول ابن زنجلة : "قرأ أبو عمرو (وقد أُخذَ ميثاقُكُم) بضم الألف والقاف، على ما لم يسم فاعله، وحجته إجماع الجميع على قوله : (ألم يؤْخذ عليكم ميثاقُ الكتاب) (١) وقرأ الباقون بفتح الألف والقاف، وحجتهم أنه قَرب من ذكر الله في قوله (لتؤمنوا بربكم) فأجروا الفعل إلى الله، أي : وقد أخذ ربكم ميثاقكم"(٢)

ويقول ابن خالويه: "قرأ أبو عمرو (وقد أُخذ عليكم ميثاقُكم) بالرفع على ما لم يسم فاعله، والباقون (أخَذَ ميثاقَكم بالنصب، وأخذ الميثاق على العباد قبل توجيه الرسل هو أن الله – تعالى – أخرج الذرية من صلب آدم "(٣).

في القراءة الأولى تعرب (ميثاقَكم) مفعولاً به، والفاعل مستتر هو الله عز وجل، وفي القراءة الثانية تعرب (ميثاقُكم) نائب فاعل، وقد سوغ علماء القراءات هذا الاختلاف، فمنهم من رأى أن بناء الفعل للمعلوم كان بسبب قرب ذكر الله في أول الآية وهي: (وما لَكُم لا تُؤْمِنُون بِاللهِ والرسولُ يدعوكُم لِتُؤْمِنُوا بِربكُم وقَد أَخَذَ مِيثَاقَكُم إن كنتم مؤْمِنِين)(٤)

أما بناء الفعل للمجهول، فاعتمدوا في تعليله على التفسير، وهو تفسير الآية التي ذكرت في الأعراف : (أَلَم يؤْخَذْ علَيكُم ميثَاقُ الكتَابِ) (٥)، وهو أن الله أخذ على بني آدم ميثاقهم قبل مولدهم عندما مسح على ظهر آدم عليه السلام وقد كانوا ذَراً في صلبه(٦)، أو أنه أخذ ميثاقهم بتركيب العقول فيهم ووضع دلائل الإيمان في الأرض(٧).

ويرجح مكي بن أبي طالب القراءة الأولى التي على البناء للمعلوم وذلك لإجماع الأكثر عليها وأنا أؤيده الرأي؛ لأن كثيراً من الآيات إن لم تكن كلها على نصب(ميثاق)، كقوله

---

(1) الأعراف: ١٦٩.

(2) حجة القراءات : ٦٩٨.

(3) إعراب القراءات السبع وعللها: ٢، ص٣٤٩. وقد ذكر هذه القراءة كذلك الزمخشري في الكشاف: ٤: ٤٦١؛ والقرطبي في الجامع: ١٧ : ١٥٥.

(4) الحديد: ٨.

(5) الأعراف: ١٦٩.

(6) ينظر تفسير قوله تعالى : وإذْ أخذَ ربكَ من بني آدم من ظُهورِهم ذُريتهم وأَشهدهم علَى أَنفُسِهم أَلَست بِربكُم قَالُوا بلَى شهدنا [الأعراف: ١٧٢] .

(7) ينظر الكشاف: ٤: ٤٦١.

تعالى: (وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل)، وقوله: (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم)، كما أن الأصل في الأفعال بناؤها للمعلوم.[1]

(ب) تبادل الرفع والنّصب دون تغير الفعل:

يتضمن هذا القسم بعضاً من الأمثلة التي اختلفَ إعراب الكلمات فيها من النصب إلى الرفع دون تغير الفعل، بل بتبادل إعرابها بين أن تكون مفعولاً به أو مبتدأ أو خبراً، أو التّبادل بين الحال والمبتدأ والخبر، أو الظّرف والخبر، أو غير ذلك؛ ومنها:

١. قوله تعالى : **يَسْأَلُوْنَكَ مَاذَا يُنْفِقُوْنَ قُلِ العَفْوَ** [2]

قُرِئَتْ: (يسألونك ماذا ينفقون قُل العفْو)(٣)

يقول الأخفش: "إذا جعلت (ماذا) بمنزلة (ما)، وإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) قلت: (قُل العفو)، والأولى منصوبة، وهذه مرفوعة، كأنه قال: (ما الذي ينفقون) فقال : (ينفقون العفو)، لأن (ما) إذا لم تُجعل بمنزلة (الذي) (فالعفو) منصوب بـ (ينفقون). وإذا جعل بمنزلة (الذي) فهو مرفوع بخبر الابتداء، كما قال: (ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين) (٤) جعل (ماذا) بمنزلة (الذي)، وقال: (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً)(5) جعل (ماذا) بمنزلة (ما).

وقد تكون إذا جعلها بمنزلة (ما) وحدها، الرفع على المعنى: لأنه لو قيل له : ما صنعت؟ فقال: (خير) أي : الذي صنعتُ خير ، لم يكن به بأس.

ولو نصبت إذ جعلت (ذا) بمنزلة (الذي) كان أيضاً جيداً، لأنه لو قيل لك : ما الذي صنعت؟ فقلت: (خيراً)، أي : صنعتُ خيراً، كان صواباً. قال الشاعر:

دعِي ماذَا علِمتِ سأتقِيهِ ولكِن بالمُغَيبِ نَبئِيني(٦)

---

[1] وردت كلمة (ميثاق) منصوبة في الآيات: البقرة: ٨٣، آل عمران: ٨١-١٨٧ ، النساء: ١٥٣ ، الأنعام: ١٣-١٥ ، الأحزاب: ٧ ،الحديد: ٨.

[2] البقرة : ٢١٩.

(3) هي قراءة أبي عمر، ووافقه اليزيدي، انظر الميسر: ص٣٤، والكشاف: ١: ٢٦٠.

(4) النحل: ٢٤.

(5) النحل: ٣٠.

(6) البيت لأبي حية النميري، سيبويه : ٢: ٤١٨، خزانة الأدب: ٦: ١٤٢.

جعل (ما) و (ذا) بمنزلة (ما) وحدها، ولا يجوز أن يكون (ذا) بمنزلة (الذي) في هذا البيت؛ لأنك لو قلت : دعي ما الذي عملت لم يكن كلاماً.

وقال أهل التأويل في قوله – تعالى - : (ماذَا أَنْزَلَ ربكُم قالوا أَساطير الأوِلين) لأن الكفار جحدوا أن يكون ربهم أنزل شيئاً، فقالوا لهم: ما تقولون أنتم أساطير الأولين، أي: الذي تقولون أنتم أساطير الأولين، ليس على: أنزل ربنا أساطير الأولين، وهذا المعنى فيما نرى والله أعلم، كما قال : (وإن تَخُالِطُوهم فَإِخْوانُكم) (١)، أي فهم إخوانكم"(٢)

وتفسير مكي بن أبي طالب قريب من تفسير الأخفش إذ يقول: "وجه القراءة بالرفع أنه جعل (ما) و(ذا) اسمين، و(ذا) بمعنى (الذي) و(ما) استفهام، تقديره : أي شيء الذي تنفقونه، و(ما) مبتدأ و(الذي) خبره، فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً من ابتداء وخبر، تقديره: الذي تنفقونه العفُو، فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب ...

ووجه القراءة بالنصب أن تكون (ما) و(ذا) اسماً واحداً في موضع نصب بـ (ينفقون)، فيجب أن يكون الجواب أيضاً منصوباً، كما تقول: ما أنفقتَ؟ فتقول درهماً، أي : أنفقتُ درهماً ولا هاء محذوفة مع النصب، ولا ابتداء مضمر مع النصب، إنما تضمر فعلاً تنصب به فعلاً(٣)، يدل عليه الأول. تقديره يسألونك أي شيء ينفقون، قل : ينفقون العفو، ... والاختيار النصب للإجماع عليه، والقراءتان متقاربتان لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال(٤).

ويقول الأنباري: "من قرأ بالنصب جعل (ما و ذا) كلمة واحدة، في موضع نصب بـ (ينفقون) فرد العفو إليه، ونصبه بتقديره، والتقدير: قل: ينفقون العفو.. ومن قرأ بالرفع جعل (ما الاستفهامية) مبتدأ ، و(ذا) بمعنى (الذي) خبره، وينفقون صلته.

ولا يجوز أن تكون (ما) منصوبة به، لأنه لا يجوز أن تعمل الصلة فيما قبل الموصول ولأن الفعل في الصلة مشغول بالعائد المنصوب ، وتقديره: ما الذي ينفقونه؟

---

(1) البقرة: ٢٢٠.

(2) معاني القرآن: ١: ١٨٥-١٨٦.

(3) ينظر: معاني القرآن: الفراء: ١: ١٤١.

(4) الكشف: ١: ٢٩٢-٢٩٣.

فجاء الجواب: العفو، أي: هو العفو، وإنما وجب أن يكون إعراب العفو مثل إعراب (ما) في الوجهين جميعاً، لأنّه جواب (ما)، فوجب أن يكون إعرابه كإعرابها(١).

ويتوسع ابن حيان في تفسيره فيقول: "ويجوز أن تكون (ما) استفهامية في موضع رفع بالابتداء، وذا موصولة بمعنى الذي، وهي خبره، ولا يكون إذ ذاك الجواب مطابقاً للسؤال من حيث اللفظُ، بل من حيث المعنى، ويكون العائد على الموصول محذوفاً لوجود شرط الحذف فيه، تقديره: ما الذي ينفقونه؟ وقرأ أبو عمرو: قل العفو بالرفع، والأولى إذ ذاك أن تكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: قل المنفَقُ العفو، وأن تكون (ما) في موضع رفع بالابتداء، وذا: موصول كما قررناه ليطابق السؤال ويجوز أن يكون ماذا كله استفهاما منصوبا بـ (ينفقون) وتكون المطابقة من حيث المعنى لا من جهة اللفظ(٢).

وينقض أبو حيان كلام ابن عطية حين قال: "وقال ابن عطية .. وهذا متركب على (ما) فمن جعل (ما) ابتداء و(ذا) خبره بمعنى الذي، وقدر الضمير في ينفقونه عائدا، قرأ (العفو) بالرفع، لتصح مناسبةُ الحمل. ورفْعه على الابتداء تقديره العفو إنفاقكم، أو : الذي ينفقون العفو، ومن جعل (ماذا) اسماً واحداً مفعولاً لـ (ينفقون)، قرأ (العفو) بالنصب بإضمار فعل، وصح له التناسب، ورفْع (العفو) مع نصب (ما) جائز ضعيف، وكذلك نصبه مع رفعها - انتهى كلام ابن عطية - وتقديره: العفو إنفاقكم، ليس بجيد، لأنه أتى بالمصدر، وليس السؤال عن المصدر، وقوله : جائز ضعيف، وكذلك: نصبه مع رفعها ليس كما ذكر ، بل هو جائز وليس بضعيف(٣).

والرأي الذي يقوله النحاة والمفسرون هو أن ترفع (العفو) باعتبارها خبر مبتدأ محذوف، وجعل (ما) و (ذا) منفصلين، و(ذا) بمعنى الذي(٤)، والجملة على المبتدأ والخبر. أما النصب فهو بتقدير فعل محذوف أي ينفقون العفو، وجعل (ما) و (ذا) اسماً

---

(1) البيان: ١: ١٤١.

(2) البحر المحيط: ٢: ٤٠٧.

(3) البحر المحيط: ٢: ٤٠٨.

(4) يقول العكبري: أن تجعل (ما) استفهاماً، و(ذا) بمعنى الذي (ينفقون) صلته، والعائد محذوف، فتكون (ما) مبتدأ و(ذا) وصلته خبراً، ولا تجعل (ذا) بمعنى (الذي) إلاّ مع (ما) عند البصريين، وأجاز الكوفيون ذلك مع غير (ما). ينظر: التبيان : ١ : ١٤٠.

واحداً، وإعرابها مفعول به لـ (ينفقون)، أما رأي أبي حيان وابن عطية بجواز رفع (العفو) مع نصب (ما) والعكس، فهو رأي لم أقفْ عليه إلاّ عندهما، وكذلك الحمل على المعنى لم يقل به إلا أبو حيان، لذلك فإنني أستبعده، والأظهر نصب (العفو) لأن إجماع القراء عليه، فلم يقرأ بالرفع سوى أبي عمرو، وكذلك فإن هذه الآية تناسب قوله تعالى : (ماذَا أَنْزلَ ربكُم قَالُوا خَيراً) (١) أكثر من مناسبتها لقوله (ماذَا أَنْزلَ ربكُم قَالُوا أَساطير الأَولِين) (٢) وذلك لاختلاف تفسير معناها إن كان قصد الكافرين بـ (أساطير الأولين) كلام الله أم كلام الرسل. والله أعلم.

٢ . قوله تعالى : **وَالذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُوْنَ أَزْوَاجَاً وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِمْ** [٣]

قرئت: (والذين يتَوفون منْكُم ويذَرون أَزواجاً وصيةٌ لأزواجِهم)(٤)

يقول مكي بن أبي طالب: " حجة من قرأ بالنصب أنه حمله على معنى الأمر بالإيصاء لمن ذكر، ... فإذا حمل على الأمر، والأمر يحتاج إلى الفعل، فأضمر الفعل، فنصب (وصيةً)، والتقدير: فليوصوا وصيةً ، فالنصب يدل على معنى الأمر. وحجة من رفعه أنه حمل على الابتداء، وجعل (لأزواجهم) الخبر، وحسن الابتداء بنكرة، لأنه موضع تخصيص، كما حسن (سلام عليك) رفع بالابتداء، ومثله : (خير من يديك). ويجوز أن ترفع (الوصية) بالابتداء والخبر محذوف، ويكون (لأزواجهم) صفة للوصية، فيحسن الابتداء بنكرة، إذ هي موصوفة، والنكرات إذا وصفت حسن الابتداء بها، لما فيها من الفائدة، تقديره : فعليهم وصيةٌ لأزواجهم. وقد أجمعوا على الرفع في قوله تعالى : (فَصيام ثَلاثَة أَيامٍ) ٥ وعلى قوله : (فتحرير رقبة)(٦). فكل

---

(1) النحل: ٣٠.

(2) النحل: ٢٤.

(3) البقرة : ٢٤.

(4) وصيةً بالنصب هي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وحفص وحمزة ووافقهم اليزيدي والحسن والشنبوذي (وهو أبو الفرج محمد بن أحمد بن إبراهيم البغدادي، من أئمة القراءة، حافظٌ حاذق، ت ٣٨٨ هـ). ينظر الميسر:٣٩.

(5) البقرة: ١٩٦.

(6) النساء: ٩٢.

هذا رفْع بالابتداء على تقدير حذف الخبر، ويقوي الرفع أيضاً أنها في قراءة (أبي) (فَمتَاع لأزواجِهم) وفي حرف ابن مسعود (الوصيةُ لأزواجهم) فهذا يقوي الرفع، والرفع هو الاختيار لما ذكرنا"(١).

ويقول الأنباري: "الذين : في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف وتقديره: يوصون وصيةً، والوصية –ها هنا- قائمة مقام المصدر- وهو الإيصاء – واللام في (لأزواجهم) تتعلق إن شئت بالمصدر، وإن شئت بالفعل المقدر، ومن قرأ : (وصيةٌ) بالرفع كان مرفوعاً لأنه مبتدأ، وخبره مقدر، وتقديره: فعليهم وصيةٌ لأزواجهم، والجملة من المبتدأ والخبر خبر الذين"[٢].

وابن زنجلة والعكبري يلخصان الإعراب فيقولان قولاً متشابهاً، وأنقلُ قولَ ابن زنجلة: "فمن نصب أراد (فليوصوا وصيةً) (٣) أو (يوصون وصيةً) (٤) "ومن رفع فالمعنى: (فعليهم وصيةٌ لأزواجهم)، وحجتهم أنّه في قراءة أبي (الوصيةُ لأزواجهم). قال نحويو البصرة: يجوز أن ترتفع من وجهين: أحدهما أن تجعل الوصية مبتدأ والظرف خبراً كما تقول : (سلام عليكم) والآخر أن تُضمر له خبراً المعنى (فعليهم وصية لأزواجهم) (٥).

فعلى الأقوال السابقة تُعرب (وصية) بالرفع والنصب، فعند النصب يقدر لها فعل فتكون مفعولاً به ، والتقدير: (يوصون وصيةً) أو (فليوصوا وصيةً) أما في الرفع فهي مبتدأ مع تقدير خبر (فعليهم وصيةٌ) وهي نكرة فإما يسبقها ظرف، أو تكون موصوفة بـ (لأزواجهم) لكي يصح الابتداء بها.

وأرى أن وجه الرفع في هذه الآية أقوى من وجه النصب، إذ لا وجه لتقدير الفعل هنا، فليس السياقُ سياقَ اختصاصٍ أو إغراء أو تحذير، أما تقدير ظرف فذلك أظهر للمعنى وأوضح للمقصد في هذه الآية والله أعلم.

---

(1) الكشف: ١: ٢٩٩. وينظر: الفراء : ١ : ١٥٦؛ والكشاف : ١ : ٢٨٥.

[2] البيان : ١ : ١٤٩.

(3) حجة القراءات : ١٣٨.

(4) التبيان: ١٥٥.

(5) حجة القراءات : ١٣٨؛ ينظر كذلك: البحر المحيط : ٢ : ٥٥٢ - ٥٥٣.

٣. قوله تعالى : **فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوْا فَوَاحِدَةً** [١] .

قرئت (فواحدةٌ) بالرفع، وهي قراءة أبي جعفر.

يقول ابن النحاس في هذه الآية: (فواحدةً) أي فانكحوا واحدة، وقرئت (فواحدةٌ) بالرفع، قال الكسائي: التقدير: فواحدةٌ تُقنع"(٢)

وكذا الزمخشري يقول: (فواحدة) أي فالزموا أو اختاروا واحدة وذروا الجمع رأسا... وقرئ (فواحدةٌ) بالرفع على: فالمقنع واحدةٌ، أو فَكَفَتْ واحدةٌ، أو فحسبكم واحدةٌ(٣).

ويذكر الأنباري وجهي الإعراب، فيقول: "فواحدة، تُقرأ بالنصب والرفع، فأما من قرأ بالنصب فلأن التقدير فيه، فانكحوا واحدةً وهو جواب الشرط في قوله (فإن خفتم ألا تعدلوا) ومن قرأ بالرفع ففيه وجهان:

- أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: فهي واحدة.
- والثاني: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره: فامرأةٌ واحدةٌ تُقنع، والأول أولى"(٤)
- والقرطبي له الرأي نفسه إذ يقول: "قرئت بالرفع: أي فواحدةٌ فيها كفاية أو كافية، ... وقرئت بالنصب بإضمار فعلٍ: أي فانحكوا واحدة"(٥)
- نجد مما سبق أن قراءة النصب تستلزم تقدير فعل قبلها، أما قراءة الرفع فهي على أرجح الآراء تعرب مبتدأ لخبر محذوف تقديره: كافيه أو تُقنع.

---

(1) النساء : ٣.

(2) إعراب القرآن: ١: ١٩٩، وكذلك قال الفراء: فواحدة مثل: (فإن لم يكونا رجلين فرجلٌ وامرأتان) أي : فواحدةٌ مقنع رضا؛ ينظَر: معاني القرآن: الفراء: ١: ٢٥٥.

(3) الكشاف: ١: ٤٥٨.

(4) البيان: ١: ٢١١.

(5) القرطبي: ٥ : ١٥.

والرأيان يتقاربان في المعنى ويحومان حول الحمى نفسه، ويدوران حول فلك واحد، لذلك لعلّي أرجح النصب دون استبعاد الرفع، لأن تقدير فعل هنا يعطي إيحاء بأن الآية أسلوب إغراء.

٤ . قوله تعالى: **لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ** [1]

قرأها نافع وحفص والكسائي وأبو جعفر(بينَكم) وقرأ الباقون (بينُكم) (٢).

اختُلفَ في إعراب هذه الكلمة بين رفعها على الفاعل أو المبتدأ، وبين نصبها على الظّرفية.

يقول ابن خالويه : "من قرأه بالنصب جعلوه ظرفا، ... وقرأ الباقون (بينُكم) بالضم أي وصلُكم، جعلوه اسما كما يقال: جاءني رجل دونك، وهذا رجل دون؛ أي خسيس... ويقال: بينهما بون بعيد وبين بعيد، والبين : مصدر بانَ يبين بيناً"(٣).

وابن النحاس يذكر هذين الرأيين أيضا فيقول: "لقد تقطع بينُكم : قال أبو عمرو أي وصلُكم، وبينَكم : على الظرف"(٤).

ويقول ابن الأنباري: "يقرأ (بينكم) بالرفع والنصب، فالرفع على أنه فاعل (تقطّع) ويكون معنى (بينُكم): وصلُكم، فيكون معناه: لقد تقطّع وصلُكم.

والنصب على الظرف، وتقديره: لقد تقطّع ما بينَكم، على أن تكون (ما) نكرةً موصوفة، ويكون (بينكم) صفته فحذف الموصوف، ولا تكون موصولة على مذهب البصريين(5)، لأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحالٌ أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخر الاسم، ولكن التقدير: (لقد تقطّع الأمر بينَكم)، ويجيز الكوفيون الحذف.

---

(1) الأنعام : ٩٤.

(2) الميسر: ١٣٩.

(3) إعراب القراءات السبع: ١: ١٦٥.

(4) إعراب القرآن: ٢: ٢٢.

(5) البيان: ١: ٢٨٠.

"فبين إذاً نُصب على الظرف عند أهل البصرة والكوفة، وإنما اختلفوا في تقدير الكلام"(١).

ويرى العكبري أن للنصب ثلاثة أوجه: "أن يعرب ظرفاً لتقطّع، والفاعل مضمر أي تقطع الوصل بينكم، ودلّ عليه شركاء[٢]. والثاني: أن يعرب وصفا لمحذوف أي لقد تقطّع شيء بينكم ، أو وصل(٣). والثالث : أن هذا المنصوب في موضع رفع وهو معرب، وجاز ذلك حملا على أكثر أحوال الظرف. ومثله (منا الصالِحون ومنا دون ذَلِك) (٤). ويقرأ بالرفع على أنه فاعل، والبين هنا : الوصل، وهو من الأضداد"(٥).

والترجيح بين أوجه النصب هو أن يعرب ظرفا منصوبا، لأن معظم العلماء قد قال به، أما باقي الآراء فإنها بالضرورة تؤدي إليه، ولا أرى سببا يدعو لاختلاف هذه الأسباب، فالكلمة واضحة ولا تحتاج لكبير جهد.

٥ . قال تعالى : **قُلْ هِيَ لِلَّذِيْنَ آمَنُوْا فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ القِيَامَةِ** [٦]

قرأها نافع (خالصةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب(٧)

يتفّق العلماء والمفسرون على وجوه إعراب هذه الكلمة، فيقول الفراء: "نصبت خالصة على القطع" ويقصد بها النصب على الحال، ثم يكمل: "ولو رفعتَها... تردها على موضع الصفة التي رفَعتَ لأن تلك في موضع رفع"(٨) ويقصد بالصفة أن تكون خبراً.

ويقول ابن خالويه: "قرأ نافع وحده (خالصةٌ) بالرفع، على معنى هي خالصة، وقرأ الباقون بالنصب (خالصةً) على القطع والحال، لأن الكلام تم دونه قل: هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا، وهي ثابتةٌ في القيامة خالصةً(١)

---

(1) حجة القراءات: ٢٦٢.

(2) الآية التي تسبقها: (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء)

(3) يرى أبو حيان هذا الرأي ويفسره ويعلله، ينظر للتوسع: البحر المحيط: ٤ : ٥٨٨.

(4) الجن: ١١.

(5) التبيان: ١: ٣٨٩.

(6) الأعراف : ٣٢.

(7) الميسر: ١٥٤.

(8) الفراء: معاني القرآن: ١: ٣٧٧.

وكذلك مكي بن أبي طالب يذكر هذين الإعرابين، ثم يميز بينهما فيقول: "والنصب أحب إلي ، لأنه أتم في المعنى، ولأن عليه جماعة القراء"(٢)

ويقول الكرماني: "قرأ نافع (خالصةٌ) رفعاً على أنه خبر بعد خبر كما تقول زيد عاقلٌ لبيب، والمعنى: قل هي ثابتةٌ للمؤمنين في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة"(٣)

ويمثل ابن زنجلة على الحال فيقول : "... قرأ الباقون (خالصةً) نصباً على الحال كما تقول: المال لزيد خالصاً"(٤).

ويذكر الزمخشري باختصار علة النصب والرفع فيقول: "خالصة بالنصب على الحال، وبالرفع على أنها خبر بعد خبر"(٥).

ولعلي أرجح ما رجحه مكي بن أبي طالب ، إذ إن وجه النصب عليه جماعة القراء، ولم يقْرأ بالرفع غير نافع، كما أن المعنى مستقيم محدد غير مخل عند إعرابها حالاً.

٦. قوله تعالى: **وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً** [6]

قرئت بالشواذ: (شيخٌ) وهي قراءة المطوعي. (٧).

يقول صاحب الكشاف:" شيخاً: نَصب بما دلّ عليه اسم الإشارة، وقُرِئ (شيخٌ) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بعلي هو شيخ، أو بعلي: بدل من المبتدأ، وشيخٌ: خبر، أو يكونان معاً خبرين"(٨).

---

(1) إعراب القراءات السبع وعللها: ١: ١٨٠.

(2) الكشف: ١: ٤٦٢.

(3) مفاتيح الأغاني: ١٧٨.

(4) حجة القراءات: ٢٨١.

(5) الكشاف: ٢: ٩٧.

(6) هود : ٢٧.

(7) الميسر: ٢٣٠.

(8) الكشاف: ٢: ٣٩٥.

ويقول العكبري :" قوله تعالى- (وهذا بعلي شيخاً) يقرأ في المشهور بالنصب، ويقرأ بالرفع، وفيه عدةُ أوجه:

- أحدها أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي هو شيخٌ.
- والثاني : بجعل (بعلي وشيخٌ) خبراً واحداً مثل حلْو حامض.
- والثالث: هو خبر بعد خبر.
- والرابع: بجعل (بعلي) بدلا من هذا، و(شيخٌ) خبره.
- والخامس: بجعل (بعلي) عطف بيان لـ (هذا) و (شيخٌ) خبر هذا"(١).

ويتحدث الأنباري عن وجه النصب فيقول : "فالنصب على الحال المشار إليه، والعامل فيها ما في (هذا) من معنى الإشارة أو التنبيه، فكأن المعنى : أشير إليه شيخاً أو أنبه عليه شيخا"(٢).

وأميل إلى ترجيح الرأي الثاني والثالث من آراء العكبري، إذ الأول بعيد لأن المبتدأ واضح جلي لا يحتاج معه إلى تقدير، والرابع والخامس يتشابهان والمعنى قد يخلّ بهما فإذا قلنا وهذا شيخٌ، فقد أسقطنا شيئا مهماً وهو محلّ العجب والاستغراب ألا هو بعلها الشيخ، لذلك فقراءة النصب هي الأرجح .

٧. قوله تعالى: **ولا يلتَفِتْ منكم أحدٌ إلاّ امرأتَكَ** [٣].

قال ابن النّحاس: ولا يلتَفتْ منكم أحد إلاّ امرأتَك [٤] نصب بالاستثناء، وهي القراءة البينة، والمعنى فأسرِ بأهلك إلاّ امرأتَك، وقد قال عز وجلّ: كانَتْ من الغَابِرِين أي من الباقين لم يخرج بها، وإن كان قد قيل فيه غير هذا، ويدلّ أيضاً على النّصب أنّه في قراءة عبد الله: فأسرِ بأهلك إلاّ امرأتك وقد قيل: المعنى لا يلتفت منكم أحد إلى ما خَلَفَ ولْيخْرج مع لوطٍ ﵇ ، وقرأ أبو عمرو وابن كثير إلاّ امرأتُك بالرفع على البدل، فأنكر هذه القراءةَ جماعةٌ منهم أبو عبيد، قال أبو عبيد: ولو

---

(1) إعراب القراءات الشواذ : ١ : ٦٦٧، ٦٦٨.

(2) البيان: ١: ١٧.

(3) هود: ٨١.

(4) هود: ٨١.

كان كذا لكان (ولا يلتفتُ) بالرفع، وقال غيره: كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات؟ قال أبو جعفر: وهذا الحملُ من أبي عبيد ومن غيره على مثْل أبي عمرو مع جلالته ومحلّه من العربية لا يجب أن يكون، والتّأويل له على ما حكى محمد بن يزيد قال: هذا كما يقول الرجل لحاجبه لا يخرج فلان فلفظ النّهي لفلان ومعناه للمخاطَبِ أي: لا تدعه يخرج، فكذا لا يلتَفتْ منك أحد إلاّ امرأتَك، ومثله لا يقم أحد إلاّ زيد، ويكون معناه انههم عن القيام إلا زيداً، ووجه آخر يكون معناه مر زيداً وحده بالقيام"[١].

٨. قوله – تعالى- : **وأُلئِكَ يَدْخُلُونَ الجنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيئًا * جَنَّاتِ عَدْنٍ التي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالغَيْبِ**[٢].

قرأها الشنبوذي (جناتُ عدنٍ)

وفي قراءتين شاذتين أُخْريين (جنةَ عدنٍ) و(جنةُ عدن) بالإفراد، والأولى قراءة المطوعي، والثانية قراءة الحسن(٣).

أورد الفراء هذه الآية، فقال : "(جنات عدن) بالنّصب، ولو رفعتْ على الاستئناف كان صواباً"[٤].

ويقول القرطبي: "(جنّات عدن) بدلاً من الجنة فانتصبتْ . قال أبو إسحق الزجاج: ويجوز (جناتُ عدن) على الابتداء، وقال أبو حاتم[5]: ولولا الخطّ لكان (جنةٌ عدن) لأن قبله (يدخلون الجنة)" (٦).

وقد أوردها العكبري في التبيان وإعراب القراءات الشواذ فقال : " قوله تعالى : (جناتُ عدن) يقرأ بضم التاء ، على تقدير (هي جنات) ويقرأ (جنةُ) على الإفراد بضم التاء، على ما ذكرنا في الجمع، وبفتحها على البدل من (الجنة)"[١].

---

(1) إعراب القرآن: ٢ : ١٧٩.

(2) مريم : ٦٠ ، ٦١.

(3) الميسر:٣٠٩.

(4) معاني القرآن : ٢ : ١٧٠.

(5) هو سهل بن محمد بن عثمان الجُشمي؛ أبو حاتم السجستانيّ البصري، كان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة، كان المبرد يلازم القراءة عليه، له نيف وثلاثون كتاباً، منها: (المختصر) في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه، وله شعر جيد، ت ٢٤٨ هـ. ينظر: الأغاني: ٦ : ٢٦٥.

(6) الجامع لأحكام القرآن : ١١ : ٨٤.

ففي حالة النصب- سواء بالإفراد أو الجمع- تعرب بدلاً من (الجنة) في الآية السابقة لها (يدخلون الجنة)، وبالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: تلك أو هي جنات.

ووجه البدل أقوى، لأن فيه اتصالَ الآيتين معاً، واتصال وشائج الكلام بعضه ببعض، أما عند إعرابها خبر مبتدأ محذوف، فإننا بذلك نقطع الكلام ونستأنف.

٩. قوله تعالى: **أَمْ حَسِبَ الذينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ** [٢].

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف[٣]، ووافقهم ابن محيصن بخلفه، والأعمش[٤] (سواء) وقرأ الباقون (سواء)[5].

يقول ابن خالويه .." قرأ حمزة والكسائي وحفص (سواء) نَصباً يجعلونه مفعولاً ثانيا من (يجعله)، والهاء والميم المفعول به الأول، فإن جعلت (كالذين آمنوا) المفعولَ الثاني نصبتَ (سواء) على الحال، وهو وقْفٌ حسن، ... وقرأ الباقون (سواء) بالرفع، جعلوه مبتدأ وما بعده خبر عنه، ويكون الوقف على قوله: (وعملوا الصالحات) تاماً"(٦).

ولابن زنجلة[٧] ومكي ابن أبي طالب(٨). قول يقارب قول ابن خالويه ويشبهه، ويرى الانباري(٩) أن تعرب (سواء) بالرفع خبراً مقدماً ويوافقه العكبري إذ يقول: "يقرأ (سواء)

---

(1) إعراب القراءات الشواذ: ٢ : ٥٢؛ وينظَر: التبيان : ٢ : ٨٧٧؛ والبحر المحيط: ٦ : ٢٠١؛ والكشاف: ٢ : ٥١٥.

(2) الجاثية : ٢١.

(3) هو أبو محمد خلف بن هشام الأسدي البغدادي، ت ٢٢٩. ينظَر: الميسر ص س.

(4) هو أبو محمد الكوفيّ سليمان بن مهران مولى بني أسد، إمام جليل، مقرئ الأئمة، ت ١٤٨ هـ.

(5) ينظَر: الميسر : ٥٠٠.

(6) إعراب القراءات السبع وعللها: ٢: ٣١٤.

(7) حجة القراءات : ٦٦١.

(8) الكشف: ٢: ٢٦٨.

(9) البيان: ٢: ٣٠٥.

بالرفع، فَـ (محياهم ومماتهم) محياهم : مبتدأ ، ومماتهم: معطوفٌ عليه، و (سواء): خبر مقدم، ويقرأ (سواء) بالنّصب، وفيه وجهان: هو حالٌ من الضمير الكاف، أي نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال، والثّاني: أن يكون مفعولاً ثانياً لـِ (حسب) والكاف حال"[1]. وأبو حيان يكتب كلاما كثيرا ينصب في جملته على الأوجه التي ذُكرتْ، فـ (سواء) بالرفع ُأعربت إما مبتدأ، أو خبرا مقدماً، وفي النصب ُأعربت مفعولاً به ثانياً أو حالا وأرجح إعرابها حالا لأنها بمعنى (مستَوِين)، والوقف عندها يتم، والمعنى يستقيم.
أما إعرابها مفعولا ثانيا: لـِ (نجعلهم) ، فإن (نجعلهم) تحمل معنى الصيرورة، فمعنى الآية يقول: بأنّا لا يمكن أن نجعل الذين اجترحوا السيئات مؤمنين، فقلبت حالهم من الكفر إلى الإيمان، أما (سواء) فجاءت في آخرِ الجملة لتعبر عن حال هؤلاء وهؤلاء.

١٠. قوله تعالى : **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** [2]

قُرئت بالرفع وهي قراءة بقية القراء غير عاصم وابن محيصن[3].

يقول الفراء: "تُرفَع (حمالة) وتُنصب، فمن رفَعها فعلى جهتين : يقول: سيصلى نار جهنم هو وامرأته حمالةَ الحطب تجعله من نعتها، والرفع الآخر وامرأته حمالةُ الحطب تريد: وامرأته حمالةُ الحطب في النار، فيكون (في جيدها) هو الرافع، وان شئتَ رفَعتَها بالحمالة، كأنك قلت: ما أغنى عنه مالُه وامرأتُه هكذا.
وأما النصب فعلى جهتين: أن تجعل الحمالة قطعاً، لأنّها نكرة، ألا ترى أنك تقول وامرأته الحمالةَ الحطب، فإذا ألقيت الألف واللام كانت نكرةً، ولم يستقم أن تَنْعتَ معرفةً بنكرة، والوجه الآخر: أن تشتمها بحملها الحطب، فيكون نصبها على الذم"(٤)

ويذكر الأخفش أنها رفعت بتقدير (وتصلى امرأته حمالةُ الحطب)، أي على الصفة، وتنصب على الذم، أما إذا نونت ، فيجوز أن تُعرب حالاً لامرأته(5).

---

(1) التبيان : ٢ : ٣٩٨.

(2) المسد : ٤.

(3) الميسر : ٦٠٣.

(4) معاني القرآن: ٣: ٢٩٨.

(5) معاني القرآن: ٢: ٥٨٨.

ويقول ابن النحاس: "حمالةُ الحطب بالرفع فيه قولان: أحدهما أنه نعت لامرأته والآخر أنه خبر الابتداء ... ومن قرأ (حمالةَ الحطب) ففي قراءته قولان: أحدهما أنه منصوب على الحال، لأنه يجوز أن تدخل فيه الألف واللام، فلما حذفتها نُصب على الحال، والقول الآخر أنه منصوب على الذم"(١)

وابن زنجلة يذكر من الآراء السابقة أن تكون منصوبة على الذم، أو أن تكون وصفا على الرفع، أو تكون خبراً(٢)

ويقول مكي بن أبي طالب في هذه الآية : "حمالةَ الحطب" قرأها عاصم بالنصب، على الذم لها ... لا للتخصيص، وفي الرفع أيضاً ذم، لكن هو في النصب أبين ، لأنك إذا نصبتَ لم تقصد إلاّ أن تزيدها تعريفاً وتبييناً، إذ لم تُجرِ الإعراب على مثل إعرابها إنما قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها.

وعلى هذا المعنى يقع النصب في غير هذا على المدح. وقرأ الباقون بالرفع على الصفة أو على إضمار مبتدأ ، أي : هي حمالةُ الحطب، أو على البدل من امرأته، أو على الخبر لامرأته(٣).

والمفسرون أمثال الزمخشري(٤)، وأبي حيان يذكرون وجوه الإعراب التي ذكرها اللغويون قبلهم، فيقول أبو حيان: "وحمالةُ في قراءة الجمهور خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لامرأته، وفي قراءة النصب، انتصب على الذم"(٥).

فالآراء السابقة ترى أنها منصوبة عل الذم، أو على الحال عند رفع التعريف، أما الرفع فإنها ترفع على النعت أو خبر مبتدأ محذوف.

وأرجح أن تكون منصوبة على الذم، لأنها أوضح وأبين للمعنى ويلازمها السياق فهي كما يذكر ابن النحاس كقول الراجز:

نحنُ بني ضبة أصحاب الجمل(١)

---

(1) إعراب القرآن: ٥: ١٩٢.

(2) حجة القراءات: ٧٧٦، ٧٧٧.

(3) الكشف، ٢: ٣٩٠.

(4) الكشاف: ٤: ٨٠٨.

(5) البحر المحيط: ١٠: ٥٦٧.

أو قول رؤبة :

أنا ابنُ سعد أكرمِ السعدينا(٢)

أما الرفع فإن وجه إعرابها بالنعت أقرب من كونها خبراً لمبتدأ محذوف، لأنها متصلة المعنى بما قبلها، فهي تصف امرأة أبي لهب بأنها تحمل الحطب أو تمشي بين الناس بالنّميمة.

وسأضرب مثالين موجزين على مثل ما سبق من الآيات:

١. قوله تعالى : **قالُوْا مَعْذِرَةً إلى رَبِّكُمْ ولَعَلَّهُمْ يَتَّقُوْنَ** ٣

قُرِئت بالرفع والنصب، فالنصب قراءة حفص ووافقه اليزيدي، والباقون على الرفع(٤)

ففي قراءة الرفع تعرب على أنها خبر مبتدأ محذوف تقديره: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم، والنصب على نائب عن مفعول مطلق، وقد تعرب مفعولاً لأجله، فكأنهم لما قالوا: لم تعظون؟ قالوا: معذرة إلى ربكم(5).

٢. قوله تعالى: **ذلِكَ عِيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الحَقِّ الذي فِيْهِ يَمْتَرُوْنَ** ٦.

قرأها ابن عامر وعاصم ويعقوب (قولَ الحق)، وقرأ الباقون (قولُ الحق) (٧) تُعرب خبر مبتدأ محذوف، أو نعتاً لـ (عيسى) هذا عند الرفع، أما من قرأه بالنصب فإنه ينصبه على أنه مفعول مطلق(١).

---

(1) البيت بلا نسبة وبقيته: **الموتُ أحلى عندنا من العسل**. ينظر: لسان العرب، مادة (جمل).

(2) ملحق ديوان رؤبة، الكتاب ٢: ١٥٥، شرح المفصل ١: ٤٧.

(3) الأعراف : ١٦٤.

(4) الميسر، ١٧٢.

(5) ينظر: البيان: ١: ٣١٨، التبيان: ١: ٤٤٧، الكشف: ١: ٤٨١.

(6) مريم : ٣٤.

(7) الميسر: ٣٠٧.

ثانياً: تبادل المرفوع والمنصوب والأصل الرفع

يختص القسم الثاني من هذا الفصل بتبادل الكلمات بين الرفع والنصب، على أن يكون أصلها الرفع، وقرئت بالنصب. ومثال ذلك:

أ. ما تبادل إعرابه مع تغير الفعل:

١. قوله تعالى: **وَلَوْ يَرَى الذِيْنَ ظَلَمُوا إذْ يَرَوْنَ العَذَابَ أنَّ القُوَّةَ للهِ جَمِيْعَاً** [٢]

"(ولو تَرى) هي قراءة نافع وابن عامر وابن وردان[٣] بخلفه[٤]، ويعقوب، ووافقهم الحسن، وقرأ الباقون (ولو يرى)" (٥).

يقول مكي بن أبي طالب: "(ولو تَرى) .... على المخاطبة للنبي عليه السلام لأن عليه نزل القرآن، فهو المخاطب به، وهو الفاعل لـ (ترى). ويقوي ذلك قوله (ويوم القيامة ترى الذين) (٦)، وقوله : (ولو ترى إذ وقفوا) (٧)، (ولو ترى إذ فزعوا) (٨)، و(لو ترى إذ يتوفى) (٩)، فكله إجماع على الخطاب للنبي عليه السلام... وقرئ بالياء، فجعلوا الفاعل الذين ظلموا، لأنهم لم يعلموا قدر ما يصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون، فهم أولى أن يسند إليهم الفعل، لجهلهم بمآل أمرهم من أن يسند إلى النبي – عليه السلام- لأنّه كان عالماً بذلك(١٠).

---

(1) ينظر: البيان: ١: ١٠٢-١٠٣؛ وحجة القراءات: ٤٤٣؛ والكشاف: ٣: ١٠٥.

(2) البقرة : ١٦٥.

(3) هو أبو الحارث عيسى بن وردان المدنيّ، إمام مقرئ، راوٍ محقّق، ت ١٦٠ هـ.

(4) الخُلْف: هو قراءة الكلمة بوجهين، ولكلّ حركة خلف، فالفتح خلْفه الضم مثلاً، وهكذا في كل الحركات.

(5) الميسر : ٢٥.

(6) الزمر: ٦٠.

(7) الأنعام: ٢٧

(8) سبأ: ٥١

(9) الأنفال: ٥٠

(10) الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١: ٢٧٢.

ويقول الأنباري في بيان إعرابه لهذه الآية: "قرئ (يرى) بالياء والتاء، فمن قرأه بالياء كان (الذين ظلموا) في موضع رفع، لأنّه الفاعل، ويرى بمعنى يعلم، وسدت أن وصلتُها مسد المفعولين، ومن قرأه بالتاء كان (الذين ظلموا) في موضع نصب لأنّه مفعول (ترى)، وهو من رؤية العين"⁽¹⁾،

فعلى هاتين القراءتين يعرب الاسم الموصول (الذين) إما فاعلاً وذلك في قراءة: (ولو يرى الذين ظلموا) أو يعرب مفعولاً به في قراءة (ولو ترى الذين ظلموا) أي لو تَرى يا محمد الذين ظلموا. على أني أرجح الإعراب الأول، لأنّه كما قال مكي بن أبي طالب، هؤلاء الذين ظلموا أحوج للعلم بالعذاب وقدرة الله من النبي والمؤمنين الذين آمنوا به أصلاً، كذلك جاء في كتاب ابن النحاس أن أبا عبيد اختار القراءة بالياء لأنّه يروى في التفسير أن المعنى لو يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا أن القوة لله⁽²⁾.

٢. قوله تعالى: **قالَ يَا نُوْحُ إنَّهُ لَيْسَ مِنْ أهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحِ** [٣]

قال القرطبي: "قرأ ابن عباس وعروة وعكرمة ويعقوب والكسائي: (إنه عملَ غير صالح) .. وقرأ الباقون: (عملٌ) أي ابنك ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف؛ قاله الزجاج وغيره، قال:

تَرتَعُ مارتعتْ حتى إذا ادكَرتْ فإنما هِي إقْبالٌ وإدبارُ [٤]

أي ذاتُ إقبال وإدبار"⁽٥⁾.

وقد ذكر هاتين القراءتين الفراء⁽٦⁾، والأخفش⁽٧⁾، وابن خالويه⁽٨⁾، وقد اختار قراءة الرفع؛ فقال: "قال ابن مجاهد: والاختيار الرفع على قراءة أهل المدينة والحجاز

---

(1) البيان في غريب إعراب القرآن : ١ : ١٢٥.

(2) إعراب القرآن: ١ : ٨٨.

(3) هود : ٤٦.

(4) ديوان الباكيتين، ديوان الخنساء، ص٦٦.

(5) الجامع لأحكام القرآن: ٩ : ٣٢.

(6) معاني القرآن: ٢ : ١٩.

(7) معاني القرآن: ١: ٣٨٣.

(8) إعراب القراءات السبع وعللها: ١: ٢٨٣.

قال: لو كان النبي ﷺ قد حفظ عنه (عمل غير صالح) لكان أهل المدينة أحفظ لها من غيرهم(١).

أما إعراب (غير) فيفصله الأنباري إذ يقول: " فمن قرأ (عملَ) غير صالح جعله فعلاً ماضياً، ونصب (غير) به على أنه مفعول، وهذه القراءة تدلّ على أن الضمير في (إنه) يعود على الابن.

ومن قرأ: إنه (عملٌ) غير صالح، بالرفع والتنوين، احتمل أن تعود الهاء في (إنه) إلى السؤال، أي : إن سؤالك أن اُنجي كافراً عملٌ غير صالح واحتمل أن يعود إلى الابن، أراد: إنه ذو عمل غير صالح، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه"(٢).

وتلخيص لما سبق فإن (غير) تعرب نعتاً في قراءة الرفع والتنوين؛ وهي قراءة أغلب القراء (إنه عملٌ غير صالح) وتعرب مفعولاً به في قراءة (عمل غير صالح) أي قراءة (عمل) فعلاً ماضياً.

٣.قوله تعالى: **يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ** [٣].

قرئت كلمة (يضاعف) بالتشديد أي : يضعفُ لها العذاب، وفي هذه القراءة لا يتغير إعراب كلمة (العذاب)، وقرئت كذلك: (نُضعفْ لها العذاب) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر ووافقهما ابن محيصن[٤] بخلفه، وقرئ شواذ: (نُضاعفْ لها العذاب) بالبناء للفاعل، وهي قراءة ابن محيصن في وجهه الثاني، وفي القراءتين السابقتين تنصب كلمة (العذاب) على المفعولية(5).

---

(1) المصدر السابق.

(2) البيان: ٢: ١٢.

(3) الأحزاب : ٣٠.

(4) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي بالولاء، المكي، مقرئ أهل المدينة مع ابن كثير، أعلم قراء مكة بالعربية، ت ١٢٣ هـ. ينظر: الميسر : ص ش.

(5) الميسر: ٤٢١.

وكذا يذكر الآراء السابقة مكي ابن أبي طالب(1)، فقد تغير إعراب كلمة (العذاب) بناء على تغير الفعل (يضاعف) من البناء للمجهول إلى البناء للمعلوم (نُضاعف) و(نُضعف).

فَـ(العذاب) عند بناء الفعل للمجهول تعرب نائب فاعل، أما عند بناء الفعل للمعلوم، تعرب مفعولاً به.

وقد ورد في كتاب الله آيتان تشبهان هذه الآية وهما:

يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيْهِ مُهَانًا [٢]

يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ، مَا كَانُوا يَسْتَطِيْعُوْنَ السَّمعَ وما كانوا يُبصِرون [٣].

٤. قوله تعالى: **وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللهِ إِلى النَّارِ** [٤]

قُرِئَتْ: **(**ويوم نَحشُر أعداءَ اللهِ إلى النار**)** **(٥)**

تعرب كلمة (أعداء) نائب فاعل في القراءة الأولى، ومفعولاً به في الثانية.

٥. قوله تعالى : **فَأَصْبَحُوْا لا يُرَى إلاَّ مَسَاكِنُهُمْ** [٦]

قُرِئَت: (فَأصبحوا لا تَرى إلا مساكنَهم **)**

فهي تعرب على القراءة الأولى نائب فاعل، وعلى الثانية: مفعولاً به(٧).

٦. **يَقُوْلُوْنَ لَئِنْ رَجَعْنَا إلى المَدِيْنَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ** [١]

---

(1) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات : ٢ : ١٩٦.

(2) الفرقان : ٦٩.

(3) هود : ٢٠.

(4) فُصلت : ١٩.

(5) وهذه قراءة نافع ويعقوب، ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢: ٢٧٦؛ الكشف: ٢: ٢٤٨؛ التبيان: ٢: ٣٧٨؛ الميسر: ٤٧٨.

(6) الأحقاف : ٢٥.

(7) ينظر: الميسر: ٥٠٥؛ التبيان: ٢: ٤٠٣؛ الكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢: ٢٧٤؛ الكشاف: ٤: ٢٩٩.

اختلاف في قراءة الفعل (ليخرجن) فلحق ذلك اختلاف في إعراب (الأعز) و(الأذل) فقرئت:

١. القراءة المتواترة: (ليخرجن الأعز من الأذل)، فتكون (الأعز) فاعلاً، و(الأذل) مفعولاً به.
٢. (لنُخرجن الأعز منها الأذل) وهي قراءة الحسن، على أن الفاعل مستتر وجوباً تقديره (نحن)، ونصب (الأعز) على أنه مفعول به، و (الأذل) حال.
٣. (ليخْرجن الأعز منها الأذل) : الأعز : فاعل، والأذل: على الحال.
٤. (ليخرجن الأعز منها الأذل): على البناء للمجهول، فتكون (الأعز) نائب فاعل والأذل: حال.
٥. (لنَخْرجن الأعز منها الأذل): نصبت (الأعز) على الاختصاص، و(الأذل) على الحال، وحكى هذا القراءة أبو حاتم⁽٢⁾.

وفيما يأتي تفصيل للآراء السابقة:

القراءة المتواترة، وقد أجمع على إعرابها النحاة والمفسرون ولم يختلفوا في إعراب كل من (الأعز) و(الأذل)، فأعربوا (الأعز): فاعلاً، و(الأذلّ) مفعولاً به، وهو ما يوافق معنى سبب نزول الآية، التي نزلت في غزوة بني المصطلق، وقول عبد الله بن أبي ابن سلول (لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل) وعنى بالأعز نفسه وبالأذل: رسول الله ﷺ⁽٣⁾.

أما القراءات الأخرى فهي شاذة، وقد أورد بعضها الزمخشري وأبو حيان وأورد الأنباري وابن النحاس والعكبري بعضاً آخر.

وأما قراءة الحسن وابن أبي عبلة والسبي في اختياره : لنخرجن بالنون وضمها وكسر الراء، ونصب الأعز والأذل، فهي تعرب (الأعز) مفعولاً به، و(الأذل) على الحال، عند من يجوزون تعريف الحال، وتفصيل هذه القضية – بإذن الله- بعد عرض الآراء.

---

(1) المنافقون : ٨.

(2) ينظر للتفصيل: الميسر: ٥٥٥؛ والكشاف٤: ٥٣١؛ والبحر المحيط : ١٠: ١٨٣.

(3) ينظر للتوسع: البحر المحيط: ١٠: ١٧٨؛ الكشاف: ٤ : ٥٣٠.

وقد أورد هذه القراءة (لنُخْرِجن الأعز منها الأذل) الفراء(١). وابن النحاس[٢] وحكاه الكسائي(٣)، والعكبري(٤)، وأبو حيان(٥)، وهم جميعاً متفقون على إعرابها كما ذُكر، يقول الفراء: "وقرأ بعضهم: الأعز منها الأذل، أي لنُخْرِجن الأعز في نفسه ذليلاً"(٦).

ويقول العكبري فيها : ويقرأ بنون مضمومة وكسر الراء، (الأعز) نصب، و(الأذل) على الحال، ويجوز أن يكون (الأذل) نعتاً للأعز، أي الأعز في نفسه الأذل عند الله"(٧).

القراءة الثالثة، وهي قراءة (ليخْرجن) بالياء والبناء للفاعل، فتُعرب (الأعز) فاعلاً، و(الأذل) حالاً. يقول ابن الأنباري : "ويقرأ (ليخرجن) بفتح الياء وهو فعل لازم مضارع (خرج) : إلا أنّه نَصب (الأذل) على الحال وهو شاذّ، لأن الحال لا يكون فيها الألف واللاّم"(٨).

وقد ذكر هذه القراءة الكسائي وابن النحاس(٩)، وأبو حيان(١٠)، والزمخشري(١١)، والعكبري(١٢).

وأما القراءة الرابعة، وهي قراءة (لَيخْرجن) بالياء وبالبناء للمفعول، وبه يكون إعراب (الأعز) نائب فاعل، و(الأذل) حالاً أي: (ليخْرجن الأعز منها ذليلاً).
أورد هذه الرواية الفراء[١] والزمخشري(٢)، وأبو حيان(٣).

---

(1) ينظر: معاني الفراء: ٣، ١٦٠.

(2) ينظر: إعراب القرآن : ٤ : ٢٨٧.

(3) ينظر المصدر السابق.

(4) ينظر إعراب القراءات الشواذ: ٢: ٥٩٠.

(5) ينظر: البحر المحيط: ١٠ : ١٨٣.

(6) ينظر : معاني الفراء: ٣ : ١٦٠.

(7) ينظر إعراب القراءات الشواذ: ٢: ٥٩٠.

(8) البيان: ٢ : ٣٦٨ .

(9) ينظر: إعراب القرآن: ٤ : ٢٨٧.

(10) ينظر البحر المحيط: ١٠ : ١٨٣.

(11) الكشاف: ٤ : ٥٣٠.

(12) ينظر إعراب القراءات الشواذ: ٢ : ٥٩٠.

وأما القراءة الخامسة، وهي قراءة (لَنَخْرجن) بنون الجماعة وضم الراء، ونصب (الأعز) على الاختصاص و(الأذل) على الحال.

ولم يورد هذه الرواية إلا أبو حيان إذ قال : "وقرأ الحسن فيما ذكر أبو عمرو الداني: لَنَخْرجن، بنون الجماعة مفتوحة وضم الراء، ونصب الأعز على الاختصاص، كما قال: نحن العرب أقرى الناس للضيف، ونصب الأذل على الحال، وحكى هذه القراءة أبو حاتم"(٤).

وأضعفُ هذه القراءة لأنها تخالف المعنى ولا تناسب قول ابن سلول في النبي – عليه السلام- الذي نزلت فيه هذه الآية.

أما الآراء الأخرى عدا الرأي الأول فهي تدور في فلك واحد، وتلتقي في المعنى ذاته، أي أن يخْرج العزيز الرجلَ ذليلاً، يقول الزمخشري: "ومعناه خروج الأذلّ ، أو إخراج الأذلّ أو مثلَ الأذل"(٥).

ويرى الأنباري أن تعريف الحال في قولهم: مررت به المسكين، وادخلوا الأولّ فالأولّ، شاذ لا يقاس عليه"(٦). لذلك يعربها من لا يجوزون تعريف الحال: إما حالاً بتقدير مثل؛ وهو لا يتعرف بالإضافة أي : مثلَ الأذل، أو مفعولاً به لحال محذوفة أي: مشبهاً الأذل، أو مفعولاً مطلقاً على أن الأصل إخراج الأذل فَحذفَ المصدر المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه(٧).

وتفصيلُ مسألة مجيء الحال معرفاً بـ (أل) التعريف أورده سيبويه: "وذلك قولك: أرسلتها العراك، قال لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العِراكَ ولم يذُدها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدخَالِ(٨)

---

(1) ينظَر: معاني القرآن : ٣ : ١٦٠.

(2) الكشاف: ٤ : ٥٣١.

(3) البحر المحيط: ١٠ : ١٨٣.

(4) البحر المحيط : ١٠ : ١٨٣.

(5) الكشاف : ٤ : ٥٣١.

(6) البيان: ٢ : ٣٦٧.

(7) ينظر الكشاف: ٤ : ٥٣١ ؛ والميسر: ٥٥٥.

(8) ديوان لبيد: ٨٦.

كأنّه قال : اعتراكاً.

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام، كما أن ليس كل مصدر في باب الحمد لله، والعجب لك، تدخله الألف واللام، وإنما شُبه بهذا حيث كان مصدراً وكان غير الاسم الأول"(١)

وقول سيبويه ينصب (العراك) على الحال، وهو معرفة، لأنه مصدر و الفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال ، فقال: " أرسلها تعترك اعتراكاً".

على أن سيبويه لو أول (العراك) بـ (معتركة) لكان أفضل إذ يكون قد أولها بمشتق وبنكرة. وهما شرطان للحال.

وأجاز سيبويه كذلك القول: "دخلوا الأولَ فالأولَ ، جرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً"(٢)

وجاء في كتاب سيبويه كذلك: " وأما يونس[3] فيقول: مررتُ به المسكين على قوله: مررتُ به مسكيناً، وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررتُ بعبد الله الظريفَ تريد ظريفاً"(٤)

فعلى هذا فإن يونس يجيز مجيء الحال معرفةً، ولا يجيزه سيبويه في هذا المثال ومجيء الحال بصورة المعرفة متأولٌ عند البصريين، فما كان منها بأل فعلى زيادتها لا أنها معرفة(٥).

وأما الكوفيون فلا يجوزون ذلك، جاء في كتاب ابن النحاس: "وأكثر النحويين لا يجيز أن تكون الحال بالألف واللام، غير أن يونس أجاز: مررتُ به المسكين، وحكى سيبويه: دخلوا الأولَ فالأولَ، وهي أشياء لا يجوز أن يحمل القرآن عليها، إلا أن علي

([1]) الكتاب: ١ : ٣٧٢.

([2]) الكتاب: ١ : ٣٩٨.

([3]) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢ هـ)، يعرف بالنحوي، علاّمة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية (جبل) على دجلة. أعجمي الأصل. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، وغيرهم من الأئمة. ينظَر: الأغاني: ٢ : ٢٠٢.

([4]) الكتاب: ٢: ٧٦.

([5]) ينظر: النحو المحيط: ١٠: ١٨٤.

ابن سليمان[١] قال: يجوز أن يكون (ليخرجن) تعمل عمل (لتكونن) فيكون خبره معرفة، والأعز والعزيز واحد أي القوي الأمين المنيع كما قال:

إذا ابتَدر القَومُ السلاح وجدتني عزيزاً إذَا بلّتْ بِقَائِمِهِ يدِي(٢)

ويروى منيعاً، والمعنى واحد"(٣)

وكذلك الأنباري لم يجز هذا القياس(٤).

ب. ما تبادل إعرابه دون تغير الفعل:

١. قوله تعالى: **فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللّهُ** [5]

قرأها أبو جعفر (بما حفظَ اللهَ)(٦).

يقول ابن النحاس: قراءة أبي جعفر (بما حفظ اللهَ) بالنصب ... لكن الرفع أبين؛ أي: حافظات لمغيب أزواجهن بحفظ الله عز وجل وتسديده، وقيل: بما حفظهن الله في مهورهن وعشرتهن، وقيل: بما استحفظهن الله إياه من أداء الأمانات إلى أزواجهن، والنصب: بمعنى الشيء الذي حفظ الله بالدين أو العقل أو الذي حفظ أمر الله، وقيل بحفظ الله أي بخوف، مثل ما حفظتَ الله جل وعز، وقيل: التقدير بما حفظتَ اللهَ"(٧).

ويقول الأنباري: " وقرئ (بما حفظ اللهَ) بالنصب، و (ما) على هذه القراءة بمعنى الذي، وتقديره: بالشيء الذي حفظَ طاعةَ الله تعالى ، وفي (حفظَ) : ضمير مرفوع هو فاعلٌ

---

(1) هو الأخفش الصغير، (ت ٣١٥ هـ)؛ نحوي إخباري لغوي، سمع المبرد وثعلب بن يحيى، وغيرهما، توفّي ببغداد، وقد قارب الثّمانين. له تصانيف منها: الأنواء، التثنية والجمع، الجراد. ينظَر: الأغاني : ٢ : ٥.

(2) الشاهد لطرفة، الديوان: ٤٠.

(3) إعراب القرآن: ٤: ٢٨٧.

(4) البيان: ٢ : ٣٦٧.

(5) النساء : ٣٤.

(6) الميسر: ٨٤.

(7) إعراب القرآن: ١:٢١٢.

يعود إلى الذي"[١] وبقراءة الرفع يكون لـ (ما) وجهان: أن تكون مصدرية وتقدير الآية يحفظ الله لهن، والوجه الآخر : أن تكون موصولة، على أنه: " لا يجوز أن تكون (ما) مصدرية على تقدير : يحفظهن الله ، وإن كان صحيحا في المعنى، إلا أنه فاسد من جهة الصناعة اللفظية؛ لأن (ما) المصدرية حرف، وإذا كانت حرفا ، لم يكن في (حفظ) ضمير يعود إليها، لأنه لا حظ للحرف في عود الضمير، فيبقى (حفظ) بلا فاعل، والفعل لا بد له من فاعل، وذلك محال ، فوجب أن تكون بمعنى الذي" (٢).

ويقدر العكبري في قراءة النصب: (بما حفظَ أمر الله أو دين الله) (٣).

يرى المفسرون والنحاة أن لفظ الجلالة إذا كان مرفوعا أي عندما يكون فاعلا، فإن (ما) تتعدد معانيها؛ فإما أن تكون موصولة أي بما حفظ اللهُ هؤلاء النساء من المهر وحسن العشرة، أو أن تكون مصدرية ، فتكون بمعنى (بحفظ الله) ورعايته وصونه، وهذا الوجه – الرفع- أقوى من النصب- ويرجح ذلك ابن النحاس.

أما النصب أي عندما تعرب مفعولا به ، فهي تقدر: بما حفظَت النساء أمر الله أو دين الله . وهذا معنى يحتاج إلى تقدير، وما لم يحتج إلى تقدير أولى مما احتاج إليه. ولا يكون معنى (ما) في هذه الحال إلا بمعنى (الذي).

٢. قوله تعالى: **وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِم أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوْهُ إِلاَّ قَلِيْلٌ مِنْهُمْ** [٤]

قرأها ابن عامر (إلا قليلاً) وقرأها الباقون (إلا قليلٌ)[٥].

قال ابن النّحاس: "وكذا أَوِ اخْرجوا من ديارِكُم ما فَعلُوه إِلا قَليلٌ منْهم [٦] على البدل من الواو، وأهل الكوفة يقولون: على التّكرير ما فعلوه ما فعله إلاّ قليلٌ منهم، وقرأ عبد الله بن عامر وعيسى بن عمر: ما فَعلُوه إِلا قَليلاً منْهم نصباً على الاستثناء.

---

(1) البيان : ١: ٢١٩.

(2) المصدر السابق.

(3) التبيان:١:٢٧٤.

(4) النساء: ٦٦.

[5] ينظر: الميسر : ٨٩.

[6] النساء: ٦٦.

والرفع أجود عند جميع النّحويين، وإنّما صار الرفع أجود لأن اللّفظ أولى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى"[1].

وقال ابن الأنباري: "قوله تعالى: ما فَعلُوه إلا قَليلٌ منْهم قُرِئَ: قليلٌ بالرفع والنّصب، فالرفع على البدل من الواو في (فعلوه) وتقديره: ما فعله إلا قليلٌ منهم؛ والنّصب على الأصل في الاستثناء؛ والأصل في الاستثناء النّصب.
والرفع على البدل أوجه الوجهين"[2].

وقال الهمداني: "وقوله: ما فَعلُوه إلا قَليلٌ منْهم وقُرِئَ بالرفع على البدل من الواو في فعلوا، كقولك: ما جاءني أحد إلاّ زيد، وبالنّصب على أصل الاستثناء، وقد جوز أن يكون (قليلاً) صفةً لمحذوف أي فعلاً قليلاً. و(منهم) صفة لقوله (قليلاً).

فإن قلتَ: الهاء في قوله (ما فعلوه) إلى أي شيءٍ يعود؟ قلت: يعود إلى محذوف وهو القتل دلّ عليه (أن اقتلوا)، أو الخروج دلّ عليه (أو اخرجوا)، أو المكتوب دلّ عليه (كتبنا)، أو إلى المذكور من غير تعيين، أو إلى ذلك، أو لو أوجبنا عليهم مثلَ ما أوجبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم، أو خروجهم من ديارهم حين استُتيبوا من عبادة العجل ما فعلوه إلا ناس قليلٌ منهم"[3] .

وقال العكبري: " إلا قَليلٌ : يقرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع، وعليه المعنى؛ لأن المعنى فَعلَه قليلٌ منهم؛ وبالنّصب على أصل باب الاستثناء؛ والأول أقوى"[4]
.

قلتُ: والرفع – فيما أرى – أولى من النّصب، لتظافر المعنى مع الرفع إذ المعنى فعله قليلٌ منهم، وهو يقود إلى اعتبار الكلمة (قليل) بدلاً من الواو في قوله (فعلوه). هذا من ناحيةٍ ومن ناحيةٍ أخرى، فإن النّصب على الاستثناء يكون محضاً في الاستثناء المثبت لا الاستثناء المنفي كما في هذه الآية، وعليه فهذا الوجه أبعد من الأول.

---

[1] إعراب القرآن: ١ : ٢٢٣-٢٢٤.

[2] البيان : ١: ٢٢٣.

[3] الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١ : ٧٥٥ – ٧٥٦.

[4] التبيان : ١ : ٢٨٣ – ٢٨٤.

٣. قوله – تعالى- : **قَالَ اللّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** [١] .

قرأها نافع ووافقه ابن محيصن (يوم) وقرأها الباقون (يوم) (٢).

يقول ابن النحاس: " هذه القراءة – بالرفع – مبنية على الابتداء والخبر... والوجه الآخر (هذا يوم) بنصب (يوم) حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد: إن هذه القراءة لا تجوز، لأنّه نصب خبر الابتداء. قال أبو جعفر: ولا يجوز فيه البناء. وقال إبراهيم بن السري: هي جائزة بمعنى قال الله تعالى لعيسى يوم ينفع الصادقين صدقُهم أي قاله يوم القيامة، وقال غيره التقدير قال الله جل وعز: هذه الأشياء تقع يوم القيامة، وقال الكسائي والفراء(٣): بني (يوم) ههنا على النصب لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول مضى يومئذٍ، وأنشد الكسائي:

على حين عاتبتُ المشِيب على الصبا   وقُلْتُ ألَما تَصحُ والشيبُ وازعُ[٤]

ولا يجيز البصريون قولهما إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع، فإن كان ماضيا كان جيدا كما مر في البيت؛ وإنما جاز أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان لأن الفعل بمعنى المصدر." (٥).

فكلمة يوم تُعرب خبراً، وهو الأرجح والأقوى لأنها مضافة إلى جملة صدرها معرب، وإما أن تُبنى على الفتح على اعتبارها ظرف زمان، أي إن قول الله قد وقع يوم القيامة (يوم ينفع الصادقين صدقُهم).

ويضعف هذا الوجه لأن البصريين لا يجيزون بناء الظرف إذا أضيف إلى جملة صدرها معرب وإنما يبنى إن أضيف إلى جملة صدرها مبني (٦).

٤. قوله تعالى - : **هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ** [١] .

---

(1) المائدة : ١١٩.

(2) الميسر: ص ١٢٧.

(3) معاني القرآن: ١:٣٢٦.

[4] البيت للنابغة الذبيانيّ، ديوانه: ص٨٣.

(5) إعراب القرآن: ١:٢٩١. وينظر: الكشف عن وجود القراءات السبع: ١:٤٢٤.

(6) ينظر المصدر السابق.

قرأها عيسى بن عمر[٢] ومحمد بن مروان (أطهر) بالنصب. (٣).

"ووجه الرفع أن يكون خبر المبتدأ (هؤلاء) ، وبناتي : عطف بيان أو بدل وهن فصل... ووجه النصب أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، وبناتي مبتدأ ثان، وهن : خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، و(أطهر) منصوب على الحال، والعامل فيها معنى الإشارة كقولك: هذا زيد هو ذاهبا"(٤).

ويقول العكبري : "قوله (أطهر) يقرأ بالنصب، وهو ضعيف لأن (هن) لا تعمل في الحال، وإن جعلْتَه من الضمير في (لكم) لزم أن يعمل في الحال المتقدمة، وإنما يوجه هذا على أن (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) خبره ، و(هن) مكرر أو توكيد و(أطهر) حال من بناتي، والعامل فيه معنى الإشارة"(٥).

وقد ضعف سيبويه النصب، ونقله عنه ابن النحاس(٦)، فقال: " وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ههنا بمنزلته بين المعرفين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو، ورآه لحنا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: هن أطهر لكم"(٧).

وكذلك فقد ضعفه الزمخشري[٨] ، وأغلب النحاة اتفقوا على أنه خطأ، لذلك فإن وجه الرفع أقوى وأسلم، وأصح في القراءة ، وهو بعيد عن اللحن والخطأ.

٥. قوله تعالى: (**وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ** [١] قُرِئت: (والشمس والقمر والنجوم مسخراتٌ) وهي قراءة ابن عامر.

---

[1] هود : ٧٨.

[2] هو عيسى بن عمر الثّقفي بالولاء، أبو سليمان، من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذّب النحو ورتبه. وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، له نحو سبعين مصنفاً احترق أكثرها. ت ١٤٩ هـ. ينظر: الأعلام: ٥ : ١٠٦.

(3) ينظر: البيان: ١٩:٢؛ وينظر البحر المحيط: ١٨٧:٦.

(4) البيان:١٩:٢

(5) إعراب القراءات الشواذ : ٦٦٨:١

(6) إعراب القرآن ٢: ١٧٨

(7) سيبويه: الكتاب :٢ : ٢٩٦-٢٩٧ .

8 ينظر: الكشاف: ٢: ٣٩٣.

وقرئت (والشمس والقمر والنجوم مسخراتٌ بأمره) وهي قراءة حفص.

وقرئت (والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره) وهي قراءة باقي القراء(٢).

يقول مكي: "وحجة من رفع أنه قطع مما قبله فرفعه بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض، وجعل (مسخرات) خبر الابتداء... وحجة من نصب أنّه عطفه على ما قبله، وأعمل فيه (وسخر)؛ ليرتبط بعض الكلام ببعض، وتكون (مسخراتٍ) حالاً مؤكدة، عمل فيها (سخّر) وجاز ذلك لبعدٍ بينهما، وهو مثل قوله: (هو الحق مصدقاً)[3] في أنهما حالان مؤكدان ...، وحجة من رفع (النجوم مسخراتٌ) فقط، أنه عطف الشمس والقمر على معمول (سخر) ثم ابتدأ: و (النجوم مسخراتٌ) على الابتداء والخبر، كراهةَ أن يجعل مسخراتٍ حالاً... "(٤).

ويقول ابن زنجلة:" الحال هنا مؤكدة ... كقول الشاعر:

أنا ابنُ دارة معروفاً بها نسبي[5]

وكقوله: **كفى بالنّأي من أسماء كافٍ**[6] "(٧).

والاختيارهو نصب الجميع لأن إجماع القراء عليه، على أن الرفع أجمل وأقوى، لأنه إذا نصب (مسخرات) على الحال، وقد تقدم في أول الكلام (سخر) فإنه يغني ذكره عن ذكر الحال. كما لو قلت: (جلس زيد جالساً) لم يحسن ؛ لأن (جلس) أغنت عن (جالساً)، كذلك يبعد (سخَر اللهُ النجوم مسخراتٍ).

فلما قبح نصب (مسخراتٍ) على الحال رفع ما قبله، وجعل (مسخرات) خبراً له. فالقراءة بالرفع قراءة حسنة، على أن إجماع القراء على النصب بإعراب (مسخرات)حالاً مؤكدة يجعل الأمر فيه نظر، والله أعلم(١).

---

(1) النحل : ١٢.

(2) الميسر : ٢٦٨.

[3] البقرة : ٢٩١.

(4) الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكي بن أبي طالب:٢:٥٣.

(5) البيت لسالم بن دارة، وتتمته: (وهل بدارةَ يا لَلناسِ من عارِ). ينظَر: الكتاب : ١ : ٢٥٧.

(6) البيت لبشر بن أبي خازمٍ الأسدي، وتتمته : (وليس لحبها إذ طالَ شاف)، ينظر : الديوان ، ص١٤٢، وينظر : خزانة الأدب ، ج٣ ، ص٢٦٥ .

(7) ينظر الحجة ص ٣٨٦-٣٨٧؛ وينظر : مفاتيح الأغاني : ٢٣٩؛ وينظر : الكشاف : ٢ : ٥٧٤.

٦. قوله تعـالى : **وَالـذِيْنَ يَرْمُـوْنَ أَزْوَاجَـهُمْ وَلَـمْ يَكُـنْ لَـهُمْ شُـهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُـسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِيْنَ* وَالخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَـةَ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الكَاذِبِيْنَ * وَيَدْرَأُ عَنْهَا العَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللهِ إِنَّهُ لَمِنَ الكَاذِبِيْنَ* وَالخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصّادِقِيْنَ*** [٢]
اختُلف في قراءة الكلمات الآتية:

١- (شهادة أحدهم أربع شهادات)[الآية: ٦]،قرأها حفص وحمزة والكسائي وخلف (أربع) والباقون (أربع).

٢- (أن لعنةَ اللهِ عليه) [الآية: ٧] قرأها نافع ويعقوب (أن لعنةُ اللهِ عليه).

٣- (والخامسةَ) [الآية: ٩] قرأها حفص وحده (الخامسة) والباقون (والخامسةُ).

٤- (أن غَضب الله عليها) [الآية: ٩] قرأها نافع (أن غَضب اللهُ عليها).

وقرأها يعقوب (أن غضب اللهِ عليها) وقرأها حفص (أن غَضب اللهِ عليها) (٣).

فقد اختُلف في قراءة هذه المواضع الأربعة، أما موضعا: (أن لعنةَ) و (أن غـضب) فالاختلاف سببه تخفيفُ همزة أن ، فحين خُفّفت بطَلَ عملها إذ لم تتحقـق شـروطُ عملها مع تخفيفها، لذلك أُعربت الكلمتان (لعنةَ، وغضب) عند النـصب اسـم أن، وعند الرفع مبتدأ"(٤).

ويقول ابن الأنباري: " من قرأ بتخفيف أن، ورفع (غضب) جعل (أن) مخففة من الثقيلة، وتقديره : أنّه غضب اللهِ عليها، أي أن الأمر والشأن غضب الله عليها"(٥).
وهو بهذا يجعلها عاملة، واسمها مقدر بالضميرأي ضمير الشأن.

- أما قوله تعالى : (فشهادة أحدهم أربع شهادات)

---

(1) ينظر للتوسع: الكشف عن وجوه القراءات٢:٣٥:

[2] النور : ٦ – ٩.

(3) الميسر: ٣٥٠.

(4) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع:٢: ١٣٤-١٣٥.

(5) البيان : ٢:١٦٠.

فإما أن يكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف: تقديره: فعليهم شهادةُ أحدهم، وإما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فالحكم شهادةُ أحدهم أربع شهادات.

يقول ابن الأنباري: "فالنصب على أن يكون منصوبا على المصدر، والعامل فيه شهادات لأنّها في تقدير (أن) والفعل، وتقديره : أن يشهد أربع شهادات بالله ....
والرفع على أن (شهادةُ أحدهم) مبتدأ، و(أربع): خبره كما تقول : صلاة العصر أربع ركعات"(١).

- وقوله تعالى: (والخامسةَ)، فيجوز فيها كذلك الرفع والنصب، فالرفع، أن يكون مرفوعا بالابتداء، وما بعده خبره، أو أن يكون مرفوعا بالعطف على (أربع) على قراءة من قرأ بالرفع. "والنّصب من وجهين: أن يكون صفةَ مصدر مقدر، وتقديره: أن تشهد الشهادة الخامسة، فحذف الموصوف، وأقيمت الصفةُ مكانه. والثاني: أن يكون عطفاً على (أربع شهادات)" (٢) على قراءة من قرأ (أربع) بالنّصب.

٧. قوله تعالى: **وَالأَرْضُ جَمِيْعَاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَـةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِيْنِهِ** [3]

قرأها الحسن (قبضتَه) (٤).وقرأها عيسى بن عمر (مطوياتٍ) (٥).
فقوله تعالى (قبضته) خبر للأرض عند الرفع، وينصب على نزع الخافض على معنى (في قبضته) أي جعله ظرفاً(٦).

---

(1) المصدر السابق: ١٥٩:٢، وينظر كذلك : الكشف: ١٣٤:٢. والبحر المحيط : ٨ : ١٦-١٧. والكشاف:٢١١:٣، وحجة القراءات : ٤٩٥-٤٩٦.

(2) البيان : ١٦٠:٢؛ وينظر: الكشاف: ٢١١:٣. والبحر المحيط:١٧:٨، والكشف١٣٥:٢، والتبيان:٢ : ٢٤٤-٢٤٥.

[3] الزمر : ٦٧.

(4) الميسر: ٤٦٥.

(5) إعراب القراءات الشواذ : ٢ : ٤١٤.

(6) ينظر : المصدر السابق، وينظر: معاني القرآن: ٤٣٥:٢. والكشاف: ٤٠٩:٣، والبحر المحيط:٤٤٠:٧، والتبيان: ٣٦٨:٢، وهذا الوجه لم يجزه البصريون ،وقالوا: لو قلت: زيد قبضتك؛ أي في قبضتك، لم يجز.

وقوله تعالى: (مطوياتٌ) خبر للسماوات عند الرفع، ويقرأ بكسر التاء وهو منصوب على الحال، فالسماوات مبتدأ (وبيمينه) الخبر، أي السماوات في يمينه مطويات[1].

٨. قوله تعالى: **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ** [٢]

قرأها حسن (ثمود) (٣).

(ثمود) بالرفع، مبتدأ، لأن أما : حرف تفصيل فيه معنى الشرط، وخبرها (فهديناهم)، وأما النصب فإن (ثمود) منصوب بفعل مقدر، يفسره الظاهر، وتقديره: مهما يكن من شيء فهدينا ثمود فهديناهم (٤)، أي إنها منصوبة على الاشتغال، وجملة (فهديناهم) جملة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب وذلك كقوله تعالى: **والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً**

والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً .

٩. قوله تعالى: **وَإِذَا قِيْلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لا رَيْبَ فِيْهَا** [٥]

قرأها حمزة (والساعةَ) وقرأ الباقون (والساعةُ) (٦).

تقرأ (الساعة) بالرفع والنصب، فالرفع أن تكون مرفوعة بالابتداء، أو أن تُعطف على موضع إن وما عملت فيه، وموضعهم الرفع. والنصب بالعطف على اسم (إن) وهو قوله تعالى: (وعد اللهِ) (٧).

---

[1] ينظر: إعراب القراءات الشواذّ: ٢ : ٤١٤؛ وينظر: البحر المحيط: ٧ : ٤٤٠؛ وإعراب القرآن : ٤ : ٢٢؛ والكشاف : ٣ : ٤٠٩. وزاد في التبيان: الخبر محذوف؛ أي: السماوات قبضته: ٢ : ٣٦٨ – ٣٦٩.

[2] فُصلت : ١٧.

(3) الميسر:٤٧٨.

(4) ينظر التفصيل في : البيان : ٢:٢٨٤، إعراب القراءات الشواذ: ٤٢٧:٢؛ تفسير الطبري: ١١ : ٩٧ - ٩٩، والكشاف: ٤٤٩:٣، والبحر المحيط: ٤٩١:٧ ، والتبيان : ٣٧٨:٢.

(5) الجاثية : ٣٢.

(6) الميسر: ٥٠١.

(7) ينظر البيان : ٣٠٦:٢؛ والكشف: ٢ : ٣٦٩-٣٧٠؛ والتبيان: ٣٩٩:٢.

١٠. قوله تعالى: **كَأَنَّهُم يَوْمَ يَرَوْنَ ما يوعَدونَ لم يَلبَثوا إلا ساعَةً من نَهار بَلاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إلاَّ القوْمُ الفاسِقُوْنَ** [١]

قرأها الحسن (بلاغاً) (٢).

(بلاغٌ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هذا بلاغٌ، والنصب فيه لعدة أوجه هي : أن ينصب على المصدر أو وصفاً لـ (ساعة)(٣).

١١. قوله تعالى: **مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ وَالذِيْنَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ** [٤]

قرئت: (أشداء) و (رحماء) وهي قراءة الحسن (٥).

تكون (أشداء) خبراً لـ (الذين) على وجه الرفع، و (رحماء) خبراً بعد خبرٍ.

وتُقرأ بالنصب على التعظيم. أو على الحال أو على الوصف في قراءة من قرأ (محمداً) بالنصب.

وفي إعرابها (حالاً) يكون العامل فيها، العامل في (معه) ويكون الخبر ههنا جملة (تراهم) (٦).

---

(1) الأحقاف : ٣٥.

(2) الميسر: ٥٠٦.

(3) ينظر البيان : ٣١١:٢، القرطبي : ٢٢٣:١٦، البحر المحيط: ٩٦:٨، الكشاف: ٥٢٨:٣، والتبيان: ٤٠٤:٢.

(4) الفتح : ٢٩.

(5) الميسر: ٥١٥.

(6) ينظر: إعراب القراءات الشواذ : ٤٩٨:٢، وإعراب القرآن : ٢٠٥:٤. وتفسير القرطبي: ٣٩٣:١٦،والبحر المحيط: ١٠٢:٨، والتبيان: ٤١١:٢.

الفصل الثالث

تبادل المَرفوع والمجرور

سيراً على نسق الفصلين السابقين ، تناولتُ في هذا الفصل تبادل إعراب الأسـماء بين الرفع والجر ، وقد قسمته كما قسمت الذي قبله إلى قسمين أساسيين هما:

١- تبادل المرفوع مع المجرور، وفيما أصله الرفع في قراءة حفص بن عاصم.

٢- تبادل المرفوع مع المجرور، فيما أصله الجر على قراءة حفص بن عاصم.

تتنوع أسباب التبادل بين الرفع والجر، فمثلاً قد يختلف العطف على اسم سابق في الآية فإذا عطف على المرفوع رفع، وإذا عطف على المجرور جر.

وكذلك الصفة، فإن وصفتَ بهذا الاسم اسماً سابقاً مرفوعاً رفعت، وإن وصفت به اسماً مجروراً ، تبعه بالجر.

وسأبدأ بإذن الله في سرد أمثلة القسم الأول:-

١. قوله – تعالى : **وعلى الَّذينَ يُطيقونَه فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ**[1]

---

[1] البقرة : ١٨٤.

قرئت : (فديةُ طعامِ مساكين) ،وهي قراءة نافع وابن ذكوان[1] وأبي جعفر، وقرأها هشام[2]: (فديةٌ طعام مساكين)، وقرأ الباقون : (فديةٌ طعام مسكين)(٣).

يقول الأخفش :" (فديةُ طعامِ مسكين) هذا ليس بالجيد، إنما (الطعام) تفسير للفدية وليس الفدية بمضافة إلى الطعام" (٤).

ولابن النحاس رأي في هذا فيقول: "وقرئ (فديةٌ طعام مسكين) لأن الطعام هو الفدية، قال أبو جعفر: لا يجوز أن يكون الطعام نعتاً لأنه جوهر، ولكنه يجوز على البدل، وأبين منه أن يقرأ (فديةُ طعامِ مسكين) بالإضافة لأن (فدية) مبهمة تقع للطعام وغيره، فصار مثل قولك (هذا ثوب خز) "(٥).

وهذان رأيان مختلفان، ويفصل مكي القولَ فيها إذ يقول:

" (فديةُ طعامِ مسكين) وجه القراءة بالإضافة أنه سمى الطعام الذي يفدى به الصيام (فدية) ثم أضافه إلى (طعام)، وهو بعضه، فهو من باب إضافة بعضٍ إلى كلٍ، مثل : هذا خاتم حديدٍ، وثوب خز....ووجه القراءة بغير إضافة إنه سمى الشيء الذي يفدى به الصيام فدية، ثم أبدل الطعام منها، بدل الشيء من الشيء، وهو هو، فبين اللهُ به من أي نوع هي، أبالطعام أو غيره، وهو الاختيار لأن المعنى عليه، ولأن أكثر القراء عليه" (٦).

وكذا في كتاب (مفاتيح الأغاني) (٧)، أما ابن زنجلة فيقول:" وحجة من قرأ (فديةٌ) منونة، و (طعام) بالرفع..أن الطعام هو الفدية التي أوجبها الله على المفطر الذي رخّص له في الفطر، وجعل إطعام المسكين جزاء إفطاره فلا وجه لإضافة الفدية إليه إذ كان الشيء لا يضاف إلى نفسه، إنما يضاف إلى غيره....أما حجة من أضاف (الفدية) إلى (الطعام): أن الفدية غير الطعام، وأن الطعام إنما هو المفدى به (الصوم) لا (الفدية) والفدية هي

---

[1] هو أبو عمرو، عبد الله بن أحمد الفهري الدمشقي ، إمام راوٍ ، (ت ٢٤٢هـ).

[2] هو هشام بن عمار، أبو الوليد السلمي الدمشقي ، إمام أهل دمشق وخطيبهم، (ت ٢٤٥هـ).

(٣) الميسر : ٢٨.

(٤) معاني القرآن: ١٧٠:١.

(5)إعراب القرآن: ٥٩:١.

(6) الكشف عن وجوه القراءات : ١ : ٢٨٢-٢٨٣.

(7)مفاتيح الاغاني: ١١١.

مصدر من القائل: (فديتُ صوم هذا اليوم بطعامٍ مسكين، أفديه فديةً) فإذا كان كذلك فالصواب في القراءة إضافة (الفدية) إلى (الطعام) "(١).

ولعلّ أبا حيان قد أوضح ذلك الإشكال في تفسيره، وبين وجهة من رفع ومن أضاف، إذ يقول:" ... ومن نون كان (طعام) بدلاً من (فدية)، وكان في ذلك تبيين للفدية ما هي، ومن لم ينون فأضاف، كان في ذلك تبين أيضاً وتخصص بالإضافة، هي إضافة الشيء إلى جنسه، لأن الفدية اسم للقَدر الواجب، والطعام يعم الفدية وغيرها.."(٢).

فمن الآراء السابقة نجد إنها إما أن تُعرب بدلا من الفدية إن كانت مرفوعة، أو تُعرب مضافاً إليه إن كانت مجرورة.

وهي على الحالين تخصيص وتبيين لنوع الفدية، على إنها في الرفع أقوى وأظهر، إذ ضعفَ الجر بعض العلماء منهم الأخفش، ومكي بن أبي طالب، وابن زنجلة، وإن عاد وأظهر الرأي الآخر.

٢. قوله – تعالى -: **مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** [٣]

قرأها الكسائي وأبو جعفر (من إلهٍ غيرِه) وقرأ الباقون (غيره) (٤).

ويشبهها قوله تعالى: (هلْ من خَالِقٍ غيرِ اللهِ)[5]

قرأها حمزة والكسائي وأبو جعفر (غيرِ اللهِ) وقرأها الباقون (غير اللهِ). (٦).

لم يختلف علماء القراءات والمفسرون حول هذه الآية، فقد أعربوها إما نعتاً لـ(إله) على الموضع، فرفعوها، فـ (إله) مبتدأ في الموضع، أو نعت لـ (لإله) على اللفظ فجروها لأجل ذلك(١).

---

(1) حجة القراءات : ١٢٥.

(2) البحر المحيط:٢:١٩١.

(3) هود :٥٠.

(4) الميسر: ٢٢٧.

(5) فاطر : ٣.

(6) الميسر: ٤٣٤.

فيقول العكبري: " (من إلهٍ غيره)، (من) : زائدة، و(إله): مبتدأ، و(لكم): الخبر....و(غيره) بالرفع فيه وجهان: أحدهما: هو صفة لـ (إله) على الموضع، والثاني: هو بدل من الموضع، مثل: لا إله إلا اللهُ ، ..... وبالجر صفةٌ على اللفظ"(٢).

٣. قوله –تعالى - : **وَفِي الأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وزَرْعٌ ونَخِيلٌ صِنْوانٌ وغَيْرُ صِنْوَانٍ** [٣]

قرأها ابن كثير وأبو عمرو وحفص ويعقوب ووافقهم ابن محيصن واليزيدي: (زرع ونخيلٌ صنوان وغير) وقرأ الباقون:(وزرعٍ ونخيلٍ صنوانٍ وغيرٍ) (٤).

اختلفت قراءة هذه الكلمات تبعا لاختلاف المعطوف عليه، فإن عطفت على (قطع) و(جناتٌ) كانت مرفوعة، وإن عطفت على (أعنابٍ) كانت مجرورة، فيقول الفراء:" فمن رفع جعله مردوداً على (جنات)، ومن خفض جعله مردوداً على (الأعناب)"(٥).

وكذا في الكشاف:"وقرئ: (وزرعٍ ونخيلٍ) بالجر عطفاً على (أعنابٍ)... وقرئ بالضم. والكسر :لغة أهل الحجاز، والضم: لغة بني تميم وقيس"(٦).

وكذلك هو قول مكي بن أبي طالب(٧).وابن الأنباري(٨).

---

(1) وقد أجاز قوم منهم (الفراء) النصب، لأن (غير) هنا بمعنى (إلا) سواء تم الكلام قبلها أو لم يتم وهي لغة بعض بني أسد وقضاعة، فيقولون (ما أتاني أحد غيرك)، ولم يجز ذلك أبو إسحاق وخطّأ الفراءَ في هذه المسألة. ينظر: معاني القرآن: ١: ٣٨٢؛ وإعراب القرآن: ٢: ٥٩.

(2) التبيان: ١: ٤٢٩-٤٣٠. ينظر كذلك: البيان: ١: ٣١١؛ إعراب القرآن : ٢ : ٥٩؛ إعراب القرآن الكريم: ٣: ٤٤٣.

(3) الرعد : ٤.

(4) الميسر: ٢٤٩.

(5) معاني القرآن: ٢: ٥٨.

(6) الكشاف: ٢: ٤٩٣.

(7) الكشف عن وجوه القراءات: ٢: ١٩.

(8) البيان: ٢: ٣٩.

ويوضح ابن زنجلة وجوه الإعراب فيقول:"(وزرع ونخيل صنوان وغير صنوانٍ) بالرفع؛ وحجتهم ذكرها العباس فقال: سألت أبا عمرو: كيف لا تقرأ (وزرعٍ) بالجر؟. قال: (الجناتُ لا تكون من زرعٍ) فذهب أبو عمرو إلى إن (الزرع) وما بعده مردود على قوله (قطَع) كأنه قال: في الأرض قطَع متجاورات وفيها جناتٌ وفيها زرع ونخيلٌ...وقرأ الباقون بالجر كلها، حملوا (الزرع والنخيل) على الأعناب)، كأنه قال: جناتٌ من أعنابٍ وغير ذلك من زرعٍ ونخيلٍ، وحجتهم في ذلك أن الأرض إذا كان النخل والكرم والزرع سميت جنة: قوله تعالى- (وجعلْنا لِأحدهما جنتّينِ من أعنَابٍ وحقَقْنَاهما بِنَخْلٍ وجعلْنا بينَها زرعًا) (١). فكما سميت الأرض ذات النّخل والأعناب جنّة، كذلك يكون في قراءة من قرأ (وجناتٌ من أعنابٍ وزرعٍ ونَخيلٍ) أن يكون الزرع والنخلُ محمولَين على الأعناب"(٢).

٤. قوله – تعالى -: **أو كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغشَاهُ مَوجٌ مِن فَوقِهِ مَوجٌ مِن فوقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ** [٣][النور: ٤٠]

قرئت : (سحاب ظلماتٍ) بالإضافة، وهي قراءة البزي[٤] ووافقه ابن محيصن، وقرئت (سحاب ظلماتٍ) وهي قراءة قنبل[5]، وقرئت (سحاب ظلماتٌ) وهي قراءة الباقين.

يقول ابن الأنباري:" (ظلماتٌ) : يقرأ بالرفع والجر، فالرفع من وجهين : أن يكون بدلاً من (سحاب)، والثاني أن يكون مرفوعاً على تقدير مبتدأ محذوف، وتقديره :هي ظلمات. والجر أن يكون بدلاً من (ظلماتٍ) الأولى"(٦).

والآراء السابقة نفسها ذكرها العكبري(١). ويفصل ابن زنجلة حجة قراءتها بالرفع والجر فيقول:" (سحاب) منوناً، و(ظلماتٍ) مكسورة التاء، جعله تكريراً أو بدلاً من ظلمات

---

(1) الكهف: ٣٢.

(2) حجة القراءات: ٣٦٩.

(3) النور : ٤٠.

(4) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله ، مقرئ مكة ، ومؤذن المسجد الحرام ، (ت ٢٥٠هـ).

(5) هو أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء، شيخ القراء بالحجاز ، (ت ٣٩١هـ).

(6) البيان: ٢: ١٦٤.

الأولى، والتقدير: أو كظلماتٍ ظلماتٍ ... و(سحاب ظلماتٍ) مضافاً كما تقول: (سحابةُ رحمةٍ، وسحاب مطرٍ) إذا ارتفَع في الوقت الذي يكون فيه الرحمةُ والمطر. وقرأ الباقون: (سحاب ظلماتٌ) رفعاً جميعاً بالتنوين ... و(ظلماتٌ) رفع لأنه خبر ابتداءٍ محذوف تقديره (هذه ظلماتٌ بعضها فوقَ بعض)" (٢).

ويضيف القرطبي فائدة جميلة فيقول:" تبتدئ (ظلماتٌ بعضها فوق بعض) على معنى (هي ظلمات بعضها فوق بعض)، وروي عن أهل مكة أنهم قرؤوا (ظُلُماتٍ) على معنى أو (كظُلُماتٍ ظُلُماتٍ بعضها فوق بعض) فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (السحاب) ".(٣)

لكن الأرجح هو الوقف عند (سحاب)، والبدء بقراءة: (ظلماتٌ بعضها فوق بعض) فذلك أتم للمعنى. وإعرابها خبراً لمبتدأ محذوف أرجح عندي من أوجه إعرابها الأخرى؛ إذ سياق الآية يتّسق مع قراءتها بالرفع والتنوين، وليس بالجر على الإضافة أو البدل، والله أعلم.

٥. قوله – تعالى - : **إنَّ اللهَ هُوَ الرَّزّاقُ ذُو القوةِ المتينُ** [٤]

قرأها الأعمش في قراءة شاذة (ذو القوة المتينِ) صفة للقوة، وجاز ذلك مع تذكيره لتأويلها بالاقتدار أو لكونه على زنة المصادر التي يستوي فيها المذكر والمؤنث(٥).

وذكرها الأنباري فقال:" يقرأ (المتين) بالرفع والجر، فالرفع على إنه صفة لـ (ذو)، والجر على إنه صفة للقوة، وذُكر لأنه تأنيثٌ غير حقيقي، والرفع أشهر في القراءة، وأقوى في القياس"(٦).

---

(1) التبيان: ٢: ٢٥.

(2) الحجة: ٥٠٢ ؛ ينظر كذلك للتوسع: الكشف: ٢: ١٣٩-١٤٠.

(3) الجامع:١٨: ١٨٨.

(4) الذاريات : ٥٨.

(5) الميسر: ٥٢٣.

(6) البيان: ٢: ٣٢٨.

وقد ذكرها كذلك العكبري فقال: "(المتين) يقرأ بكسر النون، صفة القوة على المعنى: أي ذو القهر المتين،وقيل: هو على المجاورة"(١).

ويفصل القرطبي القول فيذكر: "(ذو القوة المتين) : أي الشديد القوي، و(المتين) بالجر على النعت للقوة، والرفع على النعت لـ (الرزاق) أو (ذو) : قال الفراء: كان حقه (المتينة) فذكّره لأنه ذهب بها إلى الشيء المبرم المحكم الفتل، يقال: حبل متين. وأنشد الفراء:

لِكُلّ دهرٍ قَد لبِستُ أَثْوُباً حتى اكْتَسى الرأْسُ قِنَاعاً أَشْيباً
مِن ريطَة واليُمنَةَ المُعصبا(٢).

فذكر المعصب، لأن اليمنة صنف من الثياب، ومن هذا الباب قوله تعالى:" فمن جاءه موعظةٌ" أي وعظ: و(أخذ الذين ظلموا الصيحة) أي الصياح والصوت"(٣).

وأرى أن تعليل القرطبي ههنا تعليل ضعيف، إذ سبب المخالفة هو أنه قد فُصل بين الفعل وفاعله بفاصل . أما الذي أراد قوله فإني أمثّل عليه بقوله تعالى: (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمناتُ مهاجرات)[٤] ، أو قوله ﷺ عن الرجل التائب: (أنّه قتل تسعاً وتسعين نفساً) فهنا نفس بمعنى شخص.

٦. قوله تعالى : **وكلّ أمرٍ مستقرٌّ** [٥]

قرأها أبو جعفر (مستقِر) وقرأها الباقون (مستقر) (٦).

يقول العكبري: "(وكل أمر مستقر) يقرأ بكسر الراء على نعت الأمر وهو مصدر كالاستقرار أي ذو استطراد"(٧).

ويقول القرطبي:" وتقرأ (مستقر) بكسر الراء، جعله نعتاً لأمر، وكل على هذا يجوز أن ترتفع بالابتداء والخبر محذوف، كأنّه قال : وكل أمر مستقر في أم الكتاب كائن. ويجوز

---

(1) إعراب القراءات الشواذ: ٢: ٥١٤.

(2) البيت لحميد بن ثور الهلالي، ينظر : الفراء: ٣: ٩٠.

(3) القرطبي: ٩٢ : ٣٨.

(4)الممتحنة: ١٠.

(5) القمر : ٣.

(6) الميسر: ٥٢٨.

(7) إعراب القراءات الشواذ : ٢ : ٥٢٦.

أن يرتفع بالعطف على (الساعة) والمعنى: اقتربت الساعة وكلُّ أمر مستقرٍ، أي اقترب استقرار يوم القيامة، ومن رفعه - أي مستقر- جعله خبراً عن (كل)" (١).

وانظر إلى اختلاف المعنى حين اختلاف الإعراب فحين ترفع (مستقر) تكون خبراً لـ (كل) وهي بهذا تصبح جملة قائمة بذاتها، أما حين تجر بالعطف على أمر، فإن إعراب (كل) يختلف، وبه يختلف المعنى، ليصبح أن يوم القيامة ذو استقرار، أو اقترب استقراره لأنها تعرب خبراً لـ (الساعة).

على أن الفاصلة القرآنية، واتساق الآيات وتساوقها ، يرجح أن تُعرب على الرفع لأنها جملة قائمة كالجمل قبلها: اقتربت الساعة وانشق القمر، ثم (وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر) ثم (وكذبوا واتبعوا أهواءهم) ثم (وكل أمرٍ مستقر).

٧. قوله تعالى: **يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلا تَنْتَصِرَانِ** [٢]

قرأها ابن كثير وأبو عمرو (نُحاسٍ) ، وقرأها الباقون (نحاس).

يقول العكبري: " (نحاس) بالرفع عطفا على (شواظٌ)، وبالجر عطفا على نار، والرفع أقوى في المعنى، لأن النحاس: الدخان، وهو الشواظ من النار"(٣).

ويفصل مكي القول فيذكر أن : "حجة من رفعه أنه عطفه على (الشّواظ)، والشواظ : اللهب والنحاس، والدخان، فالمعنى: يرسل عليكما لهب من نار، ويرسل عليكم دخان، فهو المعنى الصحيح، وهو الاختيار.

وحجة من خفضه أنه عطفه على (نار)، فجعل (الشواظ) يكون من (نار) ويكون من (دخان)، وفيه بعد في المعنى، لأن اللهب لا يكون من الدخان، وحكي عن أبي عمرو أنّه قال: لا يكون (الشّواظ): لا من نار وشيء آخر، يعني من نار ودخان، فتصبح القراءة بخفض (النحاس) على هذا التفسير، وحكى الأخفش أن بعض العلماء قال: لا يكون (الشواظ) إلا من النار والدخان، وقد قيل: إن تقدير القراءة بخفض (النحاس)

---

(1) القرطبي: م٩ : ٨٤.

(2) الرحمن : ٣٥.

(3) التبيان: ٢: ٤٣٤.

يرسل عليكما (شواظ) من نار وشيء من (نحاس) أي من دخان، ثم حذف الموصوف، وقامت الصفة مكانه"⁽١⁾.

والمعنى الثاني فيه بعد والتفاف وطول حجة، والأول أوضح وأكثر انسجاماً؛ إذْ لا يمكن أن يكون الشواظ الذي هو اللهب من الدخان قط، فقد يكون انجرار (نحاس) بـ (من) المضمرة لا بالإشراك في (من) التي جرت في قوله (من نارٍ)، وعلى هذا يمكن قبول مسوغ الجر⁽٢⁾.

وقد ذكر هذين الإعرابين ابن الأنباري ⁽٣⁾. وأبو حيان⁽٤⁾. والزمخشري.

٨. قوله تعالى: **عالِيَهمُ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ** ⁵

قرأ نافع وحفص ووافقهما الحسن (خضر وإستبرقٌ)، وقرأ ابن كثير وشعبة (خضرٍ وإستبرقٌ)، وقرأ أبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب (خضر وإستبرقٍ)، وقرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الأعمش (خضرٍ وإستبرقٍ) ⁽٦⁾.

"(خضرٍ) يقرأ بالجر والرفع، فالجر بالوصف لـ (سندس)، والرفع بالوصف لـ (ثياب)، و(إستبرق): يقرأ أيضاً بالجر والرفع، فالجر بالعطف على السندس والرفع بالعطف على ثياب" ⁽٧⁾.

"وأجود هذه الوجوه: قول أبي عمرو ومن معه وهي القراءة (ثياب سندسٍ خضر وإستبرقٍ) فرفع (الخضر) لأنه صفة مجموعة لموصوف مجموع، فأتبع (الخضر) الذي هو جمع مرفوع الجمع المرفوع الذي هو (ثياب).

---

(1) الكشف: ٢: ٣٠٢.

(2) انظر للتوسع: الحجة: ٦٣٩.

(3) البيان: ٢: ٣٤١.

(4) البحر المحيط: ١٠ : ٦٥.

(5) الإنسان : ٢١.

(6) الميسر: ٥٧٩.

(7) ينظر : البيان: ٢: ٤٠٥، وإعراب القرآن:٥: ٦٩. ، والكشف: ٢: ٣٥٦.

وأما (إستبرق) فجر من حيث كان جنساً أضيف إليه الثياب كما أضيف إلى سندس فأضاف الثياب إلى الجنسين، كما تقول : (ثياب خز وكتانٍ) ويدلّ على ذلك قوله تعالى: (ويلبسون ثيابا خضراً من سندس وإستبرقٍ)(١)" (٢).

وهذا هو الرأي الصواب ، إذ قرئت كل من (خضر) و(إستبرق) بالرفع مرة، وبالجر أخرى، فالخضر وصف إما لـ (ثياب) أو لـ (سندس)، وهي لـ (الثياب) أقرب لأنها تبين لونها وملتصقة فيها، ومجموعةٌ مثلها. وأما (إستبرق) فهي معطوفة على (سندس) أو على (خضر) وهي إلى سندس أقرب لأنها تبين نوع هذه الثياب"(٣). والله أعلم.

٩. قوله تعالى: **وَهُوَ الغَفُوْرُ الوَدُوْدُ* ذُوْ العَرْشِ المَجِيْدُ** [4]

قرأها حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الحسن والأعمش (المجيد) وقرأها الباقون (المجيد) (٥).

(المجيد) من قرأها بالخفض "جعله نعتاً لـ (العرش) وقيل هو نعت لـ (ربك) في قوله: (إن بطشَ ربك) (٦) ، ومن قرأه بالرفع جعلوه نعتاً لـ (اللهِ) وهو ذو العرش المجيد"(٧).

ويقول ابن النحاس: " بعض النحويين يستبعد الخفض لأن المجيد معروف من صفات الله جل وعز، فلا يجوز الجواب في كتاب الله بل على مذهب سيبويه لا يجوز في كلام ولا شعر وإنما هو غلط في قولهم: هذا جحر ضب خَرِبٍ(٨)."(٩).

ويحاول مكي بن أبي طالب تسويغ ذلك فيقول: "ومعنى (المجيد) على قول ابن عباس: الكريم فإذا جعلته نعتاً لـ (العرش) كان معنى الكريم : االحسن، كما قال: (زوج

---

(1) الكهف: ٣١.

(2) ينظر للتوسع: الحجة: ٧٤١.

(3) ينظر: البحر المحيط: ١٠: ٣٦٨.

[4] البروج : ١٤ – ١٥.

(5) الميسر: ٥٩٠.

(6) البروج: ١٢.

(7) الكشف: ٢: ٣٦٩. وينظر: البحر المحيط: ١٠: ٤٤٦ ، والبيان: ٢: ٤٢٤.

(8) الكتاب: ١: ٥٠٠.

(9) إعراب القرآن: ٥: ١٢٠.

كريم)(١). أي : حسنٍ، وإذا جعلته نعتاً لـ (ربك) كان معنى الكريم (ذو الكرم الكامل). وقيل : معناه إذا جعلته نعتاً لـ (ربك) الكثير الخير، وهو مشتق من المجد، وهو العطية، والماجد الكثير الشرف"(٢).

ثانياً: تبادل المرفوع مع المجرور ، والأصل الجر :

فيما كان أصله الجر، وقرئ بالرفع، وسأعرض فيما يأتي بعض الأمثلة الموضحة:

١. قوله تعالى : **وَاللهُ يَدعُو إِلَى الجَنَّةِ وَالمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ** [3]

قرأها الحسن والمطوعي (والمغفرةُ) على الشواذ(٤).

"تقرأ (والمغفرةُ) بالرفع على أنه مبتدأ "(٥) : أي حاصلةٌ بإذنه.

ويقول أبو حيان : " وقرأ الحسن و(المغفرةُ) بالرفع على الابتداء ، والخبر قوله: (بإذنه) أي والمغفرة حاصلة بتيسيره وتسويغه، ... وعلى قراءات الجمهور يكون (بإذنه) متعلقاً بقوله (يدعو)" (٦).

فالكلمة على قراءة الرفع تعرب مبتدأ، وعلى قراءة الجر تعرب معطوفاً على الجنة، أي أن الله يدعو إلى الجنة وإلى المغفرة.

٢. قوله تعالى: **وَإِذْ قَالَ إِبرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ** [7]

قرأها يعقوب ووافقه الحسن (آزرُ)، وقرأها الباقون (آزرَ) (٨).

يقول الزمخشري: " و(آزر) عطف بيان لـ (أبيه)، وقرئ (آزرُ) بالضم على النداء"(٩).

---

(1) الشعراء: ٧.

(2) ينظر الكشف: ٢: ٣٦٩؛ الحجة: ٧٥٧.

[3] البقرة : ٢٢١ .

(4) الميسر: ص٣٥.

(5) إعراب القراءات الشواذ: العكبري: ١٠: ٢٤٨؛ وينظر: إعراب القرآن: ١: ١١١.

(6) البحر المحيط: ٢: ٤٢١.

[7] الأنعام : ٧٤ .

(8) الميسر: ١٣٧.

(9) الكشاف: ٢: ٣٧.

ويذكر الكرماني كذلك أنه : "(آزر): قرئ بالفتح والضم، فمن قرأه بالفتح فموضعه خفض على البدل من أبيه، ومن قرأ بالضم معناه: يا آزر"(١).

ويقول ابن الأنباري: " يقرأ بالجر والضم، فمن قرأ بالجر، جعله بدلاً من أبيه كأنه اسم له، وهو لا ينصرف ، للعجمة والتعريف، وهو أيضاً مثال (أفعل) نحو: أحمد. ومن قرأ بالضم جعله منادى مفرداً، وتقديره : يا أزر"(٢).

فالأقوال السابقة تعرب (آزر) بالجر إما بدلاً من (أبيه) أو عطف بيان وبالرفع على النداء . وكلتا القراءتين مقروء بهما وكلتاهما صحيحة.

٣. قوله تعالى: **قُلْ أُذُنُ خَيرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بـاللهِ وَيُؤمِنُ لِلمُؤمِنِينَ وَرَحمةٌ لِلذِينَ آمَنُوا مِنكُم** [3]

قرأها حمزة ووافقه المطوعي (رحمةٍ) وقرأها الباقون (رحمةٌ) (٤).

يقول ابن النحاس: " (ورحمة) خفضاً عطف على خير، وهذا عند أهل العربية لأنه قد باعد بين الاسمين، وهذا يقبح في المخفوض والرفع عطفاً على (أذنٍ) والتقدير: هو أذن خير وهو رحمة، أي هو مستمع خير لكم"(٥).

ويقول ابن الأنباري: " (ورحمة) : قرئ بالرفع والجر، فمن قرأ بالرفع كان مرفوعاً بالعطف على قوله : (أذن)، ومن قرأه بالجر كان مجروراً على (خير) أي: وهو أذن رحمة، فكما أضاف أذناً إلى الخير، أضافه إلى الرحمة، لأن الرحمة من الخير، والخير من الرحمة"(٦).

---

(1) مفاتيح الأغاني: ١٦٣.

(2) البيان: ١: ٢٧٧.

[3] التوبة : ٦١ .

(4) الميسر: ١٩٦.

(5) إعراب القرآن: ٢: ١٢٤.

(6) البيان: ١: ٣٤١.

ويعلل ابن زنجلة الرفع والجر فيقول: "(ورحمةٍ) للذين آمنوا: على العطف على خير المعنى: أذن خيرٍ وأذن رحمة ،... (ورحمةٌ) أي وهو رحمة خبر ابتداء لأنه كان سبب المؤمنين في إيمانهم"(١).

فمما سبق نجد أن (رحمةٍ) بالجر عطف على خير وهذا يقبح في رأي ابن النحاس، وعند الرفع، فهي إما تعطف على (أذن)، أو تعرب خبر مبتدأ محذوف ، وترجيح وجه الرفع أقوى لاتساق معناه وتمامه أي هو أذن خير، وهو رحمةٌ للمؤمنين، والمعنى بكونه أذن رحمةٍ أضعف من كونه رحمةٌ كله. والله أعلم

٤. قوله تعالى: **قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم * عَالِمِ الغَيبِ لا يَعْزُبُ عَنهُ مِثقَالُ ذَرَّةٍ** [2]

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ورويس (عالم الغيب)، وقرأ الباقون (عالمِ) (٣).

يقول ابن الأنباري: " تقرأ (عالم) بالجر والرفع، فالجر على الوصف لقوله تعالى (وربي) أو بدلاً منه. والرفع على وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ وخبره (لا يعزب عنه مثقال ذرة).

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف وتقديره هو (عالم الغيب) (٤).

وابن زنجلة يرى أن "(عالم الغيب) بالرفع على المدح أي : هو عالم، ... وعلى الخفض جعلوه صفة لله، فالمعنى: الحمد للهِ عالمِ الغيب، ويجوز أن يكون صفة للرب أو بدلاً منه"(٥).

وأسرد بعض الأمثلة المتعلقة بتبادل الإعراب بين الرفع والجر :

١. قوله تعالى: **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ** [6]

قرأها يعقوب ووافقه الحسن (والأنصارُ)، وقرأها الباقون (والأنصارِ) (١).

---

(1) حجة القراءات: ٣٢٠؛ وينظر كذلك: الكشاف: ٢: ٢٧٥ ؛ معاني القرآن: ١ : ٤٤٤ .

(2) سبأ : ٣ .

(3) الميسر: ٤٢٨.

(4) البيان: ٢: ٢٢٨.

(5) حجة القراءات: ٥٨١؛ وينظر كذلك: الكشف عن وجوه القراءات: ٢: ٢٠١؛ ومفاتيح الاغاني: ٣٣٥.

(6) التوبة : ١٠٠ .

وتعرب كلمة (الأنصار) بالرفع عطفاً على السابقون، وبالجر عطفاً أو (نسقاً) على المهاجرين(٢).

٢. قوله تعالى: **وَمَا يَعزُبُ عَن رَّبِكَ مِن مِّثقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرضِ ولا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكبَرُ إلا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** [٣]

قرأها حمزة ويعقوب وخلف (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) وقرأها الباقون (ولا أصغر من ذلك ولا أكبر " (٤). فهي في موضع جر صفة لـ (ذرةٍ) وبالرفع حملاً على موضع (من مثقال)[5].

٣. قوله تعالى: **هُنَالِكَ الوَلايَةُ للهِ الحَقِّ** [٦]

قرأها أبو عمرو والكسائي (للهِ الحق) ، وقرأها الباقون (للهِ الحق) (٧).

بالرفع صفة للولاية أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحق.

وبالجر نعتاً لله – تعالى - (٨).

٤. قوله تعالى: **رحمةً من ربِّك إنَّه هوَ السَّميعُ العليم* رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضِ وَمَا بَينَهُمَا** [٩]

قرأها عاصم وحمزة والكسائي وخلف (رب) وقرأها الباقون (رب) (١٠).

بالرفع: على تقدير: هو رب ، أو خبراً ثانياً، وبالجر بدلاً من ربك(١١).

---

(1) الميسر: ٢٠٣.

(2) ينظر الكشاف: ٢: ٢٩٤؛ إعراب القرآن: ٢: ١٣٢ ؛ مفاتيح الأغاني: ٢٠٠؛ التبيان: ١: ٤٨٨.

[3] يونس : ٦١ .

(4) الميسر: ٢١٥.

[5] ينظر التبيان : ٢ : ١٥ .

[6] الكهف : ٤٤ .

(7) الميسر: ٢٩٨.

(8) ينظر التبيان: ٢: ١٥٠.

[9] الدخان : ٧ .

(10) الميسر: ٤٩٥.

(11) ينظر التبيان: ٢ : ٣٩٢.

٥. قوله تعالى: **رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ** [١]

قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر (الرحمن) وقرأها الباقون (الرحمنِ). (٢)

ربّ: بالرفع: على الابتداء، والخبر الرحمان، أو أن يكون (رب) خبر مبتدأ محذوف أي هو رب السماوات والرحمن وما بعدها مبتدأ وخبر.

ويقرأ (رب) و (الرحمنِ) بالجر بدلاً من ربك(٣).

٦. قوله تعالى: **بَلْ هُوَ قُرآنٌ مَجِيدٌ، فِي لَوحٍ مَّحفُوظٍ** [٤]

قرأها نافع ووافقه ابن محيص (محفوظٌ)، وقرأها الباقون (محفوظٍ).[٥]

(محفوظٍ) بالرفع نعت للقرآن العظيم، وبالجر نعت لـ (لوح).[٦]

---

(1) النبأ : ٣٧ .

(2) الميسر: ٥٨٣.

(3) ينظر التبيان : ٢ : ٤٨٨.

(4) البروج : ٢٢ .

(5) الميسر : ٥٩٠ .

(6) ينظر التبيان : ٢ : ٤٩٧ .

الفصل الرابع

تبادل المرفوع والمنصوب والمجرور

يهتم هذا الفصل بدراسة الكلمات القرآنية التي تناوب فيها الرفع والنّصب والجر، مرتّبةً حسب ورودها في القرآن الكريم.

وقد قمتُ بتتبع جميع هذه الكلمات، وعندما تناولتها بالدراسة اكتفيتُ بطائفةٍ منها ، تتشابه في طريقة إعرابها، رتّبتها في مجموعاتٍ متوافقة، وأشرتُ إلى بقية الأمثلة إشارةً.

أولاً: أسماء متفرقة:

١. قوله تعالى: **الحَمدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ** [1]

قال ابن النّحاس: " رب مخفوض على النّعت لله ... وقال الكسائي: يجوز (رب العالمين) كما تقول: الحمد لله رباً وإلهاً أي على الحال[٢]، وقال أبو حاتم: النّصب بمعنى أحمد الله رب العالمين، وقال أبو إسحاق: يجوز النّصب على النّداء المضاف، وقال أبو الحسن بن كيسان: يبعد النّصب على النّداء المضاف لأنّه يصير كلامين، ولكن نصبه على المدح، ويجوز الرفع أي هو رب العالمين"[٣] .

وقال ابن الأنباري: "قوله – تعالى - : (رب العالمين) مجرور على الوصف، ويجوز فيه الرفع والنّصب، فالرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف؛ وتقديره: هو رب العالمين. والنّصب على المدح، وعلى النّداء كذلك"[٤] .

وقال العكبري: " والـ (رب) مصدر رب يرب، ثم جعل صفة كعدل وخَصم، وأصله راب. وجره على الصفة أو البدل. وقُرِئَ بالنّصب على إضمار أعني، وقيل: على النّداء. وقُرِئ بالرفع على إضمار هو"[٥] .

وقال الدرويش: "(رب) صفة لله أو بدل منه"[٦] .

ويمكن إجمال الآراء التي تناولتْ إعراب هذه الكلمة (رب) فيما يأتي:

- الجر: على أنه نعت أو صفة لله، وأجمع عليه النّحاة والمفسرون.
- النصب: على النّداء أو المدح أو الاختصاص.

---

[1] الفاتحة: ١

(2)و الحال ضعيف ههنا.

[3] إعراب القرآن: ١ : ١٨.

[4] البيان ، ص ٤١، ٤٢.

[5] التبيان : ١ : ١١.

[6] إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش : ١ : ٢٨.

- الرفع: على أنّه خبر لمبتدأ محذوف.

وقد ضعف العكبري أن يكون منصوباً على النّداء، وحسن أن يكون مرفوعاً على أنّه خبر لمبتدأ محذوف[١]، وهو ما قاله ابن الأنباري كذلك.

وأرى أن الجر على الصفة هو أقرب هذه الآراء، وأعدلها، ولا أرى أن يكون مجروراً على البدل، لأن من شروطه أن يكون أشيع من المبدل منه، وليست كلمة (رب) أشيع أو أظهر من كلمة (لله).

وأما النّصب فيكون لعلّة بلاغيةٍ أكثر منها نحوية، سواء أكان على المدح أم النّداء، فإن فيه التفاتاً يشعر القارئ بتغير النسق الإعرابي، ليلفت انتباهه إلى شيءٍ مقصود، رفعةً للشّأن، وتنبيهاً على المنْزلة. وهذا ظاهر في نصبه على المدح أكثر من ظهوره في نصبه على النّداء.

وأما الرفع، ففيه تعظيم لله المستحقّ لكلّ تعظيم، وذلك بإضمار ضمير (هو) الذي يدلّ على الشّأن، وأرى أن وجه الرفع مقبول يتيحه المقام.

ومثل هذه الآراء يمكن ملاحظتها جميعاً في إعراب النّحاة قوله تعالى: الرحمن الرحيم [٢]

٢. قوله تعالى: **قد كَانَ لَكُم آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَـةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ** [٣]

قال ابن النّحاس: "(فئةٍ) بالخفض على البدل، قال أحمد بن يحيى ويجوز النّصب على الحال أي التقتا مختلفتين. قال أبو إسحاق: النّصب بمعنى أعني"[٤] .

وقال الزمخشري: "وقُرِئ: فئةٍ تقاتل وأخرى كافرة، بالجر على البدل من فئتين، وفئةً بالنّصب على الاختصاص، أو على الحال من الضمير في التقتا"[٥] .

---

[1] ينظَر: إعراب القراءات الشواذّ، ج١، ص ٨٩، ٩٠.

[2] الفاتحة: ٢

[3] آل عمران: ١٣.

[4] إعراب القرآن، ج١، ص ١٤٦.

[5] الكشاف: ١ : ٣٣٦.

وقال العكبري: "ويقرأ في الشّاذّ (فئةٍ تقاتل وأخرى كافرة) بالجر فيهما على أنّهما بدل من فئتين.

ويقرأ أيضاً بالنّصب فيهما على أن يكون حالاً من الضمير في التقتا؛ تقديره: التقتا مؤمنةً وكافرةً. و(فئة أخرى) على هذا للحال.

وقيل: فئة، وما عطفَ عليها على قراءة من رفع، بدلٌ من الضمير في (التقتا)"[1] .

وقال ابن الأنباري: "فئة: قُرِئ بالرفع والجر.

فالرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: إحداهما فئة.

والجر على أنّه بدل من فئتين؛ وهي قراءة الحسن ومجاهد"[2].

وقال الدرويش: "فئةٌ خبر لمبتدأ محذوف، أي: إحداهما فئة، ويجوز جر فئة على البدلية من فئتين، وهي إحدى القراءات"[3] .

ويمكن الخلوص من الآراء السابقة إلى النتائج الآتية:

- الرفع: وفيه وجه واحد، على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: إحداهما. واجتمع النّحاة والمفسرون على ذلك.

- النّصب: وفيه وجهان: الأول: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني وانفرد بذكره ابن النّحاس والزمخشري. والثّاني: حال من الضمير (الألف) في التقتا، وقاله غير نحوي.

- الجر: على أنّه بدل من فئتين على واحدةٍ من القراءات، وقاله كلّ النّحاة والمفسرين الذين عرضتُ لآرائهم فيما تقدم.

ومع ذلك فإنّي أضعف رأي من قال بالجر على البدلية، لأن القراءة بهذا ليست من القراءات السبع ولا العشر، وهي قراءة شاذّة[4] .

٣. قوله تعالى: **قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيرٍ مِن ذَلِكُم لِلّذِينَ اتَّقَوا عِندَ رَبّهِم جَنَّاتٌ تَجرِي مِن تَحْتِهَا الأَنهَارُ** [5].

---

[1] التبيان : ١ : ١٩٧.

[2] البيان : ١: ١٧٣.

[3] إعراب القرآن الكريم وبيانه : ١ : ٤٠١.

[4] ينظَر: إعراب القراءات الشواذّ : ١ : ٣٠٤.

[5] آل عمران: ١٥.

قال ابن النّحاس: "رفع بالابتداء أو بالصفة. قال أبو حاتم: ويجوز (جنّاتٍ) بالخفض على البدل من خير"[١] .

وقال العكبري: "ويقرأ: (جناتٍ) بكسر التّاء، وفيه وجهان: أحدهما: هو مجرور بدلاً من خير، فيكون للذين اتّقوا على هذا صفة لخير.

والثّاني: أن يكون منصوباً على إضمار أعني، أو بدلاً من موضع بخير أي: أؤنبؤكم خيراً.

ويجوز أن يكون الرفع على خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو جناتٌ؛ ومثله: (بِشَر من ذلكم النّار)[٢]"[٣] .

وذكر أبو حيان في تفسيرها: "يحتمل أن يكون (للذين) متعلّقاً بقوله: بخير من ذلكم، وجنّات: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو جنّات، فتكون تلك تبييناً لِما أبهم في قوله: بخير من ذلكم. ويؤيد ذلك قراءة يعقوب: جناتٍ بالجر بدلاً من بخير، كما تقول: مررتُ برجلٍ زيد بالرفع، وزيدٍ بالجر، وجوز في قراءة يعقوب أن يكون: جناتٍ منصوباً على إضمار أعني، ومنصوباً على البدل على موضع بخير، لأنّه نَصب. ويحتَمل أن يكون: للذين، خبراً لجنّات، على أن تكون مرتفعةً على الابتداء، ويكون الكلام تم عند قوله: بخيرٍ من ذلكم، ثم بين ذلك الخير لِمن هو"[٤] .

وقال الدرويش: "جنّات: مبتدأ مؤخّر. ولك أن تعلّق الظرف بما تعلّق به (للذين) من الاستقرار لأنّه من جملة الخير، ولك أن تجعل الكلام موصولاً فلا تقف عند (ذلكم)، وعندئذ يكون للذين نعتاً للخير، وجنّاتٌ خبر لمبتدأ محذوف"[5] .

وبالجمع بين الآراء السابقة، يتبين لنا أن وجوه الإعراب الثلاثة واردة في كلمة (جنّات)؛ فالرفع: على أنّها مبتدأ مؤّخر وخبره (للذين) وقاله من القدماء أبو حيان فيما تقدم، وقاله الدرويش من المحدثين. ومنهم من رأى أن (جنّاتٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) وقاله من القدماء الزمخشري[١] والعكبري وتابعهم على ذلك أبو حيان.

---

[1] إعراب القرآن : ١ : ١٤٧.

[2] الحج: ٧٢.

[3] التبيان : ١ : ٢٠٠.

[4] البحر المحيط: ٣ : ٥٥.

[5] إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ج١، ص ٤٠٥، ٤٠٦.

والنّصب: على أنّه مفعول به بتقدير فعل محذوف : (أعني)، أو على البدل من موضع (بخيرٍ) لأنّها في موضع نصب، فتكون (جنّات) بدلاً منها على الموضع، وهذا الوجه أي النّصب خاص بقراءة يعقوب، وذكر ذلك العكبري وأبو حيان.

والجر: على البدل من كلمة (بخيرٍ)، وانفرد العكبري بهذا الرأي.

وظاهر أن العكبري أكثر هؤلاء العلماء توسعاً في الآراء، وهو يقلّب الكلمة على وجوهها كلّها، ويذكر كلّ إعراب ممكن فيها.

وأرى أن النّحاة والمفسرين قد اتّفقوا على اعتبار (جنات) خبراً لمبتدأ محذوف، وفي هذه الحال يكون الوقوف على كلمة (ربهم) لكمال المعنى، وللإشعار بأن كلمة (جنّات) هي جزء من جملة جديدة.

أو أنهم جعلوا (جنّات) مبتدأ، وخبره تقدم عليه وهو (للذين).وهو الرأي الأصح والأقوى عندي لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

وإنّما تَضعفُ آراء النّصب والجر، لأنّها في قراءة يعقوب، وهي قراءة شاذّة[٢].

٤. قوله تعالى: **لا يَستَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ** [٣].

قال الفراء: " يرفع (غير) لتكون كالنعت للقاعدين؛ كما قال: صراطَ الذين أنعمتَ عليهم **غيرِ** المغضوب عليهم [٤]، وكما قال: أو التّابعين **غيرِ** أولي الإربة من الرجال [5] وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنّصب، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجِب الرفع؛ لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التّمام. فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً. وقد يكون نصباً على أنّه حال كما قال: أُحلت لكم بهيمةُ الأنعامِ إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد [٦]، ولو قُرِئت خفضاً لكان وجهاً: تُجعل من صفة المؤمنين"[١].

---

[1] الكشاف: ١ : ٣٣٨.

[2] ينظَر: إعراب القرءات الشواذّ: ١ : ٣٠٦، ٣٠٧.

[3] النساء: ٩٥.

[4] الفاتحة: ٧.

[5] النور: ٣١.

[6] المائدة: ١.

وذكر الأخفش في إعرابها ثلاثة وجوه:

- الرفع: على أنّها نعت لـ (القاعدون).
- الجر: على أنها نعت لـ (المؤمنين).
- النصب: على أنّها استثناء[٢].

وقال ابن النّحاس: "هذه قراءة أهل الحرمين وزيد بن ثابت[٣]، و (غير) نصب على الاستثناء، وإن شئتَ على الحال من (القاعدون) أي لا يستوي القاعدون في حال صحتهم، والحديث يدل على معنى النّصب، روى أبو بكر بن عياش وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن البراء قال: كنتُ عند رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فقال لي: ادع زيداً وقل له يأتي بالكتف والدواة، فقال له اكتب: لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله، فقال ابن أم مكتوم: وأنا ضرير، فما برحنا حتى أنزل الله عز وجلّ (غير أولي الضرر). وقرأ أهل الكوفة وأبو عمرو (غير أولي الضرر) ، قال الأخفش: هو نعت للقاعدين، وقرأ حيوة (غيرِ أولي الضرر)[٤] جعله نعتاً للمؤمنين، ومحمد بن يزيد يقول هو بدل لأنّه نكرة والأول معرفة"[٥] .

وقال ابن الأنباري : " قوله تعالى :   لا يستوي القاعدون من المؤمنين **غيرُ** أولي الضرر   قُرِئ غير: بالرفع والنّصب والجر.

فالرفع على أنّه بدل من (القاعدين)، أو وصفٌ لهم؛ لأنّهم غير معينين، فجاز أن يوصفوا بـ (غير).

والنّصب: على الاستثناء، أو على الحال من (القاعدين).

والجر: على أنّه بدل من المؤمنين أو وصفٌ لهم"[٦] .

---

[1] معاني القرآن: ١ : ٢٨٣، ٢٨٤.

[2] ينظَر: معاني القرآن: ١ : ٢٦٤، ٢٦٥.

[3] يعني قراءتنا بالنصب: (غير).

[4] قرأ نافع، وابن عامر، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف، ووافقهم ابن محيصن: (غير أولي). وقرأ الباقون (غير أولي). ينظر: المُيسر في القراءات الأربع عشرة: ٩٤.

[5] إعراب القرآن، ابن النحاس، ج١، ص ٢٣٤.

[6] البيان : ١ : ٢٢٩.

وقال العكبري: " قوله تعالى: (غير أولي الضرر) بالرفع على أنّه صفة (القاعدون)، لأنّه لم يقصد به قصد قومٍ بأعيانهم. وقيل هو بدل من (القاعدين). ويقرأ بالنّصب على الاستثناء من القاعدين، أو من المؤمنين، أو حالاً، وبالجر على الصفة للمؤمنين"[١] .

وقال الدرويش: " وقد ترجح النّحاة في البدلية والوصفية لـ (غير). فمن احتج للبدلية قال: إن جعلَ (غير) صفةً يوجب التأويل؛ لأن (غير) لا تتعرف بالإضافة، ولا يجوز اختلاف النّعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً، وتأويله إما بأن (القاعدون) لما لم يكونوا بأعيانهم، بل أُريد بهم الجنس أشبهوا النّكرة، فوصفوا بها كما توصف، وإما بأن (غير) قد تتعرف إذا وقعتْ بين ضدين . ومن احتج للوصفية قال: لا يكون ارتفاعه على البدل في الاستثناء، لأنّه يصير التّقدير فيه: لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون"[٢].

وأرى أن الرفع على أنّها صفة لـ (القاعدون) ضعيف من باب أن الموصوف المعرفة لا يوصف بنكرةس. وبمثل ذلك أضعف رأي من قال بالجر لـ(غيرٍ) على أنّها صفة (للمؤمنين). وإن كان كل من ابن الأنباري والعكبري يسوغان ذلك بأن المعرفة في (القاعدون) ليست تعني أقواماً بعينهم، وكأن (الألف واللام) في (القاعدون) و(المؤمنين) ليست (ال) التعريف، وإنّما هي (ال) الجنسية.

ويضعف الاستثناء، نصباً على أنّه مستثنى منصوب، أو رفعاً على أنّه بدل من (القاعدون) للعلّة التي ذكرها الفراء، لعدم تمام الجملة؛ وذلك أن جزءاً منها أُتم بعد كلمة (غير) وهي كلمة (المجاهدون)، ولو كانت استثناء لسبقَتْ كلمةُ (المجاهدون) كلمةَ (غير) لكي يصح أن تستثني (غير) منها.

وبقي أن نرجح وجهين هما:

الأول: الرفع: على أنّه بدل من (القاعدون)، لأنّه يجوز أن نبدل النكرة من معرفة.

الثاني: النّصب؛ في قراءة من قرأ بذلك، على أنّها حال، ويعضد ذلك أنّها ليست قراءة شاذّةً، ثم إن سبب النّزول – كما قال ابن النّحاس - يؤيد ذلك أيضاً. والله أعلم.

---

[1] التبيان : ١ : ٢٩٣.

[2] إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش: ٢ : ٩٣.

٥. قوله تعالى: **التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعون السّاجدون الآمرون بالمعروف والنّاهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشّر المؤمنين**[١]

قال الفراء: "استؤنفت بالرفع لتمام الآية قبلها وانقطاع الكلام، فَحسن الاستئناف. وهي في قراءة عبد الله (التّائبين العابدين) في موضع خفض؛ لأنّه نعت للمؤمنين: اشترى من المؤمنين التّائبين. ويجوز أن يكون (التّائبين) في موضع نصب على المدح؛ كما قال:

لا يبعدن قومي الذين هُمُ   سُم العُداةِ وآفةُ الجُزرِ
النّازلين بكلّ مُعتَرك   والطّيبين معاقد الأزرِ[٢]"[٣]

وقال الأخفش: "هم التّائبون"[٤] .

قال ابن النّحاس: " (التّائبون) رفع على إضمار مبتدأ عند أكثر النّحويين؛ أي هم التّائبون، وفيه قولان سوى هذا: قال أبو إسحاق يجوز أن يكون بدلاً أي يقال التّائبون، قال: ويجوز أن يكون رفعاً بالابتداء قال: وهو أحسن عندي، ويكون التّقدير التّائبون لهم الجنّة. وفي قراءة عبد الله التّائبين العابدين الحامدين وفيه تقدير أن يكون نعتاً للمؤمنين في موضع خفض، ويكون منصوباً على المدح"[5].

وقال الزمخشري: "(التّائبون) رفع على المدح. أي هم التّائبون يعني المؤمنين المذكورين. ويدل عليه قراءة عبد الله وأبي رضي الله عنهما: (التّائبين)، بالياء إلى: و(الحافظين)، نصباً على المدح. ويجوز أن يكون جراً صفةً للمؤمنين. وجوز الزجاج أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أي: التّائبون العابدون من أهل الجنّة أيضاً وإن لم

---

[1] التوبة: ١١٢.

[2] ديوان الخرنق بنت بدر : ٤٣.

[3] معاني القرآن: ١ : ٤٥٣.

[4] معاني القرآن: ١ : ٣٦٦.

[5] إعراب القرآن : ٢ : ١٣٦.

يجاهدوا، كقوله: وكُلّاً وعد اللهُ الحسنَى [1]. وقيل: هو رفع على البدل من الضمير في يقاتلون. ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره العابدون، وما بعده خبر بعد خبر، أي: التّائبون من الكفر على الحقيقة الجامعون لهذه الخصال"[2] .

وقال ابن الأنباري: "قوله تعالى: (التّائبون) في رفعه ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون بدلاً من الواو في قوله: (فيقْتُلُون ويقْتَلون).

والثّاني: أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه خبر مبتدأ محذوف؛ وتقديره: هم التّائبون.

والثالث: أن يكون مرفوعاً؛ لأنّه مبتدأ، وخبره (الآمرون) وما بعده[3].

وقال العكبري: " قوله تعالى: التّائبون يقرأ بالرفع؛ أي هم التّائبون. ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر: (الآمرون بالمعروف) وما بعده؛ وهو ضعيف.

ويقرأ بالياء، على إضمار أعني، أو أمدح؛ ويجوز أن يكون مجروراً صفةً للمؤمنين"[4] .

ولم يزد الهمداني[5] وأبو حيان[6] والقرطبي[7] على ما تقدم شيئاً.

قلت: وأضعف أن يكون مبتدأ على تقدير خبر محذوف عند ابن النّحاس هو (لهم الجنّة) أو على وجود خبر هو (الآمرون بالمعروف) عند العكبري، أو خبر هو (العابدون) وما بعدها أخبار كذلك، ذلك أن توالي هذه الأخبار التي تتعرف، يرجح فيها الصفة أو البدل لتوالي المعارف، ما لم يكن هناك ضمير فصلٍ يحيل الذهن من الصفة أو البدل إلى الخبر.

وأضعف – كذلك – الرأي القائل بأن (التّائبون) بدل من الواو في كلمة (يقاتلون) لسببين؛ الأول: طول العهد بينهما، وبعد الصلة. والثّاني: تمام المعنى في الآية السابقة مما لا يحيج إلى ارتباط هذه البدلية في المعنى بين آيتين تامتين، الأولى منهما اكتفت كلماتها بمعانيها.

---

[1] النساء: ٩٥. والحديد: ١٠.

[2] الكشاف: ٢ : ٣٠٣.

[3] البيان : ١ : ٣٤٤، ٣٤٥.

[4] التبيان في إعراب القرآن، العكبري، ج١، ص ٤٩٢.

[5] ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢ : ٥١٦ – ٥١٨.

[6] ينظر: البحر المحيط،: ٥ : ٥١١.

[7] ينظر: الجامع لأحكام القرآن الكريم :٨ : ١٧٢.

وتفصيل ابن الأنباري وجوه الرفع في كلمة (التّائبون) وعدم ذكره لأي وجه آخر لإعرابها من النّصب أو الجر، يدلّ على تضعيفه لهما، وكأنّه يقول: أن الرفع فيها يكاد لا يكون غيره.

وأرجح رأي من قال: إنّه خبر مبتدؤه محذوف مقدّر؛ لأنّه لما كان الكلام عن المؤمنين في الآية السابقة أشعرك المعنى أنّه يخبر عنهم، فكأنّه قال: هؤلاء المؤمنون المتَحدثُ عنهم: هم التّائبون.

٦. قوله تعالى: **وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ**[١].

قال الفراء: "وقوله: (يعقوب) يرفَع وينصب، وكان حمزة ينوي به الخفض يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب، ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء. ويعقوب ها هنا ولد الولد، والنّصب في يعقوب بمنْزلة قول الشّاعر:

جئني بمثل بني بدر لقومهم　　أو مثلَ أسرة منظور بن سيار
أو عامر بن طُفيل في مُركبِه　　أو حارثاً يوم نادى القوم يا حارِ[٢]

وأنشدني بعض بني باهلة:

لو جِيتَ بالخُبز لـه مُيسرا　　والبيض مطْبوخاً معاً والسكّرا
لم يُرضِهِ ذلك حتى يسكرا[٣]

فنصب على قولك: وجئت بالسكّر، فلما لم يظهر الفعل مع الواو نصب، كما تأمر الرجل بالمرور على أخيه فتقول: أخاك أخاك، تريد: امرر به"[٤] .

وقال الأخفش: " (يعقوب) رفع على الابتداء، وقد فُتح على: "وبيعقوب من وراء إسحاق؛ ولكن لا ينصرف"[١] .

---

[1] هود: ٧١.

[2] البيتان لجرير، ديوانه : ٣١٢..

[3] لم أعثر على قائل هذه الأبيات، وهي واردة بلا نسبة كذلك. ينظر: معاني القرآن : ٢ : ٢٢.

[4] معاني القرآن: ٢ : ٢٢، ٢٣.

وقال ابن النّحاس: " (ومن وراء إسحاق يعقوب) رفعه من جهتين: إحداهما بالابتداء، ويكون في موضع الحال[2] أي: بشّروها بإسحاق مقابلاً له يعقوب، والوجه الآخر أن يكون التّقدير: ومن وراء إسحاق يحدثُ يعقوب، ولا يكون هذا داخلاً في البشارة، وقرأ حمزة وعبد الله بن عامر (ومن وراء إسحاق يعقوب) والكسائي والأخفش وأبو حاتم يقدرون يعقوب في موضع خفض، وعلى مذهب سيبويه والفراء يكون في موضع نصب"[3] .

وقال الزمخشري: "(يعقوب) رفع بالابتداء، كأنّه قيل: ومن وراء إسحاق يعقوب مولود أو موجود، أي من بعده. وقيل الوراء: ولد الولد. وعن الشّعبي أنّه قيل له: أهذا ابنك؟ قال نعم، من الوراء، وكان ولد ولده. وقُرِئ (يعقوب) بالنّصب، كأنّه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب"[4] .

وقال ابن الأنباري: "قوله تعالى: ومن وراء إسحاق يعقوب

يقرأ : يعقوبَ بضم الباء وفتحها.

فمن قرأ بالضم كان يعقوب مرفوعاً من وجهين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ، والجار والمجرور قبله خبره، كقولهم: في الدار زيد.

والثّاني: أن يكون مرفوعاً بالجار والمجرور، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش.

ومن قرأ بالفتح، جاز أن يكون في موضع نصب وجر، فالنصب من وجهين:

أحدهما: بتقدير فعل دلّ عليه (بشرناها) وتقديره: بشّرناها بإسحاق، ووهبنا له يعقوب من وراء إسحاق.

والثّاني: أن يكون معطوفاً على موضع قوله: بإسحاق، وموضعه النّصب، كقولهم: مررتُ بزيدٍ وعمراً[5] .

---

[1] معاني القرآن: ١ : ٣٨٤.

[2] يعني الجملة.

[3] إعراب القرآن: ٢ : ١٧٦.

[4] الكشاف: ٢ : ٣٩٥.

[5] ينظَر: الكتاب، سيبويه، ج١، ص٦٧.

والجر: على أن يكون (يعقوب) معطوفاً على (إسحاق) وكان مفتوحاً، لأنّه لا ينصرف للعجمة والتّعريف، إلا أن هذا القول ضعيف للفصل بين الجار والمجرور بالظّرف وهو قبيح"[١] .

وقال العكبري: "قوله تعالى: ومن وراء إسحاق يعقوب يقرأ بالرفع؛ وفيه وجهان؛ أحدهما: هو مبتدأ وما قبله الخبر. والثّاني: هو مرفوع بالظّرف[٢].
ويقرأ بفتح الباء، وفيه وجهان؛
أحدهما: أن الفتحة هنا للنّصب، وفيه وجهان؛ أحدهما: هو معطوف على موضع (بإسحاق). والثّاني: هو منصوب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: ووهبنا له من وراء إسحاقَ يعقوب. والوجه الثّاني: أن الفتحة للجر، وهو معطوف على لفظ إسحاق؛ أي فبشّرناها بإسحاق ويعقوب. وفي وجهي العطف قد فُصل بين يعقوب وبين الواو العاطفة بالظّرف، وهو ضعيف عند قوم"[٣] .

وأنا أذهب مذهب سيبويه والفراء والعكبري في تضعيف رأي من قال بالجر عطفاً على إسحاق؛ لعدم تكرار العامل (حرف الجر الباء).
وأضعفُ كذلك أن يكون مبتدأ، خبره ما قبله من الجار والمجرور؛ لأن (يعقوب) داخل في حكم إسحاق، وإلاّ فلا معنى لذكره في موضع البشارة دون أن يكون داخلاً في حكمها، وعلى ذلك فليست جملة (ومن وراء إسحاق يعقوب) جملة استئنافية، منفصلةً عما قبلها، إنّما لها بها علاقة، والواو فيها للعطف، فإن تحدد معناها للعطف – فيما أرى – كان موضع (يعقوب) النّصب على الموضع بتقدير فعل معطوف: (وبشّرناها بيعقوب كذلك).

٧. قوله تعالى: **يَطوفُ عليْهم ولدانٌ مخلّدون * بأكوابٍ وأباريقَ وكأس من معين * لا يُصدّعون عنها ولايُنزِفون * وفاكهةٍ مما يتخيّرون*ولحمِ طيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُوْنَ* وَحُوْرٌ عينٌ**[٤]

---

[1] البيان : ٢ : ١٦، ١٧.

[2] أي على المحل، لأنّ محلّه الرفع.

[3] التبيان : ٢ : ٣٦.

[4] الواقعة: ١٧- ٢٢.

قال الفراء: "وقوله: (وحورٍ عينٍ)

خَفَضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كان أكثر القُراء على الرفع؛ لأنّهم هابوا أن يجعلوا الحور يطافُ بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين. والخفض على أن تُتبِع الكلام بأوله، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله، أنشدني بعض العرب:

إذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزججن الحواجِب والعيونا

فالعين لا تُزجج إنّما تُكحل، فردها على الحواجب؛ لأن المعنى يعرف، وأنشدني آخر:

ولقيتُ زوجَكِ في الوغَى مُتقلّداً سيفاً ورُمحا

والرمح لا يتَقَلد، فرده على السيف.

وقال آخر:

تَسمعُ لِلأحشَاءِ مِنْهُ لغَطَا ولليدين جُسأة وبددا

وأنشدني بعض بني دبير:

علفْتُها تِبنَا وماء بارداً حتّى غدّتْ همالةً عيناها[1]

والماء لا يعتَلَف؛ إنّما يشرب، فجعله تابعاً للتّبن، وقد كان ينبغي لمن قرأ: (وحور عين) لأنّه – زعم – لا يطافُ بهن أن يقول: (وفاكهةٌ ولحم طيرٍ)؛ لأن الفاكهة واللحم لا يطافُ بهما – ليس يطافُ إلاّ بالخمر وحدها ففي ذلك بيان؛ لأن الخفض وجه الكلام. وفي قراءة أبي بن كعب: (وحوراً عيناً) أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا من الكلام[2] كقول الشّاعر[3]:

جئني بمثل بني بدر لقومهم أو مثلَ أسرةِ منظور بن سيار"[4]

وقال ابن النّحاس: " (وحور عين) قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشيبة ونافع، وقرأ الأعمش وحمزة والكسائي (وحورٍ عينٍ) بالخفض، وحكى سيبويه والفراء أن في قراءة

---

[1] ينظر : خزانة الأدب ، ج٣ ، ص١٣٩ .

[2] ينظَر في تفصيل هذه المسألة النحوية: الكتاب، سيبويه، ج١، ص١٦٩ – ١٧٢.

[3] ديوان جرير، ص ٣١٢.

[4] معاني القرآن : ٣ : ١٢٣، ١٢٤.

أبي بن كعب (وحوراً عيناً) بالنّصب، وزعم سيبويه أن الرفع محمول على المعنى؛ لأن المعنى: فيها أكواب وأباريقُ وكأس من معينٍ وفاكهةٌ ولحم طيرٍ وحور أي ولهم حور عين، وأنشد:

بادت وغير آيهن مع البلى　　إلاّ رواكِد جمرهن هباء
ومُشَجج أما سواء قذاله　　فبدا وغير سارهُ المعزاءُ[1]

فرفع و(مشَجج) على المعنى؛ لأن المعنى بها رواكد وبها مشَجج. والقراءة بالرفع اختيار أبي عبيدة لأن الحور لا يطاف بهن، واختار الفراء الخفض، واحتج بأن الفاكهة واللحم أيضاً لا يطاف بهما وإنّما يطاف بالخمر. وهذا الاحتجاج لا ندري كيفَ هو إذ كان القراء قد أجمعوا على القراءة بالخفض في قوله جلّ وعز (وفاكهةٍ مما يتخيرون، ولحمِ طيرٍ مما يشتهون)[2] فمن أين له أنّه لا يطاف بهذه الأشياء التي ادعى أنّه لا يطاف بها؟ وإنّما يسلم في هذا لحجةٍ قاطعةٍ أو خبرٍ يجب التّسليم له"[3] .

وقال ابن خالويه: "قرأ حمزة والكسائي: (وحورٍ عينٍ) بالخفض نَسقاً على (بأكواب)، ...، وقرأ الباقون: (وحور عين) بالرفع. وحجتهم: أن الحور لا يطافُ بها، وإنّما يطاف بالخمر. فرفعوا على تقدير: يطاف عليهم وِلدان مخَلدون بأكواب وأباريق ولهم مع ذلك حور عين. وفي حرف ُأبي: (وحوراً عيناً) بهن بالنّصب على تقدير أعطاهم مع ذلك حوراً عيناً"[4] .

وقال الزمخشري: "قُرِئ: وحور عين بالرفع على: وفيها حور عين، ...، أو للعطف على (وِلْدان)، وبالجر: عطفاً على (أولئك المقربون ، في جنّات النّعيم)، كأنّه قال: هم في جنّات النّعيم، وفاكهةٍ ولحمٍ وحورٍ. أو على (أكواب)، لأن معنى (يطوفُ عليهم وِلْدان مخَلدون بأكواب) ينعمون بأكواب، وبالنّصب على: ويؤتَون (حوراً)"[5] .

---

[1] البيتان للشماخ بن ضرار ، ص ٤٢٧ – ٤٢٨.

[2] يقرأ قراءة شاذّة بالرفع فيهما: (وفاكهةٌ) و (لحم) . ينظَر: إعراب القراءات الشواذّ: ٢ : ٥٥٠، 551.

[3] إعراب القرآن: ٤ : ٢١٨، ٢١٩.

[4] إعراب القراءات السبع وعللها : ٢ : ٣٤٢، ٣٤٣.

[5] الكشاف: ٤ : ٤٤٨.

وقال ابن الأنباري كلاماً مثل هذا[١]، وأما العكبري فقد فصل في المسألة، إذ يقول: "قوله تعالى: (وحور عين) يقرأ بالرفع، وفيه أوجه:

أحدها: هو معطوف على (وِلْدان)؛ أي يطُفْن عليهم للتنعم، لا للخدمة.

والثّاني: تقديره: لهم حور، أو عندهم، أو وثَمّ.

والثّالث: تقديره: ونساؤهم حور.

ويقرأ بالنّصب على تقدير: يعطَون أو يجازون.

وبالجر: عطفاً على أكواب في اللفظ دون المعنى؛ لأن الحور لا يطافُ بهن.

وقيل: هو معطوف على (جناتٍ)؛ أي: في جنّاتٍ، وفي حورٍ"[٢] .

وأقول فأما حالات العطف رفعاً وجراً فهي بعيدة – فيما أرى – عن الحجة، فقد عطفوا في الرفع على (وِلْدان) قبل خمس آياتٍ، وعطفوا في الجر على (جنّاتٍ) قبل عشر آيات، وهذا بعيد المسافة، بعيد الاحتمال، يضعف لهذين.

وأما عطفهم على (بأكواب) فقد ضعفه أناس منهم ابن النّحاس الذي أخذ على الفراء أن الحور لا يطافُ بها، وإنّما الخمر هي التي يطافُ بها، وأنا مع ابن النّحاس فيما ذهب إليه، إذ كيف يطاف بالخمر ولا يطاف بالحور، وفي كلام العرب[٣]: طاف بالبيت، فليس استعمال (طاف به) مقصوراً على الخمر. وفي القرآن قوله تعالى: فَمن حج البيتَ أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوفَ بهما [٤] وقوله تعالى: ولْيطوفوا بالبيت العتيق [٥]، وكذلك قوله: طوافون عليكم بعضكُم على بعض .[٦]

وأما من قال بالجر على الجِوار[٧]، فيضعف – كذلك – لأنّه توهم، وضعه قرب العهد بالكلمة التي سبقتها وهي (ولحمٍ).

---

[1] ينظر: البيان : ٢ : ٣٤٥، ٣٤٦.

[2] التبيان: ٢ : ٤٣٨.

[3] لسان العرب: مادة (ط و ف).

[4] البقرة: ١٥٨.

[5] الحج: ٢٩.

[6] النور: ٥٨.

[7] ينظر: إعراب القراءات الشواذّ : ٢ : ٥٥٢.

وأما الذين قالوا بالنّصب، فعلى قراءة أبي، ولم يقرأْ بها غيره، وتضعيفها من جهاتٍ ثلاثٍ: الأولى أنّها تُحيج إلى تقدير فعل: (يعطَون) أو (يجازون) أو (يؤتَون). والثّانية: أنّها لم تَرِد عند غير أبي من القراء السبعة أو العشرة. والثّالثة: أنّها تُخالِفُ رسم المصحف؛ لذلك اعتبرتْ شاذّة.

وأكثر القراء على قراءتها بالرفع، فقد ذكر ابن خالويه أن اثنين[1] من القراء السبعة فقط من قرأ بالجر والباقين قرؤوا بالرفع.

وأنا أرجح الرفع، لأن أكثر القراء عليه. وأذهب في ذلك مذهب مكي بن أبي طالب إذ قال بعد أن بسطَ القول في وجوه قراءتها: "والرفع أحب إلي، لأن الأكثر عليه، ولصحة وجهه"[2]. وإذا خَلُصنا إلى ترجيح الرفع، وضعفنا أن يكون الرفع لجهة العطف على (ولدان) فما بقي إلاّ التّقدير، والقراء والنحويون على أن (حور) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (ولهم) أو (وعندهم) أو (ونساؤهم). والله أعلم.

وبمثل هذا التّناوب في حالات الرفع والجر والنّصب، يمكن الرجوع لمعرفة آراء النّحويين والمفسرين في قراءات القراء للآيات الآتية:

٨. قوله تعالى: **الرّحمن الرحيم** [3] رفعاً ونصباً وجراً[4].

٩. قوله تعالى: **مالك يوم الدّين** [5] قُرئت رفعاً ونصباً وجراً[6].

١٠. قوله تعالى: **قل أفأنبِّئكم بشَرٍّ من ذلكم النّار** [7] قُرئت النّار رفعاً ونصباً وجراً[1]، وقد تقدم تفصيل القول فيما يماثلها في كلمة (جنّات) في قوله تعالى: **قل أؤنبّكم بخير من ذلكم للذين اتّقوا عند ربّهم جناتٌ تجري من تحتها الأنهار** [2].

---

[1] هما: حمزة والكسائي، ينظَر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٢ : ٣٤٢.

[2] الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ٢ : ٣٠٤.

[3] الفاتحة: ٣.

[4] ينظَر: إعراب القرآن: ١ : ١٥؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١ : ١٦٥؛ والتبيان : ١ : ١٢.

[5] الفاتحة: ٤

[6] ينظَر: إعراب القرآن : ١ : ١٩؛ ومشكل إعراب القرآن: ١ : ٦٨؛ وإعراب القراءات السبع وعللها: ١ : ٤٨، ٤٩؛ والتبيان: ١: ١٢.

[7] الحج: ٧٢.

١١. قوله تعالى: **إذ الأغلال في أعناقهم والسّلاسلُ يُسحَبون** [٣]. قرئت (السلاسل) بالرفع والنّصب والجر[٤].

١٢. قوله تعالى: (**وجعل فيها رواسيَ من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيّامٍ سواءً للسائلين** [5] قُرئت (سواء) بالرفع والنّصب والجر[٦].
هـ. قوله تعالى: **ودانيةً عليهم ظلالها وذُلّلتْ قطوفُها تذليلاً** [٧] قُرئت (دانية) بالرفع والنّصب والجر[٨].

ثانياً: الأسماء الموصولة:

وهذا القسم يهتم بوجوه الإعراب الثّلاثة المقدرة في الاسم الموصول، وقد وقعتُ من ذلك على نحو إحدى عشرة كلمة، فصلتُ القولَ في بعضها، وأشرتُ إلى بقيتها إشارةً.

١٣. قوله تعالى: **وَاستَعِينُوا بِالصَّبرِ وَالصَّلاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إلاّ عَلَى الخَاشِعِينَ، الّذِينَ يَظنُّونَ أنّهُم مُّلاقو رَبِّهِم وَأَنَّهُم إِلَيهِ رَاجِعُون** [٩].
قال العكبري: " قوله تعالى: (الذين يظنّون) صفة للخاشعين. ويجوز أن يكون موضع نصب بإضمار أعني، ورفْع بإضمار (هم)"[١٠] .

---

[1] ينظر: معاني القرآن: ٢: ٢٣٠؛ وإعراب القرآن: ٣: ٧٤، ٧٥؛ والكشاف: ٣ : ١٦٦؛ والتبيان في إعراب القرآن: ٢ : ٢٣١؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣ : ٥٤٩، ٥٥٠؛ والجامع لأحكام القرآن الكريم: ١٢ : ٦٤.

[2] آل عمران: ١٥.

[3] غافر: ٧١.

[4] ينظر: معاني القرآن: ٣ : ١١؛ والكشاف: ٤: ١٧٣، ١٧٤؛ والبيان : ٢ : ٢٨٠؛ والتبيان : ٢ : ٣٧٥؛ والبحر المحيط: ٩ : ٢٧٢.

[5] فُصلت: ١٠.

[6] ينظر: معاني القرآن: ٣ : ١٢، ١٣؛ وإعراب القرآن: ٤ : ٣٦؛ والكشاف: ٤ : ١٨٣؛ والتبيان : ٢ : ٣٧٦؛ والفريد في إعراب القرآن المجيد :٤ : ٢٢٤.

[7] الإنسان: ١٤.

[8] ينظر: التبيان :٢: ٤٨١؛ وإملاء ما من به الرحمن، العكبري، ص٣٤.

[9] البقرة: ٤٥، ٤٦.

وقال الهمداني: "قوله: (الذين يظنّون) (الذين) في موضع جر إن جعلته وصفاً للخاشعين، أو في موضع نصب بإضمار فعل، أو في موضع رفع بإضمار مبتدأ"[٢] .

وقال القرطبي: "قوله تعالى: (الذين يظنّون) (الذين) في موضع خفض على النّعت للخاشعين، ويجوز الرفع على القطع"[٣] .

وقال أبو حيان الأندلسي: "ويجوز في (الذين) الإتباع[٤] والقطع إلى الرفع[5] أو النّصب[٦]، وذلك صفة مدح، فالقطع أولى بهما"[٧] .

وقال الأهدلي: " (الذين) اسم موصول في محل جر صفة للخاشعين، ويجوز أن يكون في محلّ نصب مفعول به بفعل محذوف تقديره أعني، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هم"[٨] .

وأرى أن الجر أعلى هذه الوجوه، فأما الرفع والنّصب فإنّما كان احتمالهما على تقديرِ محذوف، وأهل العربية يجعلون ما لا يحيج إلى تقدير أعلى مما يحيج إلى تقدير، والجر هنا مما لا يحيج، وهو الأقرب إلى المعنى، والأوصل إليه، فكأنّما أراد أن يقول: إن هؤلاء الخاشعين إنّما هذه صفاتهم؛ اعتقادهم بلقاء الله والرجوع إليه، وهذا يقوله المفسرون، فكأنّما هم بذلك يذهبون بإعرابها هذا المذهب الراجح ألا وهو النّعت أو الصفة، كذلك قد تكون (الذين) بدلاً من الخاشعين.

١٤. قوله تعالى: **قُل هَل أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ من ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللهِ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيهِ وَجَعَلَ مِنهُم القِرَدَةَ وَالخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطّاغُوتَ** [٩].

قال الفراء: "وقوله (من لعنه الله) (من) في موضع خفضٍ تردها على (بِشَرٍ) وإن شئتَ استأنفتَها فرفعتَها؛ كما قال: (قل أفأنبئكم بشر من ذلك النّار وعدها الله الذين

---

[1] التبيان : ١: ٥٤.

[2] الفريد : ١: ٢٨٥.

[3] الجامع : ١: ٢٥٥.

[4] يعني الجر نعتاً للخاشعين.

[5] يعني الرفع خبراً، بتقدير مبتدأ محذوف وجوباً.

[6] يعني النصب مفعولاً به، على تقدير فعل أمدح أو أخص.

[7] البحر المحيط : ١: ٣٠٠.

[8] البرهان : ١: ٥٣.

[9] المائدة: ٦٠.

كفروا)[1]، ولو نَصبتَ (من) على قولك: أنبئكم (من) كما تقول: أنبأتُك خيراً، وأنبأتُك زيداً قائماً، والوجه الخفض"[2] .

وقال ابن النّحاس: " (**من** لعنه الله) في موضع رفع كما قال عز وجلّ: (بِشر من ذلكم النّار)[3] والتّقدير: هو لَعن من لَعنَه اللهُ، ويجوز أن يكون في موضع نصب بمعنى قل هل أنبئكم من لَعنَه اللهُ، ويجوز أن يكون في موضع خفضٍ على البدل من شَر"[4] .

وذكر مكي بن أبي طالب وجهي الرفع والجر ولم يذكر وجه النّصب[5]، وفعل الزمخشري مثل ذلك باستثنائه النّصب من وجوه الإعراب[6].

وقال ابن الأنباري: "و (**من** لعنه الله): في موضعه ثلاثة أوجه: الجر والرفع والنّصب.

فالجر على البدل من (بِشر) وهو بدل الشيء من الشّيء وهو هو.

والرفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف مع حذف مضافٍ؛ وتقديره: هو لَعن من لَعنَه اللهُ، فحذف المبتدأ والمضاف؛ وقيل: على تقدير مبتدأ محذوف على تقدير: من هم؟ فقال: من لعنه الله. وقيل: هو مرفوع على الابتداء؛ وخبره: (أولئك).

والنّصب على الذّم بتقدير فعل؛ وتقديره: أذكر وأذم من لَعنَه اللهُ؛ وجعل منهم القردةَ والخنازير"[7] .

وقال العكبري: "(**من** لعنه): في موضع (من) ثلاثة أوجه.

أحدها: هو في موضع جر بدلاً من (شَر).

والثاني: هو في موضع نصب بفعل دلّ عليه (أنبئكم)؛ أي أعرفكم من لعنه الله.

والثّالث: هو في موضع رفع؛ أي هو من لعنه الله"[8] .

---

[1] الحج: ٧٢.

[2] معاني القرآن : ١: ٣١٤.

[3] الحج: ٧٢.

[4] إعراب القرآن : ١: ٢٧٤.

[5] ينظَر: مشكل إعراب القرآن : ١: ٢٣١.

[6] ينظَر: الكشاف : ١: ٦٣٨.

[7] البيان : ١: ٢٥٤. وينظَر: الفريد : ٢ : ٥٧.

[8] التبيان : ١: ٣٣٥.

وقال أبو حيان الأندلسي: "ومن في موضع رفع كأنّه قيل: من هو؟ فقيل: هو من لعنه الله. أو في موضع جر على البدل من قوله (بِشَر). وجوزوا أن يكون في موضع نصب على موضع (بِشَر)، أي: أنبئكم من لعنه الله"[1] .

والجر على البدلية أعلى هذه الوجوه الإعرابية، ذلك أنّه يوصل إليه من غير تقدير، ولا يوصل إلى النّصب والرفع إلا بتقدير. ثم إن المعنى يقودك إلى ذلك؛ فكأن الاستفهام الذي سبقه: هل أخبركم بِشَر من ذلك؟ الشّر من ذلك يساوي: (من) لُعن من الله، إذ إنّه لا شر أكثر ممن لَعنَه اللهُ، فكان الشّر هو (من) ذاتها، وهذا المعنى يسوقك إلى البدل، ولا حاجة إلى البدل نصباً على الموضع كما قال الفراء وأبو حيان الأندلسي، فإنّما الجر على البدل من الكلمة نفسها أعلى، وهو ما أراه، والله أعلم.

١٥. قوله تعالى: **وَأَسَرّوا النَّجوَى الذينَ ظَلَمُوا هَل هَذَا إلا بَشَرٌ مِثْلُكُم** [2].

قال الفراء: "و (الذين) تابعة للنّاس مخفوضة؛ كأنّك قلت: اقترب للنّاس الذين هذه حالهم. وإن شئتَ جعلتَ (الذين) مستأنفة مرفوعة، كأنّك جعلتها تفسيراً للأسماء[3] التي في أسروا؛ كما قال: فَعموا وصموا ثم تاب الله عليهم، ثم عموا وصموا كثير منهم [4]"[5]

وقال ابن النّحاس: " وأسروا النّجوى الذين ظلموا ولم يقل: وأسر النّجوى، والفعل متقدم لأن الفعل إذا تقدم الأسماء وحد، وإذا تأخّر ثُني وجمع للضمير الذي فيه، فكيفَ جاء هذا متقدماً مجموعاً؟ ففيه ستة أقوال: يكون بدلاً من الواو، وعلى إضمار مبتدأ، ونصباً بمعنى أعني، وأجاز الفراء أن يكون خفضاً بمعنى اقترب للنّاس الذين ظلموا حسابهم، وأجاز الأخفش أن يكون على لغة من قال: (أكلوني البراغيثُ)، والجواب السادس أحسنُها وهو أن يكون التّقدير: يقول الذين ظلموا، وحذف القول مثل:

---

[1] الإعراب المحيط : ٢ : ٢٩٦.

[2] الأنبياء: ٣.

[3] يقصد الضمير الواو في كلمة (أسروا).

[4] الأنعام: ٧١.

[5] معاني القرآن : ٢: ١٩٨.

والملائكة يدخلون عليهم من كلّ باب سلام عليكم [1] فالدليل على صحة هذا الجواب أن بعده (هل هذا إلا بشر مثلكم)"[2] .

وقال الزمخشري: " أبدل (الذين ظلموا) من واو وأسروا، إشعاراً بأنّهم الموسومون بالظّلم الفاحش فيما أسروا به. أو جاء على لغة من قال: (أكلوني البراغيث) أو هو منصوب المحلّ على الذّم. أو هو مبتدأ خبره (وأسروا النّجوى) قُدم عليه: والمعنى: وهؤلاء أسروا النّجوى، فوضع المظهر موضع المضمر تسجيلاً على فعلهم بأنّه ظلم"[3] .

وقال ابن الأنباري: قوله تعالى: وأسروا النّجوى **الذين** ظلموا

الذين: يجوز أن يكون في موضع رفعٍ ونصبٍ وجر.

فالرفع من أربعة أوجه:

الأول: أن يكون مرفوعاً على البدل من الواو في (أسروا)، والضمير يعود على النّاس.

والثّاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هم الذين ظلموا.

والثّالث: أن يكون مبتدأ وخبره محذوف؛ وتقديره: الذين ظلموا يقولون ما هذا إلا بشر مثلكم، فحذف القول وهو كثير في كلامهم.

والرابع: أن يكون فاعل (أسروا) على لغة من قال: أكلوني البراغيث؛ والواو حرف لمجرد الجمع؛ كالواو في قولهم: الزيدون والعمرون.

والنّصب بتقدير: أعني.

والجر؛ على أن يكون نعتاً لـ (النّاس) وهو قول الفراء"[4] .

وقال العكبري: "قوله تعالى: (**الذين** ظلموا) في موضعه ثلاثة أوجه؛ أحدها: الرفع، وفيه أربعة أوجه؛ أحدها: أن يكون بدلاً من (الواو) في (أسروا). والثّاني: أن يكون فاعلاً، والواو حرفٌ للجمع لا اسم. والثّالث: أن يكون مبتدأً والخبر (هل هذا)؛ والتّقدير: يقولون: هل هذا؟. والرابع: أن يكون خبر مبتدإٍ محذوف؛ أي هم الذين ظلموا. والوجه الثّاني: أن يكون منصوباً على إضمار أعني.

---

[1] الرعد: ٢٣.

[2] إعراب القرآن : ٣: ٤٥، ٤٦.

[3] الكشاف :٣ : ٩٩.

[4] البيان : ٢: ١٢٩، ١٣٠.

والثّالث: أن يكون مجروراً صفةً للنّاس"[1] .

قلتُ: وأول ما يمكن تضعيفه من هذه الآراء، رأي من قال بأن الاسم الموصول (الذين) نعتاً للنّاس، إذ إن مراجعة بسيطة للآيات السابقة تُظهر ضعف هذا القول، إذ إن كلمة (للنّاس) في قوله تعالى: اقترب للنّاس حسابهم [2] يمكن أن يرتبط بها قوله تعالى: وهم في غفلة معرضون لوجود الرابط الضمير (الواو)، ويمكن أن يرتبط بها قوله تعالى: ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم محدثٍ لوجود الرابط الضمير (الهاء) في كلمة (يأتيهم) أو كلمة (ربهم)، ولكنّه – مع كلّ ذلك – لا يمكن ربط كلمة (للنّاس) بالواو في (وأسروا النّجوى) لأكثر من سبب، منها أن الواو التي تسبق (أسروا) هي للاستئناف، وأن جملة (أسروا) جملة استئنافية لا صلة بينها وبين الجمل التي تسبقها. ومنها – كذلك – أن اختلاف الضمائر بين (هم) في (يأتيهم) و (ربهم) والواو في (أسروا) يشعر بتباعد الصلات بين الجمل. ومنها أن المسافة بين (النّاس) و (الذين) بعيدة تُبعد عن الذّهن أن يكون بينهما علاقة النّعت أو الصفة.

وإذا أتينا إلى من قدر أن الاسم الموصول مبتدأ خبره جملة (وأسروا النجوى) – وهو ما ذهب إليه الزمخشري في بعض آرائه – نجد أنّه توجيه ظاهر الضعف، إذ لا يمكن أن تتقدم الجملةُ الفعلية الخبرية المبتدأَ المفرد.

ويضعفُ أيضاً رأي من قال بأن الواو في (أسروا) للجمع، وأن (الذين) فاعل للفعل (أسروا)، وهو يطرح مثلاً غير متّسق على واو الجمع التي لا تؤثّر في كلمة (الزيدون) أو (العمرون)، وواضح أن هذه الواو التي في الأسماء قد لا تكون هي التي تماثل الواو في (أسروا) فإن الأولى في الاسم، والثّانية في الفعل، وإن الأولى حرف والثّانية ضمير يقوم مقام الاسم.

ويضعفُ – كذلك – رأي من جوز أن يكون للفعل فاعلان على لغة: (أكلوني البراغيث)؛ لأنّها إذا كانت تصلح في لهجات بعض العرب، فهي لا تصلح في لهجاتهم جميعاً، فضلاً على أن تناسب القرآن ورقي الخطاب فيه، ويكفيها معابةً أنّها التصقت

---

[1] التبيان : ٢: ١٩٩.

[2] الأنبياء: ١.

بمسمى دال هو (أكلوني البراغيث) وهي – في رأيي – لغة لا تليق بالقرآن ولا بخطابه ولا بسمو عبارته وإشراقها في شيء.

وابتعاداً عن التقدير؛ تقدير المحذوف فعلاً أو ضميراً، ولأنّه يجوز إبدال المضمر من الظّاهر، والظّاهر من المضمر، فإنّني أرجح أن تكون (الذين) في محل رفع بدل من الواو في (أسروا). والله أعلم.

١٦. قوله تعالى: **عَمَّ يتَسَاءلُونَ، عَنِ النَّبَأ العَظِيم، الذّي هُم فِيهِ مُخْتَلِفُونَ** [١]

قال العكبري: " (الذي): يحتمل الجر، والنّصب، والرفع"[٢] .

وقال الهمداني: "وقوله : (الذي) يجوز في إعرابه الأوجه الثّلاثة، أما الرفع فعلى هو (الذي)، وأما النّصب فعلى أعني (الذي)، وأما الجر فعلى النّعت"[٣] .

ولم ير فيها ابن النّحاس[٤] وآخرون[٥] غير الجر على النّعت، وأنا أوافقهم في هذا لأن الرفع والنّصب كلاهما على تقديرٍ محذوفٍ؛ فعلاً في النّصب، وضميراً في الرفع، وأما النعت فعلى غير تقدير، وهو الأعلى.

وورد في القرآن الاسم الموصول جائزةً فيه الأوجه الثلاثة: الرفع والنّصب والجر، في طائفة من الأمثلة، وسأعمد إلى ذكر بعضها والإشارة إلى مواضع الآراء فيها في كتب النحويين والمفسرين دون تفصيل. ومن ذلك:

١٧. قوله تعالى: **الّذِينَ قالُوا لإخْوَانِهِم وَقعَدُوا لَو أطَاعُونَا مَا قُتِلُوا** [٦]

يجوز في كلمة (الذين) الرفع والنّصب والجر[١] .

---

[1] النبأ: ١ – ٣.

[2] التبيان : ٢ : ٤٨٦.

[3] الفريد : ٤ : ٦٠٨.

[4] ينظر: إعراب القرآن : ٥ : ٧٩.

[5] مثل محيي الدين الدرويش؛ ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٨ : ١٩٥.

[6] آل عمران: ١٦٨.

١٨. قوله تعـالى: **الّذِينَ يَصدُّونَ عَن سَبيلِ اللهِ وَيَبغُونَهَا عِوَجاً وَهُم بالآخِرَةِ كَافِرُونَ** [٢]

يجوز في كلمة (الذين) الأوجه الثلاثة: الرفع والنّصب والجر[٣].

١٩. قوله تعالى: **الّذينَ يَتّبعُونَ الرّسُولَ النّبيّ الأُمِّيَّ الّذِي يَجِدُونَهُ مَكتُوباً عِندَهُم فِي التَّورَاةِ وَالإِنجِيلِ** [٤]

يجوز في كلمة (الذين) الرفع والنّصب والجر[٥] .

٢٠. قوله تعالى: **يَا أيُّهَا النَّبيُّ حَسبُكَ اللهُ وَمَنِ اتّبَعَكَ مِنَ المُؤمِنِينَ** [٦]

يجوز في كلمة (من) الرفع والنّصب والجر[٧] .

٢١. قوله تعالى: **الّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتّقُونَ، لَهُم البُشرَى فِي الحَيَاةِ الدّنْيا وَفِي الآخِرَةِ** [٨]

يجوز في كلمة (الذين) الرفع والنّصب والجر[٩] .

٢٢. قوله تعالى: **قالَ الّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ إنّ الخِزْيَ اليَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الكَافِرِينَ، الّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ المُلائِكَةُ ظَالِمِي أنفُسِهِم** [١٠]

يجوز في كلمة (الذين) الرفع والنّصب والجر[١١] .

---

[1] ينظر: إعراب القرآن : ١: ١٨٨، وفيه تقدير الرفع والنصب؛ والكـشاف : ١: ٤٢٨؛ والتبيـان :١ : ٢٤٣؛ والفريد : ١: ٦٥٨.

[2] الأعراف: ٤٥.

[3] ينظر: إعراب القرآن : ٢: ٥٤؛ والتبيان : ١: ٤٢٥؛ والفريد: ٢: ٣٠٤؛ والجامع : ٧ : ١٣٥.

[4] الأعراف: ١٥٧.

[5] ينظر: التبيان : ١: ٤٤٥، ٤٤٦؛ والفريد : ٢ : ٣٧٠.

[6] الأنفال: ٦٤.

[7] ينظر: إعراب القرآن : ٢: ١٠٤؛ والتبيان : ١: ٤٦٧، ٤٦٨؛ والإعراب المحيط : ٣ : ١٦٦،١٦٧.

[8] يونس: ٦٣، ٦٤.

[9] ينظر: البيان : ١: ٣٥٣؛ والتبيان : ٢: ١٥؛ والفريد : ٢: ٥٧٤، ٥٧٥؛ والإعراب المحيط : ٣: ٢٧٥.

[10] النحل:٢٧، ٢٨.

[11] ينظر: التبيان : ٢ : ١٠٦.

٢٣. قوله تعالى: **مِن شَرِّ الوَسوَاسِ الخَنَّاسِ، الَّذِي يُوَسوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ**[١]

يجوز في كلمة (الذي) الرفع والنّصب والجر[٢].

ثالثاً: الأسماء المعطوفة:

يتناول هذا القسم الوجوه الإعرابية التي جاز فيها الأوجه الثلاثة، وكانت مسبوقة بالواو ترجيحاً على أنّها واو العطف، وقد أحصيتُ منها في القرآن حوالي ستّة مواضع، سأفصل آراء النحويين والمفسرين في ثلاثةٍ منها، وسأكتفي بالإشارة إلى ثلاثةٍ أخرى. ومن ذلك قوله تعالى:

٢٤. **وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنّ اللهَ كَانَ عَلَيكُم رَقِيباً**[٣]

قال الفراء: "وقوله: الذي تساءلون به **والأرحام** فنصب (الأرحام)؛ يريد واتّقوا الأرحام أن تقطعوها. قال: حدثنا الفراء قال: حدثني شُريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض (الأرحامِ)، قال هو كقولهم: بالله والرحم؛ وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه، وقد قال الشّاعر في جوازه:

نُعلقُ في مثل السواري سيوفَنا   وما بينَها والكعب غَوطٌ نفانفُ[٤]

وإنّما يجوز هذا في الشّعر لضيقه"[٥].

وقال أبو عبيدة: " (والأرحام) نصب، ومن جرها فإنّما يجرها بالباء"[٦].

---

[1] الناس: ٤، ٥.

[2] ينظر: الكشاف : ٤ : ٨١٩؛ والتبيان : ٢ : ٥١٧؛ والفريد :٤ : ٧٥٥.

[3] النساء: ١.

[4] تعلق في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعب منا تنائف ، والبيت لمسكين الدارمي ، وهو ربيعة بن عامر بن أنيف ، ومسكين لقب له ، وهو شاعر عراقي . ينظر الأغاني : ١٥ : ١١٥ ، النفانف: جمع النفنف، وهو الهواء بين الشيئين، والبيت كناية عن طول قامتهم. أما التنائف: جمع تنوفة وهي الصحراء.

[5] معاني القرآن : ١: ٢٥٢، ٢٥٣.

[6] مجاز القرآن: ١: ١١٣.

وقال الأخفش: "قال الله تعالى: والأرحام منصوبةٌ، أي: اتّقوا (الأرحام)، وقال بعضهم: والأرحامِ جر. والأول أحسن؛ لأنّك لا تُجري الظّاهر المجرور على المضمر المجرور"[١] .

وقال ابن النّحاس: " والأرحام عطف؛ أي واتّقوا الأرحام أن تقطعوها، وقرأ إبراهيم وقتادة وحمزة والأرحامِ بالخفض وقد تكلّم النّحويون في ذلك. فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحلّ القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علّةَ قبحه فيما علمتُه. وقال سيبويه: لم يعطَف على المضمر المخفوض لأنّه بمنْزلة التنوين، وقال أبو عثمان المازني: المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ أخوك، وكذا لا يجوز مررتُ بك وزيدٍ، وقد جاء في الشّعر كما قال:

فاليوم قَربتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فَما بِكَ والأيامِ من عجبِ[٢]

وقال بعضهم (والأرحامِ) قَسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب، لأن الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يدلّ على النّصب. روى شُعبةُ عن عون بن أبي جحيفة عن النّذر بن جرير عن أبيه قال: كنتُ عند النّبي صلّى الله عليه وسلّم حتى جاء قوم من مضر حفاةٌ عراةٌ فرأيت وجه النّبي صلّى الله عليه وسلّم يتغير لما رأى فاقتهم ثم صلّى الظّهر وخطب النّاس فقال: [يا أيها النّاس اتّقوا ربكم والأرحام، ثم قال تصدقَ رجلٌ بديناره، تصدق رجل بدرهمه، تصدق رجلٌ بصاع تمره] وذكر الحديث. فمعنى ذا على النّصب لأنّه حضهم على صلة أرحامهم، وأيضاً فلو كان قَسماً كان قد حذفَ منه لأن المعنى: ويقولون بالأرحامِ أي ورب الأرحامِ: ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه. وأيضاً فقد صح عن النبي صلّى الله عليه وسلّم: [من كان حالفاً فليحلفْ بالله] فكما لا يجوز أن تحلف إلا بالله كذا لا يجوز أن تستحلف إلا بالله، فهذا يرد قول

---

[1] معاني القرآن: ١: ٢٤٣.

[2] البيت لعمرو بن معدي يكرب بن عبد الله الزبيدي ، توفي سنة ٢١هـ .

من قال المعنى أسألك بالله وبالرحم، وقد قال أبو إسحق: معنى تساءلون به تطلبون حقوقكم به ولا معنى للخفض على هذا"[١] .

وقال ابن خالويه: " وقرأ حمزةُ وحده (والأرحامِ) بالجر أراد: تساءلون به وبالأرحامِ، فأضمر الخافض على قول العجاج أنّه كان إذا سِئل كيف تجد قال: خيرٍ عافاك الله. وقرأ الباقون بالنصب؛ اتّقوا الله واتّقوا الأرحام أن تقطعوها. قالوا ويبطل الخفض من جهات... وزعم البصريون جميعاً أنّه لحن.

قال ابن خالويه : وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسنادٍ يعزيه إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أنّه قرأ: والأرحامِ ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر. غير أن من أجاز الخفض في والأرحامِ أجمع مع من لم يجِز أن النّصب هو الاختيار"[٢] .

وقال الزمخشري: "وقُرِئ والأرحام بالحركات الثلاث، فالنّصب على وجهين: إما على: واتّقوا الله والأرحام، أو أن يعطفَ على محلّ الجار والمجرور، كقولك مررتُ بزيدٍ وعمراً[٣]. وينصره قراءة ابن مسعود: تسألون به وبالأرحام، والجر على عطف الظّاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتّصل متّصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك (مررت به وزيدٍ) و (هذا غلامه وزيدٍ) شديدي الاتّصال، فلما اشتد الاتّصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز ووجب تكرير العامل، كقولك: (مررتُ به وبزيدٍ) و (هذا غلامه وغلام زيد) ألا ترى إلى صحة قولك (رأيتك وزيداً) و (مررتُ بزيدٍ وعمرو) لما لم يقو الاتّصال، لأنّه لم يتكرر ...

والرفع على أنّه مبتدأ خبره محذوف، كأنّه قيل: والأرحام كذلك، عل معنى: والأرحام مما يتقى أو والأرحام مما يتَساءل به"[٤] .

وذكر ابن الأنباري وجهي النّصب والجر، وقال: قراءة النّصب أَولَى[١].

---

[1] إعراب القرآن: ١: ١٩٧، ١٩٨.

[2] إعراب القراءات السبع وعللها : ١: ١٢٨، ١٢٩.

[3] ينظَر: تفصيل العطف على محل المنصوب بالنصب في: الكتاب، سيبويه: ١: ٦٦-٦٩. وسمى الباب: (هذا باب ما يجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله).

[4] الكشاف: ١: ٤٥٢.

وقال العكبري: " والأرحام يقرأ بالنّصب وفيه وجهان: أحدهما: معطوف على اسم الله؛ أي واتّقوا الأرحام أن تقطعوها. والثّاني: هو محمول على موضع الجار والمجرور، كما تقول مررتُ بزيدٍ وعمراً؛ والتّقدير: الذي تعظمونه والأرحام؛ لأن الحلف به تعظيم له.

ويقرأ بالجر؛ قيل هو معطوف على المجرور، وهذا لا يجوز عند البصريين، وإنّما جاء في الشّعر على قُبحه. وأجازه الكوفيون على ضعفٍ.

وقيل: الجر على القسم: وبِرب الأرحامِ؛ وهذا قد أغنى عنه ما قبله.

وقد قُرِئ شاذّاً بالرفع؛ وهو مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: والأرحام محترمةٌ، أو واجب حرمتها"[2] .

وفصل الهمداني في وجوه إعراب الكلمة بالحركات الثّلاث. ولم يبتعد كثيراً عما قاله العكبري[3].

وقال القرطبي: " و (الأرحام) معطوف. أي اتّقوا الله أن تعصوه، واتّقوا الأرحام أن تقطعوها .... وقرأ إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة (والأرحامِ) بالخفض ...وقرأ عبد الله بن يزيد (والأرحام) بالرفع على الابتداء، والخبر مقّدر، تقديره: والأرحام أهلٌ أن تُوصل. ويحتمل أن يكون إغراء؛ لأن من العرب من يرفع المغرى. وأنشد الفراء:

إن قوماً منهم عمير وأشبا ه عمير ومنهم السفّاحُ
لجديرون باللّقاء إذا قا ل أخو النّجدة السلاحُ السلاحُ "[4]

وأقول إن الفراء وأبا عبيدة والأخفش وابن النّحاس وابن الأنباري لم يذكروا الرفع أصلاً، وأجازوا الجر[5] - دون تكرار العامل - على ضعفٍ ، وسوغه الفراء في الشّعر لضرورةٍ ما، وجعله العكبري قبيحاً. ورد ابن النّحاس قول من أجاز الجر على

---

[1] ينظَر البيان : ١: ٢٠٩، ٢١٠.

[2] التبيان : ١: ٢٥٥.

[3] الفريد : ١: ٦٨٤ – ٦٨٦.

[4] ينظَر: الجامع : ٥ : ٤ – ٦.

[5] يمنعه البصريون ويجيزه الكوفيون.

على القسم في كلامهم: (أسألك بالله والرحمِ)، ولم يرَ القرطبي بأساً في أن تكون الواو في (والأرحامِ) للقسم، وأنّه يجوز القسم[1]، لأنّه على لسان الله تعالى، ولله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته كما قال تعالى: والنّجمِ إذا هوى [2]، وكما قال تعالى: والطورِ وكتابٍ مسطورٍ [3] وجعل كل من ابن خالويه وابن الأنباري وجه النّصب هو الأولى.

فعلى ما تقدم، فإنني أُضعف رأي من قال بالجر، عطفاً على الضمير، لأنّني أقف مع الذين لا يجيزون عطف الظّاهر على المضمر دون تكرار العامل. وأما الرفع فضعيف لأن المعنى لا يتيحه إلا بتقدير أرى فيه شيئاً من التمحل، ومما يقوي تضعيفي للرفع أنّها قراءة شاذّة[4] وليست في القراءات السبع ولا العشر.

وأما النّصب فأنا أراه الوجه، ومن قال بالنّصب قال بالعطف على الموضع؛ أي موضع (به) لأنّه في موضع النّصب على المفعولية للفعل (تساءلون)، وأنا أرجح عليه الرأي الآخر القائل بالعطف على لفظ الجلالة (الله)، أي: اتّقوا الله واتّقوا الأرحام، وأن في الآية إيجازاً وكلاماً مسكوتاً عنه هو: واتّقوا الأرحام أن تقطعوها. والله أعلم.

٢٥. قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلاةِ فَاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الكَعبَينِ** [5].

قال الفراء: "مردودة على الوجوه[6]... وحدثني قيس بن الربيع عن عاصم عن زِرٍ عن عبد الله بن مسعود أنّه قرأ (وأرجلَكم) مقَدم ومؤخّر[7]"[8] .

وقال أبو عبيدة: " (وامسحوا برؤوسكم **وأرجُلَكم**) مجرور بالمجرورة قبلها، وهي مشتركة بالكلام الأول من المغسول، والعرب قد تفعل هذا بالجِوار، والمعنى على الأول، فكأن موضعه (واغسلوا أرجلَكم)، فعلى هذا نَصبها من نَصب الجر، لأن غسل

---

[1] ينظر: الجامع : ٥ : ٤، ٥.

[2] النجم: ١

[3] الطّور: ١، ٢.

[4] ينظر: إعراب القراءات الشواذّ : ١: ٣٦٤.

[5] المائدة: ٦.

[6] يعني معطوفة على كلمة (وجوهكم).

[7] يعني أنّ في الآية تقديماً وتأخيراً، وأنّ (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم). وهو الرأي السابق ذاته.

[8] معاني القرآن : ١: ٣٠٢.

الرجلين جاءت به السنّة، وفي القرآن: يدخل من يشاء في رحمته والظّالمين أعد لهم عذاباً أليماً [1] فنصبوا (الظّالمين)[2] على موضع المنصوب الذي قبله، والظّالمين: لا يدخلهم في رحمته؛ والدليل على الغُسل أنّه قال: (إلى الكعبين)، ولو كان مسحاً (ما)[3] مسحتا إلى الكعبين، لأن المسح على ظهر القدم، (والكعبان) ها هنا: الظّاهران لأن الغُسل لا يدخل إلى الداخلين"[4] .

وقال الأخفش: "وقال (وامسحوا برؤوسكم **وأرجُلكم**) فَرده إلى الغُسل في قراءة بعضهم؛ لأنّه قال: (فاغسلوا وجوهكم) وقال بعضهم: (وأرجلكم) على المسح؛ أي وامسحوا بأرجلكم، وهذا لا يعرفه النّاس. وقال ابن عباس: (المسح على الرجلين يجزئ). ويجوز الجر على الإتْباع، وهو في المعنى: الغُسل؛ نحو: (هذا جحر ضب خَرِبٍ). والنّصب أسلم وأجود من هذا الاضطرار. ومثله قول العرب: (أكلْتُ خُبزاً ولبناً) واللّبن لا يؤكل"[5] .

وقال ابن النّحاس: " (وامسحوا برؤوسكم **وأرجُلكم**) فَمن قرأَ بالنّصب جعله عطفاً على الأول أي واغسلوا أرجلكم، وقد ذَكرنا الخفض إلاّ أن الأخفش وأبا عبيدة يذهبان إلى أن الخفض على الجِوار والمعنى للغُسل. قال الأخفش: ومثله: (هذا جحر ضب خربٍ) وهذا القول غلط عظيم لأن الجِوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه وإنّما هو غلطٌ ونظيره الإقواء[6]، ومن أحسنِ ما قيل أن المسح والغُسلَ واجبان جميعاً والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض، والغُسل واجب على قراءة من قرأ بالنّصب، والقراءتان بمنْزل آيتين، وفي الآية تقديم وتأخير على قول بعضهم قال: التّقدير: إذا قمتم

---

[1] الإنسان: ٣١.

[2] ونصبها على الاشتغال أرجح.

[3] لم ترد في الأصل، ولعلّها سقطت سهواً.

[4] مجاز القرآن: ١ :١٥٥.

[5] معاني القرآن: ١ : ٢٧٦، ٢٧٧.

[6] الإقواء في العروض: تغير حركات الروي.كقول النابغة:
زعم البوارح أنّ رحلتنا غداً   وبذلك خبرنا الغراب الأسود

إلى الصلاة أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النّساء فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين"[1].

وقال ابن خالويه: "وقوله تعالى: (**وأرجُلكم** إلى الكعبين) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزةُ وأبو بكر عن عاصم (**وأرجُلِكم**) بالكسر وقرأ الباقون بالفتح.

قال أبو عبد الله رضي الله عنه وقد اختلف الفقهاء والنّحويون في تأويل هذه الآية، فَمن نَصب نَسقَه على: (فاغسلوا وجوهكم ... وأرجلَكم) وهو الاختيار بإجماع الكافّة عليه ... قال أبو عبيد: من قرأ (**وأرجُلِكم**) - بالكسر – لزمه أن يمسح، ومن ذكر أن من خَفَض (**وأرجُلِكم**) خَفْضه على الجِوار فهو غَلَطٌ؛ لأن الخفض على الجِوار لغةٌ لا تُستَعمل في القرآن، وإنّما تكون لضرورة شاعر، أو حرفٍ يجري كالمثل"[2] .

وقال ابن الأنباري: "قوله تعالى: (**وأرجُلَكم**) قُرِئ بالنّصب والجر؛ فالنّصب: بالعطف على (أيديكم)؛ والتّقدير: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلَكم؛ والجر بالعطف على (رؤوسكم) وقدر ما يوجِب الغُسل كأنّه قال: وأرجلكم غسلاً.

وقيل: هو مجرور على الجِوار؛ كقولهم: جحر ضب خَرِبٍ؛ وهو قليل في كلامهم.

وقيل: هو معطوف على الرؤوس، إلاّ أن التّحديد دلّ على الغُسل؛ فإنّه لما حد الغُسلَ إلى الكعبين، كما حد الغسل في الأيدي إلى المرافق، دلّ على أنّه غُسلٌ كالأيدي، وقيل: المسح في اللغة يقع على الغسل، ومنه يقال: تَمسحتُ للصلاة؛ أي: توضأت"[3] .

وقال العكبري: " (**وأرجُلَكم**) يقرأ بالنّصب، وفيه وجهان:

أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلَكم؛ وذلك جائز في العربية بلا خلاف؛ والسنّة الدالّة على وجوب غَسل الرجلين تُقَوي ذلك.

والثّاني: أنّه معطوف على موضع برؤوسكم؛ والأول أقوى، لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ في الشّذوذ بالرفع على الابتداء؛ أي وأرجلُكم مغسولةٌ كذلك.

ويقرأ بالجر، وهو مشهور أيضاً كشهرة النّصب. وفيها وجهان:

---

[1] إعراب القرآن : ١ : ٢٥٩، ٢٦٠.

[2] إعراب القراءات السبع وعللها: ١ : ١٤٣.

[3] البيان : ١: ٢٤٤؛ وينظر: الكشف : ١: ٤٠٦، ٤٠٧؛ والكشاف: ١: ٥٩٨، ٥٩٩.

أحدهما: أنّها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف؛ فالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة؛ وهو الإعراب الذي يقال على الجِوار؛ وليس بممتنع أن يقع في القرآن لكثرته، فقد جاء في القرآن والشّعر؛ فمن القرآن قوله تعالى: وحورٍ عينٍ [1] على قراءة من جر، وهو معطوف على قوله بأكوابٍ وأباريقَ [2]، والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى: يطوفُ عليهم وِلْدان مخَلدون بحورٍ عين؛ وقال الشّاعر – وهو النّابغة:

لم يبقَ إلا أسير غيرُ منفلت   أو موثقٌ في حبال القَد مجنوبِ[3]

والقوافي مجرورة، والجِوار مشهور عندهم في الإعراب، وقلْب الحروف والتّأنيث وغير ذلك؛ فمن الإعراب ما ذَكَرنا في العطف، ومن الصفات قوله: في يومٍ عاصفٍ [4]، واليوم ليس بعاصفٍ، وإنّما العاصف الريح. ومن قلْب الحروف قوله عليه الصلاة والسلام: [ارجِعن مأزوراتٍ غير مأجورات] والأصل موزورات؛ ولكن أُريد التآخي. وكذلك قولهم: إنّه لا يأتينا بالغَدايا والعشَايا. ومن التّأنيث قوله: فلَه عشْر أَمثَالِها [5] فحذفت التّاء من عشر، وهي مضافة إلى الأمثال، وهي مذكّرة، ولكن لما جاورت الأمثالُ الضمير المؤنّث أجرى عليها حكمه، وكذلك قول الشّاعر:

لما أتى خبرُ الزبير تضعضعت   سورُ المدينة والجبالُ الخُشعُ[6]

وقولهم: ذهبت بعض أصابعه ...

والوجه الثّاني: أن يكون جر الأرجل بجار محذوف، تقديره: وافعلوا بأرجلكم غَسلاً، وحذف الجار وإبقاء الجر جائز، قال الشّاعر:

---

[1] الواقعة: ٢٢.

[2] الواقعة: ١٨.

[3] ويروى: لم **يبق غيرُ طريدٍ** غير **منفلتٍ**   **وموثَقٍ** في **حبال القد مسلوبِ**. ديوان النابغة الذّبياني، ص ٢٤.

[4] إبراهيم: ١٨.

[5] الأنعام: ١٦٠.

[6] البيت ينسب لجرير وزيد الخير الطائي ، ومطلع قصيدة جرير :
بان الخليط برامتين فردعوا   أو كلما رفعوا لبين يجزع
وورد البيت في ديوان جرير : لما أتى خبر الزبير تواضعت   سور المدينة والجبال الخشع
ينظر ديوان جرير : ٣٤٥

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً   ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها

وقال زهير:

بدا لِي أنّي لستُ مدرك ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فَجر بتقدير الباء، وليس بموضع ضرورة"[1] .

وقال الهمداني: "وقوله (وأرجلكم) قُرِئ بالنّصب عطفاً على الوجوه والأيدي، وبالجر عطفاً على الممسوح حملاً على المعنى لا لِتُمسح .... والدليل على أن الأرجل مغسولة قوله (إلى الكعبين)، فجيء بالغاية؛ لأن المسح كما ترى، ولو كانت ممسوحةً لَما جيء بالغاية؛ لأن المسح لم تُضرب له غاية في الشّريعة، فيقاس هذا عليه، وقول عطاء: واللهِ ما علمتُ أن أحداً من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مسح على القدمين، وقول عائشة: لأن تُقْطَعا أحب إلي من أن أمسح على القدمين بغير خُفّين، وليس قول من قال: مجرور على الجِوار كقولهم: جحر ضب خربٍ بمستقيم لأجل العاطف"[2] .

قلتُ: ولا أرى الجر على الجِوار لأربعة أسباب:

الأول: أن الجر على الجِوار في الأصل خطأ، وتوهم وقع فيه القائل، وتنزه القرآن عن أن يكون فيه مثلُ هذا، إنّما يحدث هذا في قول القائلين والشّعراء، أو لضرورة ما.

والثّاني: أن شواهد الجر على الجِوار جاءت في النعت، ولم تأت في العطف، والكلمة موضع الدراسة مسبوقة بحرف عطف، ولِذا يستَبعد أن يقاس عليها ما قيس على قولهم (جحر ضب خربٍ).

والثالث: أن الجر على الجِوار قضية لفظية، يمكن التّوسع في إعرابها، ولا يترتّب عليها حكم فقهي، كما في هذه الآية.

والرابع: أن الجر على الجوار يؤمن فيه اللبس، بمعنى أنّه يعرف لِم جر ولأي كلمةٍ تابعٍ هو، وفي هذه الآية لا يؤمن اللبس، فقد تكون كلمة (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم) وقد تكون معطوفة على (رؤوسكم). وعلى كُل فالجر على الجِوار لا يحمل غير وجه الجر أو وجهاً واحداً، غير أن هذه الكلمة تحمل ثلاثةَ وجوه.

---

[1] التبيان : ١ : ٣١٧ – ٣١٩.

[2] الفريد : ٢: ١٧، ١٨.

وأما الجر على أنّها عطف على رؤوسكم، وأن هذا الفريق يرى وجوب المسح لا الغسل، فيضعفه حديثا عطاء وعائشة اللذين أوردهما الهمداني.

وأما الرفع فضعيفٌ، من جهتين:

الأولى: أنّه غير مشهور، وأن الذين ذهبوا إليه قلّة، وأن الكثرةَ مع النّصب والجر.

والثانية: أنّه يحتاج إلى تقدير، وما يحتاج إلى تقدير يبقى أقلّ قوة مما سواه.

بقي وجه النّصب، وهو الوجه الذي أذهب إليه، والنّصب على آراء متعددة:

الأول: على تقدير فعل محذوف أي: وأرجلَكم امسحوها، وأنا أضعفه، للسبب الذي ضعفْتُ به الرفع على تقدير محذوف.

والثاني: على أنّه معطوف على منصوب، وهو ما أراه، إذ إنّه معطوف على قوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم) ويقوي هذا الرأي:

أولاً: أن الجمهور على رأي أن الرجلين واجبتا الغُسل، وجاء الغُسل مع الوجه، فهي معطوفة عليها.

ثانياً: أن الرجلين، محدودة بحدود قوله تعالى: (إلى الكعبين)، فلو كان الأمر مسحاً على الرجلين، لَما قال (إلى الكعبين) إذ لا فائدة من تبيين حد المسح، والحد لا يبين إلاّ مع الغُسل، فصار حكمهما الغُسل، كحكم الوجه، فهي معطوفة إذاً على (وجوهكم).

ثالثاً: الأحاديث التي وردت عن الرسول صلّى الله عليه وسلّم تبين أن الصحابة كانوا يغسلون أرجلهم، مما يقوي عطفها على الوجه، وأنّها تأخذ حكمه الفقهي والإعرابي.

رابعاً: أن العطف على (وجوهكم) لا يحتاج إلى تقدير، والذي لا يحتاج إلى تقدير أقوى من الذي يحتاج إلى تقدير. والله أعلم.

٢٦. قوله تعالى: **وَقِيْلِهِ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلاءِ قَوْمٌ لا يُؤْمِنُوْنَ**[1]

قال الفراء: "وقوله: (**وقيله** يا رب) خفضها عاصم والسلمي وحمزة وبعض أصحاب عبد الله، ونصبها أهل المدينة والحسن فيما أعلم. فَمن خَفَضها قال: "عنده علم الساعة" وعلم (**قيله** يا رب). ومن نَصبها أضمر معها قولاً، كأنّه قال: وقال قوله، وشكا شكواه إلى ربه وهي إحدى القراءتين. قال الفراء: لا أعلمها إلاّ في قراءة أبي،

---

[1] الزخرف: ٨٨.

لأنّي رأيتها في بعض مصاحف عبد الله (وقيله). ونصبها يجوز من قوله: " نسمع سرهم ونجواهم"، ونسمع قيلَه، ولو قال قائل: وقيلُه رفعاً كان جائزاً، كما تقول: ونداؤه هذه الكلمة: يا رب"[1] .

وشرح أبو عبيدة رأي النّصب على تقدير فعل محذوف (نسمع) فهي على هذا التّقدير مفعول به، وعلى التّقدير الآخر مفعول مطلق بفعل (ويقول)[2].

وقال ابن النّحاس: " (**وقيلِه** يا رب) هذه قراءة المدنيين، وأبي عمرو والكسائي، وقرأ الكوفيون غ٥٧ير الكسائي: (**وقيلِه**) بالخفض، وزعم هارون القارئ أن الأعرج[3] قرأ (**وقيلُه**) بالرفع. قال أبو جعفر: (**وقيلَه**) بالنّصب من خمسة أوجه: قال الأخفش: (**وقيلَه**) بالنّصب من وجهين؛ يكون بمعنى أم يحسبون أنّا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيلَه، الوجه الثّاني: أن يكون مصدراً. وقال أبو إسحاق: المعنى وعنده علم الساعة ويعلم قيلَه لأن معنى وعنده علم الساعة ويعلم الساعةَ أي يعلم وقتَ الساعة وهو الغيب ويعلم قيلَه وهو الشّهادة. والقول الرابع أن يكون المعنى إلاّ من شَهد بالحقّ وهم يعلمون الحقّ وقيلَه. والقول الخامس ورسُلنا لديهم يكتبون ذلك وقيلَه.

قال أبو إسحاق: والخفض بمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله.

قال أبو جعفر: والرفع بالابتداء"[4] .

وقال الزمخشري: "(**وقيله**) قرئ بالحركات الثّلاث، وذُكر في النّصب عن الأخفش أنّه حمله على: أم يحسبون أنّا لا نسمع سرهم ونجواهم وقيلَه. وعنه: وقال قيلَه. وعطَفَه الزجاج على محلّ الساعة، كما تقول: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمراً. وحملَ الجر على لفظ الساعة، والرفع على الابتداء، والخبر ما بعده. وجوز عطفه على علم الساعة على تقدير حذف المضاف. معناه: عنده علم الساعة وعلم قيله. والذي قالوه ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن

---

[1] معاني القرآن: ٣: ٣٨.

[2] مجاز القرآن : ٢: ٢٠٧.

[3] هو عبد الرحمن بن هرمز ، أبو داود ، من موالي بني هاشم ، عرف بالأعرج : حافظ قارئ ، من أهل المدينة . أدرك أبا هريرة وأخذ عنه . كان خبيراً بأنساب العرب . وافر علم . ت ٩٨هـ .الأغاني : ٤ : ٣١٥ .

[4] إعراب القرآن :٤ : ٨١، ٨٢.

اعتراضاً، ومع تنافر النّظم. وأقوى من ذلك وأوجه: أن يكون الجر والنّصب على إضمار حرف القسم وحذفه، والرفع على قولهم: أيمن الله، وأمانةُ الله، ويمين الله، ولعمرك: ويكون قوله: (إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) جواب القسم، كأنّه قيل: وأُقسم بقيله يا رب. أو قيله يا رب قسمي إن هؤلاء قوم لا يؤمنون"[1] .

وقال العكبري: "قال تعالى: (**وقيله** يا ربِ إن هؤُلاء قَوم لا يؤْمنُون) قوله تعالى: (وقيله)- بالنّصب، وفيه أوجه: أحدها: أن يكون معطوفاً على (سرهم)؛ أي يعلم سرهم وقيلَه. والثّاني: أن يكون معطوفاً على موضع الساعة؛ أي وعنده أن يعلم الساعةَ وقيلَه. والثّالث:أن يكون منصوباً على المصدر؛ أي: وقال قيلَه.

ويقرأ بالرفع على الابتداء. و (يا رب) خبره. وقيل: التّقدير: وقيلُه يا رب. وقيل: الخبر محذوف؛ أي قيله يا رب مسموع، أو مجاب.

وقُرِئ بالجر عطفاً على لفظ الساعة. وقيل: هو قَسم؛ والله أعلم"[2] .

وقال القرطبي: "قوله تعالى: (**وقيله** يا ربِ إن هؤُلاء قَوم لا يؤْمنُون) في (قيله) ثلاثُ قراءات: النّصب والجر والرفع. فأما الجر فهي قراءة عاصم وحمزة، وبقية السبعة بالنّصب. وأما الرفع فهي قراءة الأعرج وقتادة وابن هرمز ومسلم بن جندب. فَمن جر حملَه على معنى: وعنده علم الساعة وعلم قيله. ومن نَصب فعلى معنى: وعنده علم الساعة ويعلم قيلَه؛ وهذا اختيار الزجاج. وقال الفراء والأخفش: يجوز أن يكون (قيله) عطفاً على قوله: (أنّا لا نسمع سرهم ونجواهم)[3]. قال ابن الأنباري: سألتُ أبا العباس محمد بن يزيد المبرد بأي شيءٍ تنصب القيل؟ فقال أنصبه على (وعنده علم الساعة ويعلم قيلَه). فمن هذا الوجه لا يحسن الوقف على (تُرجعون)، ولا على (يعلَمون). ويحسن الوقفُ على (يكتبون). وأجاز الفراء والأخفش أن ينصب القيل على معنى: لا نسمع سرهم ونجواهم وقيلَه؛ كما ذكرنا عنهما. فمن هذا الوجه لا يحسن الوقف على (يكتبون). وأجاز الفراء والأخفش أيضاً: أن ينصب على المصدر؛ كأنّه قال: وقال قيله، ...، كما قال كعب بن زهير:

---

[1] الكشاف: ٤ : ٢٦٠، ٢٦١.

[2] التبيان : ٢: ٣٩١.

[3] الزخرف: ٨٠.

تمشي الوُشاةُ جنابيها وقِـيلُهُمُ إنّكَ يا بن أبي سُـلْمى لمقتُـولُ[1]

أراد: ويقولون قيلَهم. ومن رفَع (قيلُه) فالتّقدير: وعنده قيلُه، أو قيلُه مسموع، أو قيلُه هذا القول.

وقال المهدوي: أو يكون على تقدير وقيلُه قيلُه يا رب؛ فحذف (قيلُه) الثّاني الذي هو خبر، وموضع (يا رب) نصب بالخبر المضمر"[2] .

قلتُ: وأما رأي من قال بالنّصب عطفاً على (سرهم) في قوله تعالى: (لا نسمع سرهم ونجواهم) فبعيد، لأن بين الآيتين مسافةً طويلة هي ثماني آيات، ولأن الكلام في هذه الآيات الثماني يبعد فيه أن يكون المعنى مرتبطاً بين الآيتين. وإعمال الفعل (يكتبون) أي: ورسلنا لديهم يكتبون ذلك ويكتبون قيلَه، وهو رأي مكي بن أبي طالب[3] وابن الأنباري[4]، والهمداني[5] فيقال في شأنه ما يقال في إعمال (نسمع)، لأن الفعلين موجودان في الآية نفسها.

وإذا كان لا بد من ربطٍ بين الآيات والعامل في النّصب، فأقرب من هذا الرأي، إعمالُ الفعل (يعلمون) الذي تفصل بينه وبين (قيلَه) آيةٌ واحدة، وهو رأي ابن النّحاس، وهو وجه قوي. وأما النّصب على المصدر؛ المفعول المطلق، ففيه تقدير فعل محذوف من الحروف نفسها، أي ويقول قيلَه؛ وهو ضعيف – فيما أرى - .

وأما النّصب على موضع (وعنده علم الساعة) فبعيد – فيما أرى – من جهتين: الأولى أنّه نصب على الموضع، وهو أقل من النّصب على العطف، أو غيره. والثانية: أنّه فوق نصبه على الموضع يحتاج إلى تقدير فعل مستَنتَجٍ من تقدير فعل في موضع (وعنده علم الساعة) أي (ويعلم) الساعةَ ويعلم قيلَه. وهو بعيد كما ترى.

وأما الرفع فعلى تقدير محذوفٍ – كذلك – سواء أكان المحذوف الخبر في تقدير(وقيلُه قيلُه يا رب) ؛ أي قيلُه الثّانية، أو كان المحذوف (مسموع) أو (مجاب) أو ما شابه. وهو

---

[1] ديوان كعب بن زهير ، ص١٩. والبيت في الديوان: يسعى الوشاة بجنبيها وقولهم إنك يا ابن أبي سلمى لمقتولُ.

[2] الجامع : ١٦: ٨٢، ٨٣.

[3] ينظَر: الكشف : ٢: ٢٦٢.

[4] ينظَر: البيان : ٢: ٢٩٧.

[5] ينظَر: الفريد : ٤ : ٢٦٦، ٢٦٧.

– فيما أرى – يضعف من جهة التّقدير أولاً، ومن جهة اختلاف الأفهام فيه وتعددها ثانياً.

وأما الجر فعلى اعتبار الواو للقسم، وجوابه (يا رب) وهو الأقرب - فيما أرى – واللهُ أعلم.

وورد في القرآن أمثلةٌ أخرى، مسبوقة بالواو، تحتمل في إعرابها الأوجه الثّلاثة، وهي:

٢٧. قوله تعالى: **كِتابٌ أُنزِلَ إليكَ فلا يَكُنْ فِي صَدرِكَ حَرَجٌ مِنهُ لِتُنْذِرَ بهِ وَذِكرَى لِلمُؤمِنِينَ** [١] يجوز في (ذكرى) الرفع والنّصب والجر[٢].

٢٨. قوله تعالى: **وَقَومَ نُوحٍ مِن قبلُ إنّهُم كَانُوا قوماً فاسِقِين** [٣]

يجوز في (قوم) الرفع والنّصب والجر[٤].

٢٩. قوله تعالى: **وَدَانِيَةً عَلَيهِم ظِلالُهَا وَذُلِّلَت قُطُوفُهَا تَذلِيلاً** [٥]

قُرئت (دانيةً) بالرفع والنّصب والجر[٦].

رابعاً: المصادر المؤولة:

يختص هذا القسم بتناول المصادر المؤولة التي جاز في محلّها الرفع والنّصب والجر، وقد أحصيتُ من ذلك في القرآن الكريم ثلاثةَ مواضع، سأقوم بتفصيل القول فيها جميعاً.

---

[1] الأعراف: ٢.

[2] ينظَر: معاني القرآن : ١ : ٣٧٠، ٣٧١؛ وإعراب القرآن : ٢: ٤٤؛ والكشاف : ٢ : ٨٣؛ والبيان:١: ٢٩٩؛ والتبيان : ١: ٤١٤، ٤١٥؛ والفريد : ٢ : ٢٦٦، ٢٦٧؛ والجامع : ٧ : ١٠٤، ١٠٥.

[3] الذّاريات: ٤٦.

[4] ينظَر: معاني القرآن: ١: ٨٨، ٨٩؛ وإعراب القرآن : ٤ : ١٦٥، ١٦٦؛ والكشاف :٤ :٣٩٤؛ والبيان : ٢: ٣٢٧؛ والتبيان : ٢ : ٤٢٠، ٤٢١؛ والفريد : ٤ : ٣٦٦.

[5] الدهر: ١٤.

[6] ينظَر: معاني القرآن : ٣ : ٢١٦؛ وإعراب القرآن : ٥ :٦٥؛ والفريد : ٤ :٥٩٠؛ والجامع : ١٩ :٩٠.

٣٠. قوله تعالى: ﴿وَلا تَجعَلُوا اللهَ عُرْضَةً لأيْمانِكُمْ أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا وتُصْلِحوا بينَ النّاسِ واللهُ سميعٌ عليمٌ﴾[1] يجوز في المصدر المؤول (أن تبروا) الرفع والنّصب والجر.

قال ابن النّحاس: " (أن تَبروا) في موضع نصبٍ، وإن شئتَ في موضع خفض، وإن شئتَ في موضع رفع.

فالنّصب على ثلاثة تقديرات منها: في أن تبروا، ثم حذف (في) فتعدى الفعل، ومنها: كراهةَ أن تبروا ثم يحذَف، ومنها: لئلاّ تبروا.

والخفض في جهةٍ واحدة على قول الخليل والكسائي يكون في أن تبروا، فأُضمرت (في) وخفضتَ بها.

والرفع بالابتداء وحذفت الخبر، والتّقدير: أن تبروا وتُصلحوا بين النّاس أولى أو أمثل، مثل ﴿طاعةٌ وقولٌ معروفٌ﴾[2]"[3].

وقال ابن الأنباري: " و (أن تبروا) في موضعه ثلاثة أوجه: النّصب والجر والرفع.

فأما النّصب فعلى تقدير: ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم، لئلاّ تبروا فحذفت (لا)؛ وإن شئتَ على تقدير: (كراهةَ أن تبروا)؛ أي: لكراهةٍ؛ وهذا التّقدير أولى؛ لأن حذف المضاف في كلامهم أكثر من حذف (لا).

وأما الجر فعلى تقدير حرف الجر وإعماله؛ لأنّه يحذَف مع (أن) كثيراً؛ لطول الكلام، ونظائره كثيرة.

وأما الرفع فعلى أن تكون (أن) وصلتُها مبتدأً، وخبره محذوف؛ وتقديره: أن تبروا وتتّقوا وتُصلحوا بين النّاس أمثل وأولى من تركها"[4] .

وقال العكبري: "قوله تعالى: (أن تبروا) في موضع نصب مفعول لأجله؛ أي مخافةَ أن تبروا، وعند الكوفيين لئلاّ تبروا. وقال أبو إسحاق: هو في موضع رفع

---

[1] البقرة: ٢٢٤.

[2] محمد: ٢١.

[3] إعراب القرآن : ١: ١١٢.

[4] البيان : ١: ١٤٣.

بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي: أن تبروا وتتّقوا خير لكم. وقيل التّقدير: في أن تبروا، فلما حذفَ حرف الجر نُصب؛ وقيل: هو في موضع جر بالحرف المحذوف"[1] .

وقال الهمداني: " (أن تبروا) يحتمل أن يكون في موضع نصب، إما لكونه مفعولاً له، أي مخافةَ أن تبروا، وإما لعدم الجار وهو (في) أو (اللام)، أي في أن تبروا، أو لأن تبروا فلما حذف الجار وصل الفعل إليه، وهو (ولا تجعلوا) فنصبه، أو في موضع جر على إرادة الجار على الخلاف المشهور. وأن يكون في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ أي أن تبروا وتتّقوا وتصلحوا خير لكم، أو أولى لكم، ثم حذف الخبر للعلم به"[2] .

فأنا أضعف أن يكون موضع المصدر المؤول الجر بحرف جر مقدر؛ ذلك غير الخلاف بجواز ذلك، أن حرف الجر المذكور في بعض المواضع الزائدة لا يجر به إلا لفظاً ويكون محلّه النّصب أو الرفع، فكيف إذا لم يكن موجوداً أصلاً، وقدرت جر ما بعده؛ هذا الكلام يصلح تماماً إذا كان حرف الجر المقدر (في). فإن كان الحرف المقدر (اللام) فقد حملت معنى الغائية، والتي توجه الإعراب إلى المفعول له أو لأجله؛ وهو الراجح – فيما أرى – أي أن يكون المصدر المؤول في محل نصب مفعول لأجله، وذلك يسوغه ما يأتي:

- أن المعنى يقود إلى ذلك، فسياق الآية فيه نهي عن القسم بالله في كلّ آن، كي لا يكون الوفاء بالقسم متعذّراً فيكون القسم حنثاً. أو فيه نهي عن يكون القسم بالله مانعاً من إتيان الخير والمعروف، لأن إتيانهما أقرب إلى البر والتّقوى والإصلاح بين النّاس، فدلّ المعنى في الحالين على الغائية التي ترجح كفّة المفعول لأجله.
- أن توجيه الإعراب إلى المفعول لأجله، يكفينا مؤونة تقدير المحذوف، والقاعدة تميل إلى عدم التّقدير من باب الأولى؛ ذلك أنّه إذا أخذْتَ برأي الجر كان على تقدير حرف جر محذوف، وإن أخذْتَ برأي الرفع كان على تقدير خبر محذوف.
- أن تقدير الخبر المحذوف يشْعرك بانقطاع المعنى، أو الصلة بين طرفي الآية؛ فكأن المعنى انتهى عند قوله تعالى: (ولا تجعلوا الله عرضةً لأيمانكُم) وأن ما بقي من الآية

---

[1] التبيان : ١ : ١٤٥.

[2] الفريد : ١: ٤٦٢.

هو بداية جديدة وذلك قوله تعالى: (**أن تبروا** وتتّقوا وتُصلحوا بين النّاس واللهُ سميع عليم)، وهذا – في رأيي – لا يتّسق مع سياق الآية مجتمعةً. والله أعلم.

٣١. قوله تعالى: **مَا قُلْتُ لَهُم إلاّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعبُدُوا اللهَ ربّي وربّكم** [1]

يجوز في (أن اعبدوا) الرفع والنّصب والجر .

قال ابن النّحاس: " (أنِ) لا موضع لها من الإعراب وهي مفَسرة مثل: وانطلق الملأ أنِ امشوا [2]، ويجوز أن تكون (أن) في موضع نصب أي ما ذكرتُ لهم إلا عبادةَ الله عز وجلّ، ويجوز أن يكون في موضع خفضٍ أي: بأن اعبدوا"[3] .

ولم يرِ ابن الأنباري في موضع (أن اعبدوا) إلا الجر[4] على البدلية من (ما)[5].

وقال العكبري: " (أن اعبدوا الله): يجوز أن تكون (أن) مصدرية، والأمر صلةٌ لها. وفي الموضع ثلاثة أوجه: الجر على البدل من (الهاء)، والرفع على إضمار (هو)، والنّصب على إضمار أعني، أو بدلاً من موضع (به)"[6] .

قلتُ: لعلّ أقرب هذه الوجوه أن يكون المصدر المؤول (أن اعبدوا الله) في محل نصب على البدل من (ما)، إذ إن المعنى كأنّه يقول: ما الذي أمرتني به، فيكون الجواب (أن اعبدوا الله)، ولم ير الزمخشري هذا الرأي، وحجته في ذلك أن العبادة لا تُقال؛ ويكون الرد بأن القول هنا يحتمل أمرهم بالعبادة كما أمره الله، والأمر بالعبادة فعل.

وإذا كان المعنى – فيما أرى – يوجه نحو البدل، فيحتمل كذلك أن يكون المصدر (أن اعبدوا) بدلاً من (الهاء) قياساً على توجيه المعنى السابق، وأنا أرى الأول لأن الثّاني داخلٌ فيه؛ إذ إن (به) متعلّقة بالفعل (أمرتني)، والفعل (أمرتني) صلة الاسم الموصول (ما) في قوله تعالى: (ما أمرتني به)، فيكون رد موضع البدل على (ما) أولى من رده على (الهاء)، والله أعلم.

---

[1] المائدة: ١١٧.

[2] ص: ٦.

[3] إعراب القرآن : ١ : ٢٩٠.

[4] لعلّه يقصد النصب على البدلية، وليس الجر، لأنّ موضع (ما) هو النصب في قوله تعالى: ما قُلْت لهم إلا ما أمرتنِي بِه .

[5] ينظَر: البيان : ١ : ٢٦٤.

[6] التبيان : ١: ٣٥٥.

٣٢. قوله تعالى: **تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنهُ وَتَنشَقُّ الأَرضُ وتَخِرُّ الجِبالُ هَدّاً * أنْ دَعَوْا لِلرّحمَنِ وَلَداً** [١]

قال الفراء: "وقوله: (أن دعوا) لأن دعوا، ومن أن دعوا، وموضع (أن) نصب لاتّصالها. والكسائي كان يقول: (موضع أن) خفض"[٢] .

وقال الزمخشري: " في (أن دعوا) ثلاثة أوجه: أن يكون مجروراً بدلاً من الهاء في منه... ومنصوباً بتقدير سقوط اللام وإفضاء الفعل، أي هذا لأن دعوا. علل الخرور بالهد. والهد بدعاء الولد للرحمن. ومرفوعاً بأنّه فاعل هداً، أي هدها دعاء الولد للرحمن"[٣] .

ورأى ابن الأنباري فيه النّصب على المفعول له، على تقدير: وتخر الجبال هداً لأن دعوا للرحمن ولداً"[٤].

وقال العكبري: " قوله تعالى: (أن دعوا للرحمن): فيه ثلاثة أوجه؛ أحدهما: هو في موضع نصب، لأنّه مفعول له. والثّاني: في موضع جر على تقدير اللام. والثّالث: في موضع رفع؛ أي الموجب لذلك دعاؤهم"[5] .

قلتُ: وأقرب الآراء أن يكون (أن دعوا) مفعولاً لأجله، إذ الرأيان الآخران يقدر فيهما محذوف، ولأن الغائية حاضرةً معنى في الآية، إذ لماذا تخر الجبال هداً؟ لأنّهم دعوا للرحمن ولداً. والله أعلم.

---

[1] مريم: ٩٠، ٩١.

[2] معاني القرآن: ٢ : ١٧٣.

[3] الكشاف: ٣ : ٤٣.

[4] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ : ١١١.

[5] التبيان في إعراب القرآن: ٢: ١٧٧.

خاتمة

وبعد هذا التطواف في كتاب الله ، فإنني قد حاولت حصر الموضوع وضرب أمثلة تفي بمرادي .. ما استطعت إلى ذلك سبيلاً .. وقد كانت تجربة مثرية خرجت منها بنتائج جمة منها :

- أن النحاة والقراء لم يكونوا أبداً على طرفي نقيض كما زعم ، بل إن كثيراً من النحاة كانوا قراء ، والعكس ... وهذا الخلاف الذي يجليه بعض الدارسين لا يتعدى أن يكون حالات فردية قليلة لا يمكن أن يقاس عليها أو نعتبرها ظاهرة .

- أن تجلية بعض تقليبات الإعراب في المفردة الواحدة .. أثرى الدراسة وأضاف للأفهام معاني أخرى للنصوص .

- إبراز هذه الظاهرة (ظاهرة تعدد المعنى بتعدد الأوجه الإعرابية) أعطى للأذهان أفهاماً مختلفة .. اجتهد فيها النحاة والمفسرون ، وكم كان لذلك أثر في الدلالة العامة والسياق الكلي ، فقد يتغير بتغير المعنى حكم فقهي أو تشريعي ، كقوله– تعالى-:

فاغسلوا وجوهكم ... وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم .

- أن هذا التغير والتعدد والاختلاف في تعاور المعاني ودورانها ينبئ أن النص القرآني متجدد .. لا ينضب معينه .. خالد صالح لكل زمان ومكان .

- أن علماء القراءات والمفسرين والنحاة قد بذلوا جهوداً كبيرة بحاجة إلى إبراز في هذا المجال .. وهي تنتظر من يتناولها بالدراسة .

- أن علاقة الرفع بالنصب علاقة وطيدة الوشائج .. فالكلمات التي يتعدد وجه إعرابها بين الرفع والنصب كثيرة ومتنوعة ، ذلك مما قادني لمعرفة أن وجوه النصب يمكن أن تحتل أي مكان في الجملة ، ويمكن تأويلها لأنها غالباً تعتمد على تقدير محذوف .

- أن ترجيح معنى وتفضيله على آخر يحتاج إلى حذق ومهارة وورع .. وقد يتساوى وجهان ، فلا يمكن تفضيل أحدهما على آخر .. وهذه الأمر هو ما أعتبره المميز والجديد في هذا البحث .

- أن المسلم مهما فعل واستزاد من كتاب الله فإن الجهد يقصر عنه ، وهو كمن يخرج بقطرة أو يكاد من محيط واسع عظيم .. ولكن يكفيه ما ملأ به نفسه من يقين وحب لهذا الكتاب ولغته .

وبعد.. فهذا جهد المقلّ، وعسى أن ينال مرضاة الله – عز وجل – وإني أحتسبه عنده أن في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

شكر وامتنان

ختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص وعميق شكري لكل من مد لي يد عون ومساعدة خلال مراحل إنجازي هذا البحث .. بدءاً بزوجي الذي غمرني بحنانه وتشجيعه المستمر لي على المضي قدماً .. ورفع همتي كلما فترت .. وعلى كل دقيقة أمضاها في إرشادي وتوجيهي ومساعدتي في البحث والكتابة .. وعلى مجهوده وتعبه في الوقوف إلى جانبي ..

كما أشكر عائلتي الرائعة التي ما قصر أفرادها جميعاً؛ أمي وأبي وإخوتي ، وأخص الحبيبة آلاء. وكذا خالاتي وأخوالي: أم عامر ، وإلهام ، وهناء ، وحسام، وابنا العم أبو عبيدة وأروى.

وإلى كلّ صديق ومرشد تابعني وشجعني وأعانني في الاعتناء بابنتي أثناء انشغالي ، وأخص بالذّكر السيدتين الفاضلتين : نعمت قصاص، وسخاء المجالي.

فلهؤلاء جميعاً أبذل كلّ ما تستطيع النّفس من شكر واعتراف بالجميل، بما أعانوني به حتى استوى هذا البحث على سقه وآتى أُكله بإذن ربه.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم.

- ابن الأثير، (ت٦٣٧هـ). **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الأخفش ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (ت٢١٥هـ). **معاني القرآن**، ط١، تحقيق: هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٩٠.
- الرازي، فخر الدين الرازي. **التّفسير الكبير**، ط٣، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ، د.ت.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت٣٧٠هـ). **معاني القراءات**، ط١، تحقيق وتعليق: أحمد المزيدي، تقديم : فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٩م.
- الاستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت٦٨٦هـ). **شرح شافية ابن الحاجب**، شرح شواهده: عبد القادر البغدادي، تحقيق وضبط: محمد الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت.
- الإسنوي، جمال الدين الإسنوي. **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية**، ط١، تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار، ، ١٩٨٥م.
- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الشعب، القاهرة، طبعة خاصة، ١٩٦٩م.
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي. (ت ١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط١، تعليق: محمد الأمد، عمر السلامي، دار إحياء التراث، بيروت، ، ٢٠٠٠م.
- امرؤ القيس. **ديوان امرئ القيس**، ط١، جمع وشرح: ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، ، ١٩٩٨م.

- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله،(ت٥٧٧هـ). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة**، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله، (ت٥٧٧هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، ط١، تقديم: حسن محمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٨م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (ت٥٧٧هـ). **البيان في غريب إعراب القرآن**، ضبط وتعليق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ٢٠٠٠م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- التهانوي، محمد علي. **كشاف اصطلاحات الفنون**، ط١، تقديم وإشراف: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ، ١٩٩٦م.
- الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني. **دلائل الإعجاز**، ط١، تحقيق محمد رضوان الداية، وفايز الداية، دار قتيبة، ، ١٩٨٣م.
- جرير. **ديوان جرير**، شرح: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، دار الأندلس، بيروت، د.ت.
- جرير. **ديوان جرير**، ط١، شرح: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ، د.ت.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، (ت٨٣٣هـ). **تحبير التّيسير في القراءات العشر**، ط١، تحقيق أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان للنّشر والتّوزيع، عمان، ، ٢٠٠٠م.
- ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، (ت٨٣٣هـ). **تقريب النّشر في القراءات العشر**، ط١، وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ٢٠٠٢م.

- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (ت٣٩٢هـ). **الخصائص**، ط١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ٢٠٠١م.
- ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ). **الفصل في الملل والأهواء والنّحل**،مكتبة المثنّى، بغداد، ١٩٨٠.
- ابن حسنون المقرئ، بروايته عن ابن عباس. **كتاب اللغات في القرآن**، ط٢، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ، ١٩٧٢م.
- الحسيني الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، (ت١٠٤٩هـ). **الكليات**، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ط٢، قابله ووضع فهارسه: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، ١٩٩٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف الغرناطي، (ت٧٤٥هـ). **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط١، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٩٨م.
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت٧٥٤هـ). **البحر المحيط في التفسير**، عناية: زهير جعيد، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمذاني النحوي الشافعي، (ت٣٧٠هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، ط١، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، ٢٠٠٠م.
- الخرنق ، **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان**. ط١، رواية أبو عمرو بن العلاء، شرح وتحقيق وتعليق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٠م.
- الخطيب الإسكافي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، (ت٤٢٠هـ).**درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز** ط١، رواية: أبو الفرج الأردستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٥م.

- الداني، أبو عمرو، عثمان بن سعيد، **التّيسير في القراءات السبع**. ط١، عني بتصحيحه أوتويرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ، ١٩٨٥م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩ هـ). **طبقات النّحويين واللغويين**، ط١، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٥٤م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق، (ت ٣٣٧هـ). **الإيضاح في علل النّحو**، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، (ت٥٣٨هـ). **المفصل في علم العربية** ط٢ ، دار الجيل، بيروت، ، د.ت.
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد، (ت٥٣٨هـ). **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط١، ترتيب وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٥م.
- ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، **حجة القراءات**. ط٥، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ، ٢٠٠١م.
- زهير، **ديوان زهير بن أبي سلمى**. صنعة: أبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، ط٢، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ، ١٩٧٣م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. ط١، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود، وزكريا النوبي، وجاد مخلوف جاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٤م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت١٨٠هـ). **الكتاب**، ط٣، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ، ١٩٨٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وضبط: أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.

- السيوطي، جلال الدين، (ت٩١١هـ). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- الشّماخ، ديوان الشّماخ بن ضرار الذّبياني، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- الطبري، أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد (ت ٤٧٨ هـ). **التلخيص في القراءات الثّمان**، ط١، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة، ، ١٩٩٢م.
- الطّبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (ت٣١٠هـ). **جامع البيان في تأويل القرآن المعروف بتفسير الطبري**، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٩م.
- طرفة، **ديوان طرفة بن العبد**، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت، لبنان، د. ت.
- أبو عبيدة، معمر بن مثنى التميمي، (ت٢١٠هـ). **مجاز القرآن**، معارضة وتعليق: محمد فؤاد سيزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي،(ت٦٦٩هـ). **شرح جمل الزجاجي**، ط١، قدم له ووضع فهارسه: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ، ١٩٩٨م.
- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ١٩٩٨م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ). **إعراب القراءات الشواذ**، ط١، دراسة وتحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ، ١٩٩٦م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (ت٦١٦هـ). **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.

- ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، (ت٣٩٩هـ). **التذكرة في القراءات**، ط١، تحقيق ومراجعة: سعيد صالح زعيمة، دار ابن خلدون، الاسكندرية، دار الكتب العلمية،بيروت ، ٢٠٠١م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد ابن زكريا. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها**. ط١، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد ابن زكريا. **معجم مقاييس اللغة**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت٢٠٧هـ). **معاني القرآن**، ط١، تحقيق: أحمد المزيدي، تقديم: فتحي حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الفرزدق. **ديوان الفرزدق**، ط١، شرح: علي مهدي زيتون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت(٨١٧هـ). **القاموس المحيط**، ط١، تقديم وإعداد: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، (ت٢٧٦هـ). **تأويل مشكل القرآن**، ط١، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. **الجامع لأحكام القرآن**، ط١، تحقيق: سالم البدري، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الكرماني، أبو العلاء، (ت٥٦٣هـ). **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، ط١، تحقيق: عبد الكريم مدلج، تقديم: محسن عبد الحميد، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠١م.
- كعب بن زهير. **شرح ديوان كعب بن زهير**، شرح الإمام أبي سعيد الحسن بن عبد الله السكري، الدار القومية للطّباعة والنّشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

- لبيد بن أبي ربيعة. **ديوان لبيد،** تحقيق: إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٩٦٢م.

- ابن مالك، أبو عبد الله محمد جمال الدين. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** حققه وقدم له محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

- ابن مالك ، أبو عبد الله محمد جمال الدين . **شرح التسهيل** ، ط١، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،٢٠٠١م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥هـ). **الكامل،** عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، السيد شحاته، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

- محمد فؤاد عبد الباقي. **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم،** دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

- مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي. **التبصرة في القراءات،** ط١ ، تحقيق محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظّمة العربية للتربية والثّقافة والعلوم، الكويت، ١٩٨٥م.

- مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي. **تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم،** ط١، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٥م.

- مكي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** ط٢، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨١م.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري. **لسان العرب،** ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،٢٠٠٣م.

- ابن النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن،** ط١، تعليق: عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

- النّشّار، أبو حفص عمر بن قاسم المصري الأنصاري، (من علماء القرن التّاسع الهجري). **المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر،** ط١، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشّافعي الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

- النّيسابوري، محمود بن أبي الحسن بن الحسين، (ت٥٥٣هـ). **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، ط١، تحقيق: علي العبيد، مكتبة التوبة، الرياض، ١٩٩٧م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (ت٧٦١ هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ط١، تحقيق: محمود حلاوي ، أحمد الحمصي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٨ م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، (ت٨٦١هـ). **شرح شذور الذّهب**، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، ١٩٩٢م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري، (ت٧٦١ هـ ـ).**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط١، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا / بيروت ، ١٩٩٩ م.
- الهمداني، المنتجب حسين بن أبي العز، (ت ٦٤٣ هـ). **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق فؤاد على مخيمر، دار الثّقافة، الدوحة، د. ت.
- ابن اليزيدي، أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي، (ت٢٣٧هـ). **غريب القرآن وتفسيره**، تحقيق: عبد الرزاق حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن يعيش، موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي، **شرح المفصل للزمخشري**، (ت٦٤٣هـ). ط١، تقديم: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

ثانياً : المراجع:

- الأسعد، عبد الكريم محمد عبد الكريم، ١٩٩٧م . **معرض الإبريز من الكلام الوجيز عن القرآن العزيز**، ط١، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض.

- الأفغاني، سعيد ،١٩٨٧م . **أصول النحو،** المكتب الإسلامي.
- الأهدلي، أحمد ميقري بن أحمد حسين شميلة، ٢٠٠١م . **البرهان في إعراب آيات القرآن**، ط١،المكتبة العصرية، صيدا/بيروت.
- جاسم، ياسين، ٢٠٠١م .**الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط**، ط١، دار إحياء التراث، بيروت،.
- الحبش، محمد، ١٩٩٩م . **القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية**، ط١، دار الفكر، دمشق/بيروت.
- حسان، تمام، ١٩٧٣م .**اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة.
- حسن، عباس، ١٩٧٥م .**النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة.
- الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشّافعي، ٢٠٠٢م **، قراءة الكسائي من القراءات العشر المتواترة**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الحلواني، محمد خير، المغني الجديد في علم الصرف، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.
- خاروف، محمد فهد، ٢٠٠٠م . **الميسر في القراءات الأربع عشرة**، مراجعة: محمد كريم راجح، ط١، دار الكلم الطيب، بيروت/دمشق.
- الدرويش، محيي الدين**،** ٢٠٠١م . **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، دار ابن كثير، دمشق، ط٨، دار اليمامة، دمشق.
- رفيدة ، إبراهيم عبد الله ، ١٩٨٤م . **النحو وكتب التفسير،** ط٢ ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا .
- رمضان، محيي الدين عبد الرحمن، ١٩٩٦م . **الجُمان في علوم القرآن**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الزركلي، خير الدين، ٢٠٠٢م .**الأعلام**، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت.
- السامرائي، فاضل صالح، ٢٠٠٢م . **بلاغة الكلمة في التعبير القرآني**، ط١، دار عمار، عمان.

- السامرائي، فاضل صالح، ١٩٩٨م . **التعبير القرآني**، ط١، دار عمار، عمان.
- السامرائي، فاضل صالح، ١٩٧٠م . **الدراسة النحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النّذير، بغداد.
- السامرائي، فاضل صالح، ٢٠٠٠م . **معاني النّحو**، ط١، دار الفكر للطّباعة النّشر، عمان.
- السعدي، عبد القادر عبد الرحمن، ٢٠٠٠م . **أثر الدلالة النّحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التّشريعية**، ط١، دار عمار، عمان.
- أبو سليمان، صابر حسن محمد، ١٩٩٨م . **النجوم الزاهرة في تراجم القراء الأربعة عشر ورواتهم وطرقهم**، ط١، دار عالم الكتب، الرياض.
- الصالح، صبحي، ٢٠٠٢م . **مباحث في علوم القرآن**، ط٢٥، دار العلم للملايين، بيروت.
- ضيف، شوقي، ١٩٦٨م . **المدارس النّحوية**، دار المعارف، القاهرة.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، ٢٠٠٠م . **التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور التونسي**، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت.
- عباس، فضل حسن، **إتقان البرهان في علوم القرآن**، دار الفرقان، عمان، د.ت.
- عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- اللبدي، محمد، ١٩٧٨م . **أثر القرآن والقراءات في النّحو العربي**، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- مغالسة، محمود، ٢٠٠٢م . **النّحو الشّافي**، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- نور الدين، عصام، ١٩٩٣م . **الإعراب والبناء،** دار الفكر اللبناني، بيروت.
- يعقوب، إميل بديع، ٢٠٠٠م . **موسوعة النحو والصرف والإعراب**، دار العلم للملايين، بيروت.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- سيف، سهير إبراهيم أحمد، ٢٠٠٠م . **الزيادة في القرآن الكريم**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- عبيدات، فؤاد علي أحمد، ٢٠٠١م . **تعدد الأوجه الأعرابية في سورة البقرة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- فحماوي، عبد الرحمن سليم، ٢٠٠٠م . **أثر المعنى في الخلافات النّحوية وتوجيه الإعراب في سورة البقرة في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري**، رسالة ماجيستير، غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.